الموسم الثاني
للانصات المركزي

توقعات ستراتفور ..الاتجاهات العالمية المحتملة في الربع الرابع من 2022

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 28
الاحد
2022/10/02
No. : 7708

الذكرى الخامسة لرحيل الرئيس جلال طالباني

عصر لايمكن اختزاله

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- المجلس القيادي: سائرون على نهج الرئيس طالباني حتى تحقيق جميع الأهداف
- محللون وشخصيات سياسية: العراق يفتقد مام جلال.. حلال المشاكل وخيمة الجميع
- الرئيس مام جلال تجسيد لرجل التوازنات وصمام الامان
- الخفاجي للرئيس بافل: لدينا أمل كبير بجهودكم لتوحيد الصف وتجاوز الأزمات
- اشادات فرنسية بجهود قوباد طالباني في تطوير إدارة الحكم والإصلاحات
- رئيس الجمهورية: القصف الإيراني والتركي غير مقبول، وتجاوز على سيادة البلد
- الأمم المتحدة: خرق السيادة العراقية امر مرفوض
- السليمانية تسجل أدنى معدلات البطالة في محافظات الإقليم
- مخرجات اجتماع المجلس الوزاري للأمن الوطني
- المشهد السياسي العراقي في تقرير فريق الرصد والمتابعة

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- صفوان الأمين، بلال وهاب: هل حانت لحظة الإصلاح الدستوري في العراق؟
- الباحث عادل باخوان :شباب العراق..انعدام الثقة بالإصلاح ويأس من التغيير
- تحالف سياسي جديد لحل عقدة تشكيل الحكومة في العراق
- زيدون الكناني : هكذا تحولت الأزمة السياسية في العراق إلى معضلة مستعصية
- سمير عطا الله: رجل صلح في العراق

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

- مجلس أوروبا يحث المحكمة التركية العليا على الإفراج عن دميرتاش
- اردوغان يعترف: لم تتحقق وضع دستور مدني جديد مبني بشكل ديمقراطي
- د.محمد نورالدين: إردوغان في «لُعبة التوازن»: «مكاسب» غير مضمونة

المـرصد الايراني

- «حجابُ سيء» أم سياساتُ سيئة؟
- مهدي خلجي: احتجاجات إيران بين الحاضر والماضي
- هلال خاشان: النظام الإيراني مأزوم بسبب الاحتجاجات لكن لن يسقط

رؤى و قضـايـــا عالميـــة

- ستراتفور : الاتجاهات العالمية المحتملة في الربع الرابع من 2022
- ملف شامل: الاستفتاءات الروسية..الغرب يرفض ومجلس الأمن يخفق في الادانة

العدد: 7708... 2022-10-02

المجلس القيادي: سائرون على نهج الرئيس طالباني حتى تحقيق جميع الأهداف

عقد المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني اجتماعه الدوري يوم الخميس (٢٠٢٢/٩/٢٩) بإشراف رئيس الاتحاد الوطني بافل جلال طالباني.

وبحث الاجتماع الذي عقد في قاعة اجتماعات المجلس القيادي، الأمور التنظيمية وتقرير المفوضية ومكاتب الاتحاد الوطني.

وحيّا المجلس القيادي الذكرى الخامسة لرحيل مرشد وقائد شعبنا الخالد الرئيس مام جلال، فيما جدد العهد في المضي على النهج القويم للرئيس مام جلال في مواصلة النضال والكفاح الشامل، حتى تحقيق جميع أهداف الاتحاد الوطني الكوردستاني ضمن العراق الديمقراطي الاتحادي التوافقي، الذي ناضل من أجله الرئيس طالباني دون كلل لأكثر من ٦٠ عاما، ولم يتوان في النضال حتى تكلل بالنجاح والانتصار.

PUKmedia

محللون وشخصيات سياسية:

العراق يفتقد مام جلال.. حلال المشاكل وخيمة الجميع

PUKmedia

فقيد الامة الرئيس جلال طالباني، ارتبط اسمه بالنضال من أجل حقوق جميع مكونات العراق وليس الكورد فقط، تمكن خلال سنوات حكمه منذ توليه الرئاسة في ٢٠٠٥ وإعادة انتخابه لدورة ثانية في ١١ تشرين الثاني ٢٠١٠ وحتى إصابته بالمرض من مد الجسور بين الأطراف المتناحرة ومساهمته في التخفيف من حدة التوترات في البلاد، كما ويحظى إلى اليوم باحترام شرائح واسعة ومختلفة من المجتمع العراقي.

ظاهرة لن تتكرر

وقال السياسي علي الدباغ: إن الرئيس جلال طالباني كان ظاهرة في العراق وله دور كبير جدا في العملية السياسية، وبالتالي ما نشهده اليوم هو غياب شخصية كان يستمع إليها، وكان نقطة توازن والتقاء بين الفرقاء السياسيين.

واضاف: أن ما نشهده اليوم في البلاد هو أمر يأسف عليه الشعب العراقي، لأن القوى السياسية المتخاصمة اليوم لا تلجأ للحوار من خلال شخص واحد، وإنما تلتقي من خلال المصالح، في حين أن المصلحة الأكبر والعليا هي مصلحة الشعب العراقي.

حكمته السياسية

أما مدير المركز الإقليمي للدراسات علي الصاحب فأشار إلى أن الرئيس جلال طالباني كان شخصية سياسية فذة، ويمتاز بدماثة الخلق والطيبة وبعقليته السياسية ذات الأفق البعيد.

واضاف: لو كان حيا اليوم لاستطاع بقدرته وحكمته وحنكته التقارب بين وجهات نظر الفرقاء، ويكون القاسم المشترك بين المتنازعين، لأن من يقود العمل السياسي اليوم، قد يكون جاهلا بالوضع السياسي وما يجري فيه".

وأكد: أن الرئيس مام جلال كان نبراساً للعراق، حيث استطاع خلال سنوات نضاله أن يكون بيضة القبان لكل الفرقاء السياسيين في البلاد.

لو كان الرئيس جلال طالباني حاضرا

ومن جهته قال عضو مركز القمة للدراسات محمد المولى: إنه لو كان الرئيس جلال طالباني موجودا، وكذلك السيد محمد باقر الحكيم، لكانت البلاد اليوم في مشهد مختلف، لأنهما عرفا خبايا اللعبة والمشهد السياسي في العراق، بالإضافة إلى قدرتهما على الوصول إلى قلوب من أمامهما بكل يسر، لافتا إلى أنه لو كان مام جلال موجودا بخفة ظله المعهودة وكلامه الطيب التي كانت تلطف الأجواء، لأستطاع بكل سهولة أن يزيل هذا التشنج الموجود.

وتابع: أن الرئيس مام جلال لو كان بيننا اليوم لبعث الكثير من الرسائل التي مفادها، أنه بدون السلام والتعايش والمحبة لن يمضي مركب العراق الواحد، لذلك وبكل صدق، هي رسالة نفتقدها في هذا الوقت من تاريخ العراق.

واوضح: لم يقتصر الحضور السياسي للرئيس جلال طالباني على المشهد الكوردي، وإنما كان زعيما وحكيما أساسيا على الساحة السياسية العراقية بمجملها، ولعب دورا بارزا في تهدئة الأزمات بين مكونات الشعب العراقي، وتحسين العلاقات مع دول الجوار، وصمام الأمان في العراق.

بصمة واضحة في المسيرة السياسية والتاريخ السياسي

من جهته قال الشخصية السياسية عباس البياتي القيادي في ائتلاف دولة القانون: مام جلال كان شخصية سياسية استثنائية شخصية توافقية، وفي عهده كانت هناك مشاكل لكنه كان يستوعب المشاكل بحكمته وتجربته السياسية الكبيرة وكان له موقع دولي ايضا فهو كان نائب رئيس منظمة الاشتراكية الدولية وبصماته واضحة في هذا المجال.

واضاف: مام جلال ليس شخصية عادية بل ترك بصمة واضحة في المسيرة السياسية والتاريخ السياسي في العراق، وكلما تحصل مشكلة نتذكره ونتذكر مكانه الخالي وحكمته في معالجة المشاكل.

نصائحه كانت وطنية

تقول كولشان كمال عضوة مفوضية الانتخابات السابقة: كانت طروحات مام جلال وطنية وحريصة على مستقبل العراق وعند اجتماعتنا معه كانت نصائحه لنا نصائح قيمة.

واضافت: كان مام جلال حمامة السلام في ذلك الوقت، واحد اعمدة العراق الرئيسية .

العباءة السياسية للعراقيين ومظلتهم

يقول غالب الشابندر السياسي العراقي المعروف: ان السيد السيستاني كان العباءة الروحية للعراقيين ومام جلال كان العباءة السياسية للعراقيين ومظلتهم، ربما كنت تخلفت معه وتبتعد عنه لكن هو من الناس الذين عملونا ان نبقي بابا مفتوحاً مع اي شخص نختلف معه فهو رئيس الاتفاق الحقيقي.

رحيله اثر بشكل كبير على العملية السياسية

من جهته اكد السياسي العراقي المعروف بهاء الاعرجي: رحيل مام جلال خسارة كبيرة، كان حلال المشاكل وكانت اكثر المشاكل موجودة في عهده لكنه كان يعالجها بحكمته الكبيرة.

واضاف: رحيله اثر بشكل كبير على العملية السياسية في العراق.

رمز عراقي دون نقاش

اللواء سعد معن مسؤول العلاقات والاعلام في وزارة الداخلية يقول عن مام جلال: هو رمز عراقي كبير دون نقاش وجميع العراقيين كانوا يحبونه ويحترمونه وهو الذي ساهم في معالجة جميع المشاكل التي واجهت العراق بحكمته وتجربته الكبيرة.

رئيس لكل العراقيين

النائب عادل الركابي يقول: مام جلال كان رئيساً لكل العراقيين، في عهده حدثت مشاكل كبيرة في البلد، مشاكل سياسية وامنية وفي العلاقات الدولية ايضاً، وكان مام جلال الرجل الذي يطفئ الازمات في البلاد وهو موضع تقدير واحترام من كل ابناء الشعب العراقي.

واضاف: الازمات التي شهدها العراق بعد رحليه تثبت صحة وكلامنا ولو كان موجوداً في المرحلة الراهنة لما وقعنا في المشاكل الحالية، وكان شخصية سياسية ويعمل لكل العراقيين ويمثل العراق ككل.

مام جلال محبوب لدى جميع ابناء الشعب العراقي

يؤكد السياسي العراقي رحيم الموسوي، ان مام جلال كان شخصية بارزة ووطنية، احب العراق وله شعبية كبيرة لدى جميع ابناء الشعب العراقي لانه حقق الابتسامة للشعب العراقي وهو يبقى نبراساً مضيئاً للشعب العراقي.

دعم القضية الفلسطينية

يشير السفير الفلسطيني لدى العراق احمد العقل الى ان رحيل مام جلال خسارة كبيرة ليس فقط للعراق واقليم كوردستان فقط بل للمنطقة بشكل عام، وكان ثائراً مناضلاً ساند وشارك في الثورة الفلسطينية وكان جسرا للمحبة بين اقليم كوردستان وفلسطين والعراق.

واضاف: وعند تسلمه لرئاسة الجمهورية كان وبما يملكه من حكمة وتجربة سياسية كبيرة وثرية قادرا على معالجة

المشاكل ولم شمل جميع الفرقاء. كانت له علاقات كبيرة مع الدول العربية ودائما يستذكر القضية الفلسطينية ولو كان على قيد الحياة لما واجه العراق كل هذه المشاكل.

ميزة وقدرة كبيرة على معالجة المشاكل

يقول رائد فهمي سكرتير الحزب الشيوعي العراقي عن مام جلال: مام جلال كانت لديه ميزة وقدرة على لم شمل الفرقاء وخاض الكثير من الازمات وتمكن من التغلب عليها وتجاوز العقد السياسية ومنع الامور من الانفجار وتعريض العراق الى مخاطر كبيرة.

واضاف: مام جلال رافق العملية السياسية العراقية منذ بدايتها وكان عنصراً اساسياً فيها ولم تكن هناك قيادة موحدة في ذلك الحين فلعب ودورا مهماً في جمع الاطراف السياسية وتوحيد نقاط الالتقاء بين الاطراف العراقية، ولعب رحمه الله دوراً مهماً ومميزاً في تجاوز الازمات والعقد.

علاقات قوية تصب في مصلحة العراق

يقول الاعلامي مرتضى طالب الموسوي: هناك عديد من المشاكل في العراق والرئيس مام جلال بدوره كان يقرّب وجهات النظر المختلفة، وكانت لديه علاقات قوية مع دول الجوار تصب في مصلحة العراق، لهذا فإن يوم وفاة مام جلال ذكرى أليمة بالنسبة للعراقيين.

كما بينت الناشطة والاعلامية زينب عبدالكريم: مام جلال سياسي كبير بأعماله وأفعاله، كان صمام الامان للعملية السياسية ويقوم بدور كبير في معالجة كثير من المشاكل المعقدة، نتمنى من بقية السياسيين من جميع الطوائف والاديان ان يحذوا حذو الرئيس جلال طالباني.

بصمة ايجابية كبيرة

ويقول الناشط والاعلامي احمد القطراني: مام جلال ترك بصمة ايجابية كبيرة وكان له دور مشهود في حل النزاعات بين الاطراف السياسية وله حضور مميز في الساحة السياسية ويمتاز بطيبة القلب ونادرا ما نجد سياسيا كشخص مام جلال.

صمام الامان للعملية السياسية

كما يؤكد المحلل السياسي الدكتور عمر صبري: أن الرئيس مام جلال كان يمثل صمام الامان للعملية السياسية، كما وصفه سماحة المرجع الأعلى السيد علي السيستاني، لو كان مام جلال موجودا الان، لما وصلنا الى الانسدادات السياسية الحالية حيث كان للرئيس مام جلال قدرة كبيرة على جمع الاطراف السياسية بغض النظر عن خلفياتهم القومية والدينية والمذهبية.

الأب الروحي لجميع السياسيين العراقيين

المحلل السياسي أحمد الخضر يقول في تصريح خاص لـ PUKMEDIA: «دائما نحن المحللون السياسيون نقول، لو كان مام جلال حاضراً لما تفاقمت الصراعات ووصلت الى هذا المستوى من الانسداد السياسي».

وأضاف: عرفنا مام جلال دائما، بأنه الأب الروحي لجميع السياسيين العراقيين وجميع الفرقاء والذي لعب دوراً مهماً في السياسة العراقية من بعد عام ٢٠٠٣ وتلافى العديد من الخلافات واستطاع ان ينهي الكثير من الصراعات وجنبنا مشاكل جمة ولغيابه أثر واضح على العملية السياسية في العراق.

الرئيس مام جلال تجسيد لرجل التوازنات وصمام الامان

أكد مدير مركز الرفد للاعلام والدراسات الاستراتيجية الدكتور عباس الجبوري حاجة العراق اليوم إلى زعيم مثل الرئيس مام جلال، مشددا على أن تاريخ الرئيس مام جلال كان حافلا بالنضال والكفاح من أجل العراق وكوردستان.

وقال الجبوري خلال مشاركته في برنامج شؤون عراقية والذي يعرض على شاشة قناة «المسرى»، إنه من الصعب جدا الحديث عن شخصية مثل الرئيس مام جلال، مشيرا إلى أن تاريخه منذ ولادته وحتى رحيله حافلا بالكفاح والنضال من أجل القضية الكوردية وقضية العراق بشكل عام، وهو رمز يحتذى به لحد اليوم.

وأضاف الدكتور الجبوري أن الرئيس مام جلال تسلم رئاسة العراق بعد ٢٠٠٣ وإستطاع من خلال تواجده في منصب رئيس الجمهورية أن يكون حافظا وحاميا للدستور من خلال علاقاته الجيدة ومقبوليته وحب العراقيين له من مختلف المكونات، مشددا على أن هذا دليل قاطع على حنكة الرئيس مام جلال.

وتابع الدكتور الجبوري أن الفترة التي قاد فيها الرئيس مام جلال، العراق كانت فترة رائعة واستطاع أن يؤسس لأركان العملية السياسية بعد ٢٠٠٣ وأن يكون جزءا مهما من هذه العملية، فهو كان دائما يحافظ على التوازن داخل البيت الكوردي والبيت السني والبيت الشيعي، واستطاع أن يخلق حالة التوزان التي اليوم نحن بحاجة إليها، مشددا على أنه لو كان مام جلال موجودا الآن لما وصل العراق إلى هذا الوضع المتأزم سياسيا.

وعن رمزية مام جلال على مستوى العراق، قال الدكتور الجبوري إن أي قائد حين يريد التأسيس لشخصيته ويريد الدفاع عن قضيته وقضية بلده وعندما يكون بهذا المستوى ويتفاعل مع قضاياه المصيرية فإن هذا ابداع وحنكة سياسية تجعله رمزا للجميع، فالرئيس مام جلال كان يمتلك الكثير من الصفات التي لا يمتلكها القادة العراقيون الآن، مشيرا إلى أن الرئيس مام جلال كان يرفض التوقيع على أوامر الإعدام وهذا جانب إنساني لا نجده في قادة العراق الآن.

الرئيس مام جلال إستطاع حماية الدستور وتوحيد العراقيين

وعن دور الرئيس مام جلال خلال رئاسته للجمهورية، قال الدكتور الجبوري أن منصب رئيس الجمهورية رغم انه بروتوكولي وفق الدستور، وبعض المواد الدستورية تعطي الرئيس صلاحيات واسعة باعتباره حاميا للدستور، لكن الرئيس مام جلال تجاوز هذا الإطار من خلال محبة العراقيين له وجعل لنفسه مكانة أكبر مما حددها له الدستور، فهو إستطاع حفظ وحدة العراق في فترة قاسية قبل قدوم تنظيم داعش حيث كانت هناك تحديات كبيرة امام العراق الجديد، ورغم

ذلك كان دائما صمام أمان للعراق.

ولفت الدكتور الجبوري إلى أن باب الرئيس مام جلال كان مفتوحا للجميع وكان أساس عمله في رئاسة الجمهورية هو الحوار والعمل وفق المبادئ والقيم وحفظ وحدة الشعب العراقي ودمه، وهو كان في زياراته الخارجية يمثل العراق ووحدته ويحمل هم العراقيين جميعا وليس هم الكورد فقط، فهو كان عراقيا من أجل قضية العراقيين جميعا وهذا ما جعله يمتلك محبة من المواطنين لم يمتلكها أي سياسي آخر.

العلاقة بين المرجعية الدينية والرئيس مام جلال كانت جيدة جدا

ويرى الدكتور الجبوري أن وجود الرئيس مام جلال في رئاسة الجمهورية كان الأساس للمنصب من بعده، موضحا أن الرئيس مام جلال أثبت ذلك من خلال وجوده في المنصب بشكل ديمقراطي، لافتا إلى أن الرئيس مام جلال لم يوقع على قرار إعدام صدام حسين رغم انه يمتلك صلاحية ذلك، لكن لأنه كان قد وقع سابقا بروتوكول شرف دولي بعدم التوقيع على قرارات الإعدام فإنه إلتزم بشرفية توقيعه وقلة من الرجال يمتلكون هذه الصفات وهي الالتزام بشرف الرأي والكلمة.

وأشار الدكتور الجبوري إلى أن الرئيس مام جلال حفظ الدستور خلال فترة رئاسته، لافتا إلى أنه بحكمته المعهودة إستطاع أن يوفق بين القوى السياسية ويلغي ما كانت تعمل عليه قوى سياسية لسحب الثقة من رئيس الوزراء الاسبق نوري المالكي خلال ولايته الثانية، مشددا على أن العراق اليوم بحاجة إلى حكماء مثل مام جلال لان الدستور انتهك ولم يلتزم به أحد، لافتا إلى أنه لو كان لدينا عقلية الرئيس مام جلال لما وصلنا إلى ما وصلنا له من خلافات بين القوى السياسية، مشددا على أن العراقيين يكنون كل الاحترام والتقدير للشعب الكوردي الذي صنع رموزا سياسية مثل الرئيس مام جلال لقيادة العراق.

وعن وصف المرجعية الدينية الرشيدة، الرئيس مام جلال بصمام الأمان، قال الدكتور الجبوري أن المرجعية الدينية تمتلك العقل والافق الواسع وهي أغلقت أبوابها بوجه السياسيين منذ فترة طويلة، لكن الرئيس مام جلال كانت له علاقة جيدة جدا مع المرجعية الدينية، فالمرجعية دائما تنظر إلى الأشخاص وعملهم وخلال فترة رئاسة الرئيس مام جلال لم يسجل أي ملف فساد في مؤسسة رئاسة الجمهورية، فصفحة الرئيس مام جلال كانت نزيهة وناصعة لذلك المرجعية تدعمه وتدعم الزعماء خاصة ان الرئيس مام جلال كان زعيما قبل أن يكون رئيسا للجمهورية.

الرئيس بافل لن يختلف عما كان يقوم به والده

وعن دور الرئيس بافل جلال طالباني في الوقت الراهن والذي يشبه دور والده، قال الدكتور الجبوري أنه يرى في الرئيس بافل طالباني شابا طموحا ومعتدلا، لافتا إلى أنه عندما يكون بافل جلال طالباني ابن الزعيم مام جلال الذي ترك إرثا كبيرا فإنه لن يختلف عما كان يقوم به والده، مشيرا إلى أن الرئيس بافل طالباني خلال رحلاته المكوكية إلى بغداد أكد أنه يمكن أن يكون جزءا من الحل للأزمة السياسية وليس جزءا من المشكلة، مبينا أن الرئيس بافل طالباني جعل من جميع القوى والقادة السياسيين أصدقاء له وهذا ما إعتدنا عليه من الرئيس مام جلال.

ووجه الدكتور الجبوري دعوة إلى الرئيس بافل جلال طالباني بأن يبقى مصرا على الاعتدال وأن يجمع الفرقاء من خلال تواجده بينهم وطرح رؤاه ورحلاته المكوكية إلى بغداد لحل الانسداد السياسي، مشددا على أن الرئيس بافل جلال طالباني أحد مفاتيح الحل للازمة باعتداله وشخصيته وبالارث الذي يمتلكه من كونه نجل الرئيس مام جلال.

الخفاجي للرئيس بافل جلال طالباني:

لدينا أمل كبير بجهودكم لتوحيد الصف وتجاوز الأزمات

PUKmedia*

وجه سماحة الشيخ أوس الخفاجي، الشخصية الدينية المعروفة، رسالة الى السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، اكد فيها ان الاطراف السياسية لديها أمل كبير بجهوده لتوحيد الصفوف وتجاوز الأزمات.

وقال الشيخ أوس الخفاجي في لقاء مع فضائية كوردسات: نقول للأخ بافل جلال طالباني لدينا أمل كبير بكم، أسود الجبال تربي أشبالها على نفس النهج، الرئيس جلال طالباني عمل لجميع العراقيين دون تمييز، وشهد العراق ليالي مظلمة بعد وفاته، وانظارنا الآن تتجه اليك لكي تسير انت وحزبك على نفس النهج لخدمة الشعب العراقي.

واضاف: المرجعية والاطراف السياسية كانت لها آمال كبيرة بجهود ودور الرئيس جلال طالباني، ونحن جميعا نحبك والجهود التي تبذلها والتحركات التي تقوم بها تصب في مصلحة الشعب العراقي، استمر على نفس النهج من اجل الصالح العام.

يذكر ان رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل جلال طالباني قد عقد وشارك في اكثر من ١٠٠ اجتماع مع القوى والاطراف السياسية العراقية بهدف معالجة الانسداد السياسي، وكان دوماً عنصراً اساسياً وصاحب مبادرات وحلول، حيث وصفه سفير جمهورية الصين الشعبية لدى العراق باليد الامينة، بينما يقول محللون ومراقبون للشأن السياسي العراقي، ان حكمة ومؤهلات الرئيس بافل جلال طالباني لاتشبه اي سياسي آخر.

وكان خطاب الرئيس بافل جلال طالباني دوما، ان منزل الرئيس مام جلال هو منزل الجميع للتفاوض والحوار، وحول ذلك يقول المحلل السياسي احمد الخضر في حديث خاص لـ PUKMEDIA: ان حقيقة وللامانة التاريخية والاعلامية فإن الاستاذ بافل طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يقوم بجهود كبيرة وجبارة من اجل تقريب وجهات النظر بين الاطراف السياسية، وهذا يمثل قمة الاحساس بالمسؤولية الوطنية تجاه العراق وليس تجاه كوردستان فقط.

ويشير الخضر الى، ان هذا ليس غريباً على الاستاذ بافل جلال طالباني وهو نجل فقيد الامة الرئيس مام جلال، والذي عرفناه دائما الأب الروحي لجميع السياسيين العراقيين وجميع الفرقاء والذي لعب دوراً مهماً في السياسة العراقية من بعد عام ٢٠٠٣ وتلافى العديد من الخلافات واستطاع ان ينهي الكثير من الصراعات وجنبنا مشاكل جمة، ويعرب عن اسفه، انه لغيابه اثر واضح وسلبي مايزال يخيم على العملية السياسية في العراق.

اشادات فرنسية بجهود قوباد طالباني في تطوير إدارة الحكم والإصلاحات

بحث نائب رئيس وزراء إقليم كوردستان قوباد طالباني مع رئيس لجنة العلاقات الخارجية والدفاع والقوات المسلحة في مجلس الشيوخ الفرنسي السيناتور كريستيان كامبون، السبت، القصف الإيراني على الإقليم، فيما دعا فرنسا إلى لعب دورها عبر القنوات الدبلوماسية لحماية استقرار كوردستان.

جاء ذلك خلال استقبال طالباني، يوم السبت ٢٠٢٢/١٠/١، لـ"كامبون"،في مبنى المكتب السياسي للاتحاد الوطني في أربيل بحضور القنصل الفرنسي العام في الإقليم أوليفيه ديكونتي.

وجرى خلال اللقاء الحديث حول آخر تطورات الوضع العراقي والمخاطر المحدقة بالعملية السياسية ومساعي الأطراف لإيجاد حلول للمشكلات، فيما شدد الاجتماع على ضرورة لجوء الأطراف السياسية إلى الحوار الوطني وصياغة سياسة لإدارة حكم إصلاحي خدمة لمصحلة البلد.

وناقش الاجتماع تفاصيل المعادلات السياسية في المنطقة على ضوء التأثيرات الخارجية، لاسيما القصف الإيراني الأخير لمناطق في إقليم كوردستان، إذ دعا طالباني فرنسا إلى أن تؤدي دورا في حماية استقرار إقليم كوردستان عبر القنوات الدبلوماسية.

وفيما يخص حكومة الإقليم وخطوات ومساعي الإصلاح، أثنى الوفد الفرنسي على جهود طالباني في تطوير إدارة الحكم والإصلاح في سائر مفاصل الحكومة والإدارة، معربا عن دعمه في ذات الوقت للجهود المبذلة من قبل حكومة إقليم كوردستان.

رئيس الجمهورية: القصف الإيراني والتركي غير مقبول، وتجاوز على سيادة البلد

استقبل رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح، مستشار الأمن القومي السيد قاسم الأعرجي، حيث جرى بحث الأوضاع الأمنية في البلد وخصوصا القصف الإيراني الذي طال مناطق في إقليم كردستان وراح ضحيته عدداً من الشهداء وإصابة آخرين.

وقال السيد الرئيس إن القصف الإيراني يُعد تصعيداً خطيراً وغير مقبول، وتجاوزاً على سيادة البلد وأمنه واستقراره وسلامة مواطنيه.

كما أكد سيادته في هذا الصدد أيضا، أن القصف التركي المتواصل لمناطق في إقليم كردستان غير مقبول ويُعد انتهاكاً للسيادة العراقية وينبغي وقفه ومنع التداعيات المُترتبة عليه.

وجرى، خلال اللقاء، التأكيد على ضرورة متابعة هذا الملف ومع أعلى المستويات مع دول الجوار كونه يعتبر تصعيداً خطيراً، وحسم المشاكل والملفات الأمنية القائمة عبر الحوار والمتابعة المشتركة والقنوات الدبلوماسية، وطبقا للمصالح الأمنية المشتركة وقواعد حسن الجوار ومبادئ القانون الدولي، ورفض الأحادية في معالجة القضايا العالقة واحترام السيادة العراقية.

كما تم التأكيد على أن موقف الدولة العراقية الرسمي وسياستها الخارجية الموحدة يرتكز على رفض العراق القاطع بأن تكون أرضه ميداناً للصراعات وساحة لتصفية حسابات الآخرين وتهديد أمنه واستقراره الداخلي، وكذلك رفض أن يكون منطلقاً للعدوان على أي أحد، وأن أمن دول الجوار وأمن العراق مترابط ومشترك، وهو ما يستدعي أهمية تفعيل الحوار والتعاون المشترك لمعالجة التحديات الأمنية، ووفقا للمصالح المشتركة والأمن المشترك، وبما يحفظ سيادة العراق وسلامة أراضيه ومواطنيه.

*المكتب الاعلامي لرئيس الجمهورية

الأمم المتحدة: خرق السيادة العراقية امر مرفوض

اكد المتحدث باسم الامين العام للأمم المتحدة، ستيفان دوجاريك، ان خرق السيادة العراقية شيء مرفوض، مشددا على اهمية احترام الدول الجوار لسيادة ووحدة الاراضي العراقية.

وقال دوجاريك، خلال اجابته على اسئلة طرحها عليه المحرر الدبلوماسي لشبكة روداو الإعلامية في نيويورك، مجيد نظام الدين، الخميس (٢٩ ايلول ٢٠٢٢)، ان «اي اختراق لسيادة العراق شيء مرفوض، خصوصا عندما نرى سقوط ضحايا مدنيين».

جاء ذلك في تعليق للمتحدّث باسم انطونيو غوتيريش، بشأن الاحداث الداخلية الجارية في إيران، وشن ايران لعمليات قصف مكثفة على مواقع في اقليم كوردستان.

ولفت دورجاريك ان لدى العراق جيران، ومن المهم ان تحترم تلك الدول «وحدة الأراضي العراقية».

فيما يلي نص اجابة دوجاريك على الأسئلة المطروحة من قبل شبكة رووداو الإعلامية:

رووداو: من اجل فهم السؤال، سأقرأ جزءا من بيان الأمين العام الذي قمت بإرساله لي. كامل البيان تألف من جملتين. ونص على: «يراقب الامين العام للأمم المتحدة بقلق التقارير الصادرة حول قصف اقليم كوردستان العراق بما فيها مناطق المدنيين». السؤال، تم قصف اقليم كوردستان من قبل ايران وتركيا خلال الأيام الماضية، عن اي منهما يتحدث الامين العام للأمم المتحدة. القصف التركي ام الإيراني؟

ستيفان دوجاريك: نحن ليست لدينا السلطة ولا حتى القدرات الفنية لمعرفة من ينفذ عمليات القصف تلك. ما نعرفه هو ان مصدر القصف خارج الحدود العراقية، العراق لديه عدة جيران، ومن المهم ان تحترم تلك الدول وحدة الاراضي العراقية.

رووداو: لكن تركيا وايران اعلنتا ببيانات رسمية انهما المسؤولتين عن عمليات القصف. هما تقولان انهما المنفذتين للقصف، لذلك انا لا افهم بيان الامين العام اي منهما يقصد؟

ستيفان دوجاريك: البيان حول خرق السيادة العراقية.

رووداو: لكن الخرق من قبل اي طرف؟

ستيفان دوجاريك: من قبل تلك الدول المجاورة للعراق وكل خرق للسيادة العراقية مرفوض وخصوصا عندما نشاهد سقوط ضحايا مدنيين. وهذا موضوع اوضحته مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الى العراق جينين بلاسخارت.

*رووداو

السليمانية تسجل أدنى معدلات البطالة في محافظات الإقليم

تصدرت السليمانية أدنى معدلات البطالة في محافظات إقليم كوردستان خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢١.

ووفقا لمسح أجرته منظمة العمل الدولية وشملت النصف الثاني من العام ٢٠٢١، فإن نسبة أعداد العاطلين عن العمل بالمجمل تقارب الـ ١٨٪، وتوزعت النسبة كالتالي: محافظة دهوك ٢٤،١٪ ومحافظة أربيل ١٧،٧٪ ومحافظة السليمانية ١١،٩٪ .

منظمة العمل الدولية هي وكالة تابعة للأمم المتحدة تتمثل مهمتها في تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال وضع معايير العمل الدولية. تأسست في أكتوبر ١٩١٩ في إطار عصبة الأمم، وهي أول وأقدم وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة.

*المسرى

مخرجات اجتماع المجلس الوزاري للأمن الوطني

ترأس رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة مصطفى الكاظمي، السبت، اجتماعاً للمجلس الوزاري للأمن الوطني، حضره وزيرا الدفاع والداخلية، وعدد من القادة الأمنيين، جرت خلاله مناقشة الأوضاع الأمنية في البلاد، وبحث عدد من الملفات.

وبحسب بيان للمكتب الاعلامي للكاظمي، تلقى «ناس» نسخة منه، (١ تشرين الأول ٢٠٢٢)، فقد أكد الاجتماع على ما يأتي»:

١. الإشادة بالتظاهرات وبالمتظاهرين السلميين الذين حرصوا على سلمية التظاهر، والارتقاء بمطالبهم المشروعة الساعية إلى وطن خالٍ من الفساد ويسوده الإصلاح، وصيانة حرية التعبير من أي ممارسات دخيلة تسيء لجوهرها الدستوري والإنساني.

٢. أثنى الاجتماع على جهود القوات الأمنية التي أدت واجباتها بأعلى درجات المسؤولية، وتعاملت بمهنية عالية في حماية سلمية التظاهرات، وعدم الاحتكاك مع بعض الحالات الفردية التي حاولت إثارة العنف والاعتداء عليها، حيث سيطرت على الموقف بكل هدوء وإيجابية، وعكست صورة مشرفة لانضباط قواتنا الأمنية البطلة.

٣. أكد المجتمعون على رفض القصف الإيراني الذي تسبب بأضرار كبيرة، مشددين على رفض المحاولات لاتخاذ العراق ساحة لتصفية الحسابات. وأوصى المجتمعون بأن تتابع الحكومة -والجهات المكلفة- اتخاذ جميع الإجراءات المتطلبة لإيقاف هذه التصرفات، ومعالجة كل ما ينافي مبدأ حُسن الجوار الذي يؤمن به العراق وينتهجه في علاقاته مع جيرانه، وأن يتم التعامل بشأن التحديات الأمنية من خلال القنوات الدبلوماسية والتعاون الأمني المشترك.

٤. ضرورة تحمّل اللجان الأمنية في المحافظات مسؤوليتها الكاملة في حفظ الأمن، وعدم السماح لإثارة الفوضى التي تروع المواطنين، وتتسبب باضطرابات أمنية تؤثر سلباً على النشاطات والحياة اليومية للأهالي هناك.

٥. توجيه القوات الأمنية كافة بضرورة التعامل بانضباط عالٍ مع المواطنين، والتعاون معهم عبر إزالة كل العراقيل التي

من شأنها أن تسهل عليهم القيام بشؤونهم اليومية، وإيجاد علاقة إيجابية متبادلة بين رجل الأمن والمواطن تقوم على أساس احترام القانون، والحفاظ على هيبة الدولة».

كما أكد الكاظمي في ختام الاجتماع «ضرورة تصدي كل القوى السياسية لمسؤوليتها الوطنية، واعتماد الحوار الوطني لحل الأزمات وتقوية سلطة القانون ومعالجة ملف السلاح المنفلت والقضاء على المظاهر المسلحة التي باتت تهدد أمن المواطن والسلم الأهلي».

أبرز ما تحدث به الكاظمي خلال ترؤسه الاجتماع

* في ذكرى انتفاضة تشرين، خرج الشعب للتعبير عن هذه الذكرى الخالدة في ضمير الشعب العراقي حيث رفع شعبنا شعارات تعبر عن مطالبهم، وكان ومازال واجب جميع القوى السياسية أن تستمع لهذه المطالب بجدية، وتقوم بدورها الوطني تجاهها.

* لقد قامت الحكومة بتنفيذ المطالب حسب صلاحياتها، منها إرسال الجرحى خارج العراق والتكفل بعلاجهم، واعتبار شهداء تشرين ضمن مؤسسة الشهداء، وملاحقة المتورطين بدم العراقيين من فرق الموت وغيرها، والذين تم اعتقالهم سابقاً، وما زالت أجهزتنا تلاحق هؤلاء، وكان آخرها الأسبوع الماضي عندما ألقينا القبض على أحد المتهمين بقتل الناشطين.

* أشكر قواتنا الأمنية بأدائها المهني العالي في التعامل مع المظاهرات اليوم، وأشكر المتظاهرين لالتزام معظمهم بالسلمية، وتعاونهم مع القوات الأمنية، ونؤكد على أن التظاهر حق مشروع كفله الدستور.

*نوجه اللجان الأمنية في المحافظات بمتابعة الوضع الأمني بشكل كامل، والحفاظ على المنجز الأمني ضمن سياق التعليمات الأمنية، وما وجهنا به من الالتزام بحقوق الإنسان، وحق التظاهر السلمي.

* نرفض بشدة الهجمات التي صدرت أخيراً من الجانب الإيراني على الأراضي العراقية تحت عناوين حماية أمن دول الجوار، ووجهنا وزارة الخارجية بمتابعة الأمر مع دول الجوار ومجلس الأمن الدولي.

* الأمن في المنطقة ذو بعد إقليمي وعلى جميع الأطراف التعامل مع التحديات الأمنية بالتعاون وضمن السياقات القانونية، واحترام سيادة الدول وحسن الجوار.

* نوجه المؤسسات الأمنية والخدمية بالتعاون لإزالة الحواجز وتسهيل حياة المواطنين في جميع مناطق بغداد والمحافظات الأخرى.

* أكرر من هنا مرة أخرى دعوتي للقوى السياسية بالإسراع في الحوار الوطني والوصول إلى توافقات وطنية مرضية لجميع الأطراف.

* أقول لكل الإخوة قادة القوى السياسية الوطنية: إنني أيها الإخوة أتحمل ضغطاً كبيراً لصراعاتكم السياسية، وأتحمل الهجوم من قبل بعضكم، وأيضاً محاولات اقتناص الفرص ضد مصالح البلد. وأنا لست طرفاً فيه، وأن قواتنا الأمنية تتحمل ضغوطاً كبيرة وهي ليست طرفاً في هذه الصراعات، فمسؤوليتها حماية شعبنا والدفاع عن الامن والقانون وليس تحمل تكلفة الصراعات والتحديات السياسية.

* العراق يدعونا جميعاً للتضحية من أجله ومن أجل الشعب، والبلد بحاجة إلى حكومة مستقرة وطنية تمضي بمشاريع الإعمار والخدمات، وكفى استثماراً في الأزمات ومحاولات إضعاف الدولة.

*المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء

تقرير فريق الرصد والمتابعة

دعوات لتوحيد الصف الوطني وتكاتف الجميع والتفاهم

ضمن مستجدات المشهد السياسي العراقي المتأزم ،استقبل رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح، السبت ١ تشرين الأول ٢٠٢٢، النائب الأول لرئيس مجلس النواب السيد محسن المندلاوي.

وفي مستهل اللقاء، هنأ الرئيس برهم صالح، السيد محسن المندلاوي بمناسبة انتخابه لمنصب النائب الأول لرئيس مجلس النواب، معرباً له عن خالص التمنيات له بالنجاح والموفقية في مهام عمله.

وجرى، خلال اللقاء، بحث الأوضاع العامة في البلد، والتطورات السياسية، حيث تمّ التأكيد على أهمية توحيد الصف الوطني وتكاتف الجميع والتفاهم الوطني وتغليب المصالح العليا للبلد، وتلبية متطلبات المرحلة الراهنة للبلد والاستحقاقات المُنتظرة، والاستجابة لتطلعات العراقيين في تحسين أوضاعه الخدمية والمعيشية.

هذا و بحث رئيس الجمهورية برهم صالح، يوم الخميس، مع رئيس تحالف الفتح هادي العامري ضرورة أنهاء الازمة السياسية.وقال بيان صادر عن مكتب العامري ،إن "رئيس تحالف الفتح هادي العامري استقبل في مكتبه رئيس الجمهورية برهم صالح وبحثا الأوضاع العامة وآخر المستجدات السياسية في البلاد".

وأضاف البيان إن "الطرفين ناقشا ضرورة إنهاء الأزمة السياسية وتشكيل حكومة قوية قادرة على النهوض بواقع البلاد وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين".

يونامي تدعو العراقيين الى الامتناع عن العنف ومنع التصعيد

من جهتها أكدت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي» على الحق في الاحتجاج السلمي في الديمقراطية، داعية الحكومة العراقية والمتظاهرين في بغداد الى الامتناع عن العنف ومنع التصعيد.

وذكرت المنظمة الاممية التابعة للأمم المتحدة في بيان، «بينما نتذكر ضحايا أكتوبر ٢٠١٩، نكرر التأكيد على أن الحق في الاحتجاج السلمي أمر أساسي في الديمقراطية»، مشيدة بموقف القوات الأمنية وداعية الجميع الى منع العنف والتصعيد بقولها: «بينما نحييّ قوات الأمن العراقية لتعاملها مع الاحتجاجات الحالية بشكل مهني حتى الآن، ندعو الجميع إلى الامتناع عن العنف ومنع التصعيد».

تظاهرة لإحياء الذكرى الثالثة لاحتجاجات تشرين ٢٠١٩

وفي هذه الاثناء تظاهر، الآلاف السبت في بغداد إحياء للذكرى الثالثة للانتفاضة غير المسبوقة ضد السلطة وفساد النخبة الحاكمة وسوء إدارة الخدمات العامة في بلد يشهد شللا سياسيا كاملا.

واندلعت الاحتجاجات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ في جميع أنحاء البلاد، ولا سيما في الجنوب الفقير الذي تقطنه أغلبية شيعية. واستمرت عدة أشهر في البلد الغني بالنفط، واعتصم خلالها مئات الآلاف من المتظاهرين في ساحة التحرير مستنكرين تفشي البطالة وانهيار البنى التحتية وانعدام الديموقراطية.

و هتف آلاف المتظاهرين، ومعظمهم من الشباب، «الشعب يريد إسقاط النظام» وقد رفعوا الأعلام العراقية وصور «شهداء» عام ٢٠١٩، أثناء تجمعهم في ساحة التحرير الرمزية لإحياء الذكرى، وفق مراسلة وكالة فرانس برس.

احتشد المتظاهرون عند مدخل جسر الجمهورية الذي أغلقته القوات الامنية بثلاثة حواجز من الكتل الخرسانية لمنع الوصول إلى المنطقة الخضراء التي تضم السفارات الغربية ومؤسسات الدولة.

وأطلقت الشرطة عدة رشقات من الغاز المسيل للدموع والدخان لمنع المتظاهرين من عبور هذه التحصينات، وتبادل الطرفان إلقاء الحجارة، بحسب مراسلة وكالة فرانس برس.

خرج بعض المتظاهرين عراة الصدور وغطوا وجوههم بكوفية لحماية أنفسهم من استنشاق الغازات المسيلة للدموع، فيما حمل اخرون رفيقًا جريحًا على الاكتاف لإخلائه من الخطوط الأمامية.

قال مسؤول في وزارة الداخلية إن المحتجين ألقوا في النهر حواجز حديدية نصبت كموانع على جسر الجمهورية. واكد إصابة ١٨ من أفراد شرطة مكافحة الشغب بجروح طفيفة بعد رشقهم بحجارة وزجاجات.

وذكر أنه سجّلت ٢٨ حالة اختناق على الأقل بين المتظاهرين.

وأعلنت خلية الاعلام الأمني، اصابة ١٩ ضابطاً ومنتسباً و٩ مدنيين في تظاهرات اليوم السبت (١ تشرين الاول ٢٠٢٢) في العاصمة بغداد.وقالت الخلية في بيان لها، انه «ورغم الدعوات المتكررة من قبل الأجهزة الأمنية لعدم السماح للمندسين الدخول إلى وسط المتظاهرين، الا اننا ومع شديد الأسف نلاحظ ان هناك عناصر خارجة عن القانون تواجدت خلال هذه التظاهرات واستخدمت ادوات ومواد غير قانونية اثناء التظاهرات».

واوضحت أنه أصيب «١٩ ضابطاً ومنتسباً من القوة المكلفة بتأمين الحماية للمتظاهرين، فيما اصيب ٩ مدنيين وذلك منذ انطلاق التظاهرات في بغداد صباح اليوم ولغاية إعداد هذا البيان».

وجاءت الاصابات في صفوف الأجهزة الأمنية نتيجة استخدام الحجارة والكرات الزجاجية وقنابل المولوتوف، وفقا لبيان خلية الاعلام الامني.

اللجنة المركزية لتظاهرات تشرين تمهل القوى السياسية الى ٢٥ تشرين الجاري

هذا و أمهلت اللجنة المركزية لتظاهرات تشرين القوى السياسية العراقية لغاية ٢٥ تشرين الاول الجاري من أجل إنهاء العملية السياسية الحالية وتصفيرها، مهددة باتخاذ إجراءات تصعيدية أكبر بخلاف ذلك.

جاء ذلك في بيان صادر عن اللجنة، مساء السبت (١ تشرين الأول ٢٠٢٢)، قبيل انسحاب المتظاهرين من ساحات الاحتجاج في العاصمة بغداد.

وحدد البيان عدد من النقاط فيها:

أولاً :

إنّ هدفنا هو تغيير النظام السياسي القائم وتصفير العملية السياسية القائمة برمّتها، ليتسنى للعراقيين بناء نظام سياسي جديد، بدستور وعقد إجتماعي جديد، يصوغه عينة من كفاءات العراق الوطنيين، للتخلص من هذا النظام الهجين المصمّم بأيادٍ خارجية.

إنّنا نؤمن بالنضال السلمي اللاعنيف، الذي يتبنى الآليات السلمية من تصعيد وضغط منظم، تحتاج نفساً طويلاً بلا ملل ولا كلل، لذا فإنّنا سنمهل القوى السياسية كافة حتى يوم الخامس والعشرين من شهر تشرين هذا، لترك العملية السياسية وتصفيرها، وبغير ذلك فإننا ماضون بخطوات وآليات تصعيدية اكبر و أوسع، ولن نمنحهم فرصة الراحة .

وفي هذا المقام فإننا نطالب بحكومة إنتقالية مؤقتة بإشراف أممي، يقودها نخبة من الوطنيين، على أن لا يكون فيها أي شخص من شخوص العملية السياسية والحزبية التي قادت البلد إلى الضياع منذ سنة ٢٠٠٣ إلى الآن، ويشمل هذا الكلام السلطة التنفيذية القائمة المتمثلة بمصطفى الكاظمي.

ثانياً :

من قانونهم الذي سنوه بأيديهم وهو قانون الاحزاب السياسية لعام ٢٠١٥ سنلزمهم بما ألزموا به أنفسهم، حيث سيتحرك فريق من المحامين الوطنيين لرفع الدعاوى القضائية على أحزاب السلطة التي يخالف معظمها قانون الأحزاب الذي ينص على عدم إشراك الاحزاب ذات الارتباطات المسلحة أو ذات مصادر التمويل المجهولة بالانتخابات .

ثالثا :

بموازاة العمل القانوني اعلاه، سنشرع من الآن بحملة مليونية لجمع تواقيع ابناء الشعب على عريضة رافضة لهذا النظام الفاسد وسياساته المقيتة، وهو ما ندعو جميع العراقيين للمشاركة به، وفي هذا السياق سيكون لنا حملة ميدانية والكترونية، ننشر تفاصيلها وطريقة المشاركة فيها لاحقاً.

كما سنعمل على رفع حملة التواقيع هذه إلى الجهات المعنية والى المجتمع الدولي بأممه المتحدة وهيئاته، لإيصال صوت الشعب العراقي الصادح برفض الظلم والفساد واحتكار السلطة، بكل الأدوات الممكنة. إنّ رسالتنا

لهم: إن العراق مشارك في أغلب الإتفاقات والمعاهدات الدولية، وأنّكم من المؤسسين لهذا النظام، الذي تجاوز كل المبادئ والمواثيق الأخلاقية والسياسية والدولية، لذا يجب أن يكون لكم كلمة واضحة في دعم خطوات الشعب العراقي الرافض للذل والفساد والظلم.

ختاماً...

إلى أبناء شعبنا الحبيب ورفاق الإحتجاج: إنّنا ندعوكم - بمختلف مشاربكم - للاستعداد يوم الخامس والعشرين المقبل، لوضع حدّ لهذا الصخب والفساد، إذا لم تستجب القوى السياسية لمطلب تصفير العملية السياسية.

ائتلاف المالكي: المتظاهرون التشرينيون يتوقون لحكومة خدمية

نؤمن بأن الاحتجاج السلمي الذي كفله الدستور هو إحدى الوسائل الضاغطة في إطار إعادة الأمور إلى نصابها الصحيح، والسبيل الأمثل لتصحيح مسارات العملية السياسية وتقويم الأداء الحكومي.

نشد على أيدي المتظاهرين التشرينيين السلميين التواقين لحكومة خدمية، تلبي تطلعاتهم، وتعالج مشاكل البلاد المُلحة وعلى رأسها إعادة هيبة الدولة ومؤسساتها الأمنية، وحل مشكلة الفقر والبطالة ومحاربة الفساد وغيرها من الملفات التي تمس حياة المواطن بشكل مباشر.

وإننا إذ نشيد بانضباط أصحاب المطالب الحقة التي تستدعي منّا جميعا موقفا جادا لتلبيتها ووضعها ضمن أولويات المنهاج الحكومي القادم، نحذر أبناء بلدنا العزيز من الانجرار وراء دعوات التصعيد والفوضى التي يسعى من خلالها البعض الى ركوب موجة الاحتجاجات، وتسخيرها باتجاه تحقيق أهدافه العنفية ومطالبه غير الدستورية.

نجدد إدانتنا واستنكارنا الشديدين لعمليات استهداف المنطقة الخضراء بالصواريخ وغيرها من الممارسات المسلحة التي من شأنها اثارة الرعب والخوف لدى المواطن وتهديد أمنه وتقويض السلم المجتمعي، كما ندعو الى الوحدة بين العراقيين ونبذ الخلافات لاسيما في هذا الظرف الحساس، لحماية بلدنا العزيز من مخططات الفتنة والتآمر.

الشكر والتقدير لقواتنا المسلحة واجهزتنا الامنية والحشد الشعبي على صبرهم وتحملهم أعباء تداعيات خطورة المرحلة دفاعا عن أمن وسلامة شعبهم ووطنهم.

الرحمة والخلود لشهداء العراق الابرار، والشفاء العاجل للجرحى .

حمى الله العراق وشعبه من شر الفتن..

كتلة دولة القانون النيابية

١ / ١٠ / ٢٠٢٢

الفتح: لا داعي للتخوف من تكرار ثورة تشرين

واكد تحالف الفتح، السبت، ان الحكومة الحالية هي نتاج ثورة تشرين التي انطلقت شرارتها قبل ثلاثة اعوام.

وقال القيادي بالفتح علي الفتلاوي في حديث خاص بوكالة /موازين نيوز/ انه لا داعي للتخوف من تكرار ثورة تشرين.

وبين الفتلاوي ان الحكومة الحالية هي نتاج ثورة تشرين واذا كانت الثورة على الدولة فانها حتى الآن لم تنهض لانها لم تتشكل في الاصل، واذا اريد الخروج بتظاهرة فانه يجب ان يكون على حكومة تصريف الاعمال الحالية لا على الدولة.

واضاف الفتلاوي، « اذا ما اريد المحاسبة فيجب ان يكون لمن جاءت بهم تشرين»، مشددا على ضرورة ان تكون تظاهرة تشرين اكثر تنظيما حيث ان هنالك تضاربا ببياناتها، فيما نوه الى ان تشرين تمتلك اصواتا داخل البرلمان وقادرة على ايصال مطالبها.

وتابع «اننا ندعم كل حراك يسعى لتنظيم العملية السياسية، وفقا للنظم الدستورية ويكون حلقة ضاغطة على العملية السياسية، بشرط الانسجام مع الرأي العام والدستور والقانون».

يشار الى ان جماهير تشرين خرجت اليوم لاحياء الذكرى الثالثة للاحتجاجات التي انطلقت في ٢٠١٩.

خلافات بين أطراف الإطار التنسيقي على اتفاق «ائتلاف إدارة الدولة»

هذا وتسود الخلافات بين أطراف الإطار التنسيقي حول اتفاق «ائتلاف إدارة الدولة»، وتحديداً بشأن الفقرات المتعلقة بمطالب الكورد والسنة.

بحسب معلومات حصلت عليها شبكة رووداو الإعلامية، فإن بعض قادة الإطار التنسيقي لم يوقعوا على الاتفاق، الذي تم التوصل اليه في (٢٥ ايلول ٢٠٢٢)، بين ستة أطراف بهدف تشكيل الحكومة العراقية الجديدة.

ملاحظات بعض القادة تتركز حول خمس فقرات من الاتفاق، تتعلق بمطالب وشروط الكورد والسنة للمشاركة في الائتلاف والحكومة العراقية الجديدة.

وكان رئيس ائتلاف النصر، حيد العبادي، قد أعلن خلال مشاركته في ملتقى الرافدين يوم (٢٨ أيلول ٢٠٢٢)، أنه لم يوقع على الاتفاق، لكنه لم يرفضه كلياً، موضحاً أن الوثيقة تتضمن «أموراً مشرقة وجيدة في بعض جوانبها».

حيدر العبادي، انتقد اقحام قضايا في الاتفاق ليست من حقهم كسياسيين، قائلاً إنهم لايملكون ثروة العراق ليوزعوها كيفما يشاؤن.

من جانبه، أكد عضو ائتلاف النصر، حسن البهادلي، لشبكة رووداو الإعلامية، أن هناك خلافات بين قادة الإطار التنسيقي حول بعض فقرات الاتفاق.

ووفق معلومات شبكة رووداو الإعلامية، فإن رئيس تحالف الفتح هادي العامري، كان آخر من وقع الاتفاق من بين قادة الإطار التنسيقي، لأنه أصر على الحصول على رأي زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، بشأنه

أهم الفقرات المتعلقة بالكورد في اتفاق ائتلاف إدارة الدولة:

-القطاع النفطي:

ينص الاتفاق على وقف ضغوط وزارة النفط الاتحادية والحكومة العراقية على القطاع النفطي بإقليم كوردستان، بما

في ذلك قرار المحكمة الاتحادية بشأن الغاء قانون نفط وغاز إقليم كوردستان، وإقرار قانون النفط والغاز الاتحادي في غضون ستة أشهر من تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، بالاتفاق بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان.

-موازنة إقليم كوردستان:

يشير الاتفاق إلى ضرورة أن يشارك أقليم كوردستان في مناقشة فقرات قانون الموازنة العامة الاتحادية، وتوفير المستحقات المالية للإقليم ضمن القانون، بناء على الاتفاق الذي توصل اليه الجانبان في قانون موازنة ٢٠٢١، كأساس للعلاقات المالية بين الجانبين.

-المادة ١٤٠:

تشكيل لجنة عليا لتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور، وتعويض المتضررين من عملية التعريب.

-اتفاق سنجار:

تنفيذ اتفاق سنجار المبرم بين حكومة إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية عام ٢٠٢٠، وخروج الفصائل المسلحة من القضاء وعودة أهاليها اليها.

-الفراغات الأمنية:

حل مشكلة الفراغات الأمنية بين القوات العراقية والبيشمركة، والتي باتت تشكل أماكن ينشط فيها تنظيم داعش، عبر خطوات منها تشكيل لواءين مشتركين بين إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية.

-منع الانتهاكات الأمنية:

منع تكرار قصف إقليم كوردستان، بعدما استهدفت أربيل عدة مرات من قبل مجموعات مجهولة، وإدانة هذه الانتهاكات من قبل جميع الأطراف.

-تشكيل مجلس الاتحاد:

اقرار قانون تشكيل مجلس الاتحاد الذي نص عليه الدستور كجزء من السلطة التشريعية في البلاد إلى جانب مجلس النواب.

-اللجوء إلى الدستور:

اللجوء إلى الدستور لحل المشاكل بين إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية.

صفوان الأمين, بلال وهاب:

هل حانت لحظة الإصلاح الدستوري في العراق؟

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

دفع الجمود السياسي والحوكمة المختلة بالعراقيين إلى زيادة مطالبتهم بتعديل دستور البلاد، حيث اعتبر الكثيرون أن النظام الطائفي في فترة ما بعد صدام حسين عجز عن توفير الاستقرار أو الازدهار، وبالتالي أكمل مسيرته. ولا تزال المعايير الديمقراطية وحقوق الأقليات المنصوص عليها في الدستور بمثابة طموح في أحسن الأحوال، حتى في أوساط المراقبين الأكثر تفاؤلاً. وبناءً على ذلك، لفت بعض القادة السياسيين علناً إلى أنهم سيستجيبون لمثل هذه الدعوات. ومع ذلك، فإن محاولة تعديل الدستور في ظل الظروف السياسية الحالية غير قابلة للتطبيق. وبصرف النظر عن العيوب الفنية الإشكالية التي تشوب الميثاق

الحالي، لا يزال العراق يعاني من نقص كبير في المبادئ الدستورية واحترام سيادة القانون.

تزايد الشكاوى

تتنوع الأسباب الكامنة وراء الدعوات الأخيرة لإجراء إصلاحات دستورية. فبعض قادة حركة «تشرين» الاحتجاجية التي أُطلقت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، المستائين من غياب المساءلة في ظل النظام الحالي القائم على الإجماع، كانوا يحثون على الانتقال إلى نظام رئاسي أو شبه رئاسي يحترم في الوقت نفسه الحقوق المدنية. في المقابل، يرغب آخرون في نصوص أوضح بشأن المسائل المثيرة للجدل المتعلقة بالنصاب البرلماني أو الكتل أو حقوق إدارة النفط. وتشعر الأحزاب الكردية بخيبة أمل من الاتحادية العراقية ودعت إلى كونفدرالية. ومن المؤكد أن أصوات أخرى ستطرح مطالب جديدة إذا تم إرخاء القبضة عن هذه الدوامة الدستورية.

كذلك، قد يواجَه عدد من التعديلات المحتملة بمعارضة كبيرة في بعض الأوساط. فقد ترفض الأحزاب الكردية والعربية السنية أي تغييرات تحد من البنود الاتحادية في الدستور أو تحوّله عن النظام البرلماني. فمن وجهة نظرها، أصبحت السلطة تتركز أكثر فأكثر في بغداد منذ عام ٢٠٠٣، وعلى الأخص من خلال إلغاء مجالس المحافظات. وعلى الرغم من معارضة الرأي العام المتزايدة للطائفية، لا تزال الأحزاب السنية والكردية تخشى أن تصبح الهيمنة السياسية الشيعية دائمة إذا سمحت باعتماد إجراءات معينة. من جهة أخرى، قد يطالب الليبراليون الذين يعلو صوتهم بشكل متزايد بالتخفيف من حدة موقف الميثاق بشأن الدين، الأمر الذي قد يثير بلا شك غيظ الأحزاب الإسلامية. وإذا وصلت الدعوات الواسعة النطاق لحظر الميليشيات إلى المرحلة الدستورية، فستتم مكافحتها – بكل معنى الكلمة.

> **هناك العديد من البدائل التي يمكن أن تضع هذه العملية على طريق الإصلاح المنهجي**

الحلول السابقة

على الرغم من أن الدستور لم يخلُ من الجدل عند صياغته، إلا أنه كان نتاج إجماع شاق. وحيث تمّت المصادقة عليه عبر استفتاء شعبي في عام ٢٠٠٥، انبثقت هذه الوثيقة من تنازلات متوازنة بدقة من قبل جماعات سياسية ودينية وعرقية وطائفية متنوعة، بالإضافة إلى تأثير كبير وتسهيلات مهمة من قبل «بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق» («يونامي») والولايات المتحدة. وهذا هو السبب جزئياً لعدم تعديل الدستور على مر السنين على الرغم من العديد من الشكاوى.

وعلى مدى العقدين الماضيين، تخطت النخبة السياسية الالتباسات التي يكتنفها الدستور وأوجه قصوره المتصورة بطرق متنوعة. والأكثر أهمية أن «المحكمة الاتحادية العليا» لعبت دور الحَكم وقدّمت تفسيرات للبنود الرئيسية. وفي عام ٢٠١٠، حدّدت هذه «المحكمة» ما يشكل «الكتلة الأكبر» في مجلس النواب لتشكيل الحكومة – وهو قرار يعتقد الكثيرون أنه أدى إلى تآكل احترام الرأي العام للدستور والمحكمة لأنه بدا أنه يتعارض مع المعايير الديمقراطية. وفي الآونة الأخيرة، أصدرت «المحكمة الاتحادية العليا» سلسلة من الأحكام (القوانين/القرارات) الهامة التي أعادت تحديد النصاب البرلماني الضروري لانتخاب الرئيس وقلبت الأساس القانوني لقطاع النفط والغاز التابع لـ «حكومة إقليم كردستان» رأساً على عقب، من بين تأثيرات أخرى.

ومن جهته، سنّ مجلس النواب قانوناً يوسّع نطاق المواد الدستورية التي تغطي بعض القضايا الرئيسية (على سبيل المثال، القواعد المُنظمة للانتخابات). ومع ذلك، لم يتمّ تنفيذ أحكام أخرى بأي شكل من الأشكال، مثل حل الخلافات حول الأراضي المتنازع عليها («المادة ١٤٠») أو إنشاء «مجلس اتحادي» ليكون بمثابة مجلس الأعيان

ضمن مجلس نواب على النحو المتوخى (في الأحكام) مؤلف من مجلسين تشريعيين («المادة ٦٥»). وحتى الإجراءات ذاتها لإدخال تعديلات على الميثاق تظل خاضعة لتفسيرات متباينة على نطاق واسع.

الغوص في متاهة التعديل

من الناحيتين السياسية والقانونية، إن عملية تعديل الدستور طويلة وشاقة. وفي هذا السياق، يسلّط الدستور الضوء على آليتين: (١) عملية تعديل مرحلية تتطلب تصويتاً بالأغلبية البسيطة في مجلس النواب، ومن ثم إجراء استفتاء شعبي يستوجب تصويت الأغلبية بالإيجاب على المستوى الوطني وعلى ما لا يزيد عن قلة من المحافظات الفردية التي ترفض الاقتراح بأغلبية ساحقة، (٢) وعملية تعديل عامة تتطلب موافقة ثلثيْ أعضاء مجلس النواب، ثم إجراء استفتاء عام بسيط.

وبصورة أكثر تحديداً، نصت «المادة ١٤٢» على أنه في أعقاب تشكيل مجلس النواب بفترة وجيزة، كان من المتوقع أن يقوم بتشكيل لجنة تكون مهمتها إعداد تقرير حول التعديلات المقترحة في غضون «أربعة أشهر». وكان من المقرر الموافقة على هذه التعديلات من خلال تصويت أغلبية بسيطة في المجلس التشريعي، ثم طرحها للاستفتاء وتمريرها ما لم يتم نقضها بأغلبية ثلثي الناخبين في ثلاث من محافظات العراق الثمانية عشر. ويُفترض أن واضعي مسودة الدستور قصدوا أن يكون هذا «الإجراء الانتقالي» متاحاً فقط في بداية مجلس النواب الأول في عام ٢٠٠٦ – في الواقع، يبدو أن اللغة في «المادة ١٤٢» تشير إلى أن أحكامها ربما تكون قد انتهت صلاحيتها منذ فترة طويلة. ومع ذلك، نظراً إلى عدم تحديد تاريخ نهائي صراحةً، واصل قادة مجلس النواب، بدعم من «توضيح» «المحكمة الاتحادية العليا» المقدم عام ٢٠١٧، العمل كما لو أن هذه الآلية سارية المفعول إلى أجل غير مسمى، مما لا يتطلب سوى التصويت بأغلبية بسيطة في المجلس التشريعي. وقد تم بالفعل تشكيل لجنة المراجعة الإلزامية، ولكنها تجاوزت بأشواط فترة الأشهر الأربعة المحددة لها لاقتراح تغييرات.

وتتناول «المادة ١٢٦» الآلية الثانية، التي تنص على بدء تعديل الدستور من خلال اقتراح مشترك من قبل رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء مجتمعين أو من قبل خُمس أعضاء مجلس النواب. وبعد ذلك يجب الموافقة على هذا الإجراء من قبل ثلثيْ أعضاء مجلس النواب وتصويت أغلبية بسيطة في استفتاء شعبي، مع عدم منح سلطات النقض للمحافظات. واستناداً إلى هذه المادة، شكّل الرئيس برهم صالح لجنة لاقتراح التعديلات خلال احتجاجات «تشرين» عام ٢٠١٩، مشيراً إلى أن رئاسة الجمهورية تؤمن بأن «المادة ١٢٦» سارية المفعول أساساً.

> **تتنوع الأسباب الكامنة وراء الدعوات الأخيرة لإجراء إصلاحات دستورية**

وعلى الرغم من أن المقاربتين هما حالياً قيد التنفيذ، إلا أنه لم يتمّ تقديم أي منهما رسمياً، علماً أن السعي إلى اعتمادهما في آن واحد ينافي النوايا المفترضة للمخططين والمتمثلة بتوفير عملية مرحلية متأنية – أي اقتراح مجموعة أولية من التعديلات عبر التدابير المؤقتة الموضحة في «المادة ١٤٢»، ثم تفعيل «المادة ١٢٦» باعتبارها المسار الوحيد لأية تعديلات مستقبلية. وإذا ما بقي المساران مفتوحين، فسوف يصطدمان من دون شك، وربما سيرغما «المحكمة الاتحادية العليا» على التدخل والفصل بموجب قرار وليس مجرد توضيح، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من تعقيد الوضع المضطرب أساساً.

ومع ذلك، في حين تُعتبر العملية الرسمية لتعديل الدستور شاقة، إلاّ أن هذا التعقيد يوفر ضمانات حماية جاهزة ضد الاستغلال المتقلب أو الخبيث للتعديلات من أجل تحقيق مكاسب سياسية. ولا ينبغي الاستخفاف بتغيير

الميثاق (أو، في أوقات الأزمات، تنفيذه على الإطلاق) نظراً لتداعياته الكبيرة على توازن القوى في العراق – ليس فقط داخل/فيما بين الأحزاب السياسية، ولكن أيضاً بين السلطة التشريعية وأولئك المواطنين الذين كانوا يضغطون من أجل التغيير.

التداعيات السياسية

باستثناء فترة قصيرة خلال ذروة احتجاجات «تشرين» في عام ٢٠١٩، لم يتمتع العراق لبعض الوقت بالبيئة السياسية المناسبة لمثل هذه العملية الضخمة كتعديل الدستور. وبناءً على ذلك، قد يكون من الأفضل أن ينظر قادته في عقد مؤتمر دستوري أو آلية مماثلة في المقام الأول – أي عملية تكتسب شرعيتها من خلال مشاركة المجتمع المدني ومُصممة خصيصاً للنظر في مزايا التعديلات المحتملة ومناقشتها قبل طرحها للتصويت رسمياً. ويمكن بعد ذلك عرض النتائج على مجلس النواب وإخضاعها للإجراءات القانونية السائدة.

> **تعقيدات التعديل يوفر ضمانات ضد الاستغلال الخبيث للتعديلات**

فضلاً عن ذلك، ووسط هذا الجوّ المستقطب السائد اليوم، قد تمنح بعض جوانب الغموض في الدستور المشرعين مزيداً من الوقت والمجال لإعادة هيكلة النظام الدستوري قبل محاولة تعديل الدستور بحدّ ذاته. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التوسّع في جوانب الوثيقة الأكثر إيجابيةً (خاصة الحقوق المدنية) عبر تشريع جديد أو وثيقة حقوق. على سبيل المثال، على الرغم من صعوبة النقاش حول سنّ قانون وطني للمواد الهيدروكربونية (النفط والغاز)، سيكون إقرار هذا التشريع الذي يجيزه الدستور أقل صعوبة من محاولة إعادة النظر في كيفية تصوّر الدستور للاتحادية ودور «إقليم كردستان».

كما يجب إعطاء الأولوية لبناء المؤسسات المنصوص عليها في الدستور. ويتمثل برنامج الأعمال الأول في إنشاء «محكمة اتحادية عليا» جديدة وفقاً لـ «المادة ٩٢ (٢)». ثانياً، من أجل تجنب الخطوة الصارمة المتمثلة في الانتقال إلى نظام رئاسي مع الاستمرار في الاستجابة للدعوات إلى مزيد من المساءلة، يمكن لمجلس النواب أن يسن تشريعاً جديداً يُمكّن الرئيس باعتباره «حامي الدستور». وسيتماشى هذا الأمر مع «المادة ٦٧»، التي تمنح الرئيس صلاحيات المراجعة الإدارية وسلطة الإدعاء على الحقوق الدستورية.

وبالنسبة لدور الولايات المتحدة، فلا يزال دستور عام ٢٠٠٥ الإرث الأبرز الذي تركته أمريكا في العراق ويجب أن يبقى على هذا النحو. وتحقيقاً لهذا الهدف، وفي وجه البدائل غير المؤكدة، يتعين على واشنطن و «بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق» مساعدة بغداد مجدداً على إعادة هيكلة النظام الدستوري من خلال اتخاذ خطوات تشريعية وفي مجال السياسة، من دون تعديل الدستور في الوقت الحالي. ويمكن أن تندرج هذه المساعدة القانونية ضمن اختصاص «اتفاقية الإطار الاستراتيجي» الثنائية (خاصة الفرعين الثاني والثامن)، والتي تلزم الولايات المتحدة بـ «دعم وتعزيز ديمقراطية العراق ومؤسساته الديمقراطية». وعلى الرغم من الأزمة المتفاقمة، لا تزال سياسة العراق التي تشكل موضع نزاع شديد مراعية إلى حدّ ما للدستور، على الأقل ظاهرياً. وبغية الحفاظ على هذا الشق المهم للدستورية، على بغداد وشركائها الدوليين النظر بجدية في كيفية تعزيز الدستور وجعله يُطبَّق بشكل أفضل – ليس فقط من أجل التقدم في المجال السياسي، بل من أجل مستقبل الشعب أيضاً.

*صفوان الأمين هو محامي دولي من العراق.

*بلال وهاب هو «زميل فاغنر» في معهد واشنطن.

الباحث عادل باخوان :

شباب العراق والدولة الفاشلة..انعدام الثقة بالإصلاح ويأس من التغيير

*موسوعة الدرج

على ضوء هذه الخلفية، يُشكل الشباب العراقي «مجتمعاً من انعدام الثقة» بكل ما تعنيه الكلمة. فقد تقوّضت ثقتهم بجميع المؤسسات العراقية، بغض النظر عن مواقعهم الجغرافية أو خلفيّتهم العِرقية والطائفية. فالمشاعر العابرة للطائفية تنتشر الآن في جميع أنحاء البلاد.

في الأول من أيار/ مايو ٢٠٠٣، أعلن الرئيس الامريكي جورج بوش انتصار الحلفاء على حكم صدام حسين في العراق. وبعد الحرب مباشرة دخل العراق في تشكيل سياسي جديد. وكان لزاماً على النُخب الجديدة في بغداد أن تتصدى للتحديات الرئيسية التي تتمثل في: إعادة بناء الدولة ونظام حكمها الذي دمره الاحتلال؛ وإرساء الأمن والاستقرار في البلاد؛ والتوزيع الفعال للسلع والخدمات العامة الأساسية. إذ لا يمكن النجاح في الانتقال بين العراق في ظل حكم صدام حسين والعراق في ظل الاحتلال الامريكي إلا من خلال التفاعل المستمر بين هذه الضرورات الثلاث؛ بيد أن سجل الدولة العراقية بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٢١ بشأن هذه المسائل مُروّع حقاً.

في ورقة بحثية طويلة نشرتها مبادرة الإصلاح العربي تحت عنوان "الشباب العراقي في سياقات الصراع: التحزّب والاستراتيجيات الانقسامية واستحالة لمّ الشمل"، يقرأ

عادل باخوان العقم السياسي العراقي في محاولة استيلاد دولة عادلة وآمنة ومستقرة بعد سقوط نظام صدام حسين.

ابتليت الدولة العراقية بأوجه الضعف منذ أول حكومة في عهد إياد علاوي (٢٠٠٤-٢٠٠٥) إلى آخر حكومة في عهد مصطفى الكاظمي (٢٠٢٠). إذ إنها غير قادرة على توفير الحد الأدنى من الأمن للمواطنين. فقد نشر مشروع "ضحايا حرب العراق"، وهي مجموعة من الباحثين والمحللين في المملكة المتحدة، إحصاءات مرعبة للغاية. فبين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٢٠، وقعت خسائر بشرية بين المدنيين وصلت إلى ٢٠٨٤٨٦ شخصاً (في المقابل، أسفر العام الأول من الاحتلال الامريكي عن مقتل ١٢١٣٣).

وفي ظل حكومة إياد علاوي (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، ارتفع عدد الضحايا المدنيين إلى ٢٨٣١٩. وأثناء حكومة نوري المالكي (٢٠٠٦-٢٠١٤)، وصل انعدام الأمن إلى مستويات قياسية غير مسبوقة حيث بلغ مجموع الضحايا إلى ١١٤٢٦٣. فقد باتت البلاد في حالة فشل تام. وأصبح الموت حقيقة "طبيعية" للحياة من المنظور الدوركايمي. وعلاوة على ذلك، لم يؤثر وصول المعتدلين إلى السلطة مع مصطفى الكاظمي في الوضع، وقد انتهى عهده مع الانتخابات إلى انسداد سياسي وصل إلى حدّ التصادم الأهلي بين الميليشيات في الشارع.

تفتقر الدولة العراقية أيضاً إلى استراتيجية واضحة لإدارة الخدمات العامة، مما أدى إلى تعميق الفجوة بين توقعات الشباب ومدى جودة الخدمات المقدمة كمياً ونوعياً. ففي المناطق الكبيرة مثل البصرة، حيث ترتفع درجات الحرارة إلى أكثر من ٥٠ درجة مئوية في أشهر الصيف، لا توفر الدولة العراقية سوى ساعات قليلة من الكهرباء يومياً، وبشكل غير منتظم. وينعكس هذا الوضع العام الذي يتسم بعدم الكفاءة أيضاً في عجز بغداد عن تلبية الاحتياجات من مياه الشرب، مما يجعلها "واحدة من المحافظات الأكثر تضرراً بالأمراض المنقولة عن طريق المياه". وفي هذا السياق، استثمر البنك الدولي، في أوائل عام ٢٠١٨، ٢١٠ ملايين دولار لتمويل مشروع لتحسين إمدادات المياه والصرف الصحي. ووفقاً لمنظمة "اليونيسيف"، يعيش ٢٥ في المئة من العراقيين بأقلّ من دولارين امريكيين في اليوم. وبحسب صندوق النقد الدولي، تجاوزت ديون العراق الخط الأحمر، فقد وصلت بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ إلى ١٢٠ مليار دولار. وعلى رغم العجز الشديد، فإن حالة النقل العام والطرق والمدارس والجامعات والإسكان وحتى النظام الصحي، تُظهر بوضوح خضوع البلاد تماماً تحت وطأة أوجه الضعف التي ابتليت بها.

> **"لا يطبق القانون إلا على الضعيف، أما القوي فهو فوق القانون"**

إضافة إلى أوجه القصور هذه في تقديم الخدمات، أثبتت الدولة العراقية أيضاً أنها غير قادرة على حماية مواطنيها من "داعش". فعام ٢٠١٤، وفي غضون ساعات قليلة، تمكن تنظيم "داعش" من الاستيلاء على مدن رئيسية مثل الموصل وتكريت دون مقاومة تذكر من الجيش العراقي. وبرغم أن رئيس الوزراء العراقي السابق حيدر العبادي أعلن أثناء زيارة قام بها إلى باريس في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧ القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية، فقد عاود التنظيم الظهور بقوة هائلة بحلول كانون الأول ٢٠٢١. فضلاً عن أن الهجمات ضد القوات العراقية (الجيش، وقوات الحشد الشعبي، وقوات البيشمركة، والشرطة، وغيرها)، واحتجاز الرهائن، وعمليات الاختطاف، والهجمات الانتحارية آخذة

في الازدياد. ويعتقد التحالف الدولي ضد "داعش" أنه لا يزال هناك تهديد حقيقي، كما يتجلى من زيارات وزراء الدفاع من الاتحاد الأوروبي والمنطقة إلى بغداد وأربيل.

على ضوء هذه الخلفية، يُشكل الشباب العراقي "مجتمعاً من انعدام الثقة" بكل ما تعنيه الكلمة. فقد تقوّضت ثقتهم بجميع المؤسسات العراقية، بغض النظر عن مواقعهم الجغرافية (سواء في الجنوب أم الوسط أم الشمال) أو خلفيّتهم العِرقية والطائفية (سواء شيعية أم سنية أم كردية). فالمشاعر العابرة للطائفية تنتشر الآن في جميع أنحاء البلاد.

تقول زهراء- وهي خرّيجة جامعية من البصرة، تبلغ من العمر ٢٦ سنة- إنها فقدت تماماً ثقتها في الدولة التي "لا تستطيع إيقاف المجرمين الذين يقتلون نشطاء المجتمع المدني، لأن هؤلاء المجرمين أنفسهم جزء من هذه السلطة"، مضيفةً أنّه "طالما لم يتم تنظيف الدولة من هؤلاء الناس، فلا يمكن أن نأمل في مستقبل أفضل". وقد حاولت تسليط الضوء على انهيار مؤسسات الدولة، بدءاً بالمؤسسة القضائية، قائلة: "في بلادي لا يُطبَّق القانون إلا على الضعيف، أما القوي فهو فوق القانون. نحن نعيش في غابة. القانون الذي يُطبَّق هو قانون الغابة؛ والقوي يأكل الضعيف". ويؤكد عمَر- وهو سني من الموصل، حاصل على شهادة الثانوية، ويبلغ من العمر ٢٥ سنة- هذا الرأيَ، قائلاً: "منذ عام ٢٠٠٣ إلى يومنا هذا وجميع الحكومات العراقية تسوقنا إلى الفشل والدمار؛ فليسوا في تلك المناصب من أجلنا، وإنما من أجل أنفسهم". أما حيدر- وهو مقيم في البصرة يبلغ من العمر ٢٤ سنة، وليست لديه أي شهادة ومنخرط في "سرايا السلام"، وهي ميليشيا تابعة لمقتدى الصدر- فيبدو أكثر راديكالية، إذ يقول: "أي دولة تتحدثون عنها؟! ليست هناك دولة. حتى حكومة الكاظمي ليست إلا دمية. وكلنا نعرف مَن يدير البلاد. الكاظمي نفسه دمية".

وقد فشلت النخبة الجديدة في الدولة، التي تولت السلطة بعد سقوط صدام حسين، في إعادة بناء المؤسسات الوظيفية لخدمة المواطنين. وبالنسبة إلى سردار -وهو شاب يزيدي من الموصل، يبلغ من العمر ٢٤ سنة، ليست لديه أي شهادة- فإن الأسوأ من كل ذلك هو أن المرحلة الجارية بعد الحرب هي "حقبةٌ من الخيانات والأكاذيب والنفاق"، يغذيها السياسيون في السلطة، الذين "يجب ألا نصدقهم على الإطلاق". ويردّد عبد الله، وهو طالب جامعي من الموصل، سني أعزب يبلغ من العمر ٢٥ سنة، أصداءَ زميله اليزيدي، قائلاً: "ليست لدي أي ثقة في الحكومة، فجميع حكوماتنا لم تقُد البلاد سوى إلى الانهيار". أما سلوى، المحاسبة الموصلية المسيحية العزباء التي تبلغ من العمر ٢٣ سنة، وتعتبر أن السياسة ملعونة، بكل بساطة، "لأنها تُصيبني بالرعب؛ وهي من عمل الشيطان!".

> **تفتقر الدولة العراقية إلى استراتيجية واضحة لإدارة الخدمات العامة**

في الواقع، ليست هذه حالات منفردة، بل خطاب تبنّاه وتشرّبه واعتنقه شبابٌ كانت لديهم يوماً ما رؤية أخرى للسياسة؛ مثل سَكِينة، وهي طالبة كاكانية من الموصل في مرحلة الدراسات العليا، إذ تقول: "كنت أعتقد أن بإمكاننا أن نُحدِث تغييراً من خلال العمل السياسي؛ ولكن اليوم تساورني شكوك عميقة تجاه نخبتنا السياسية. لقد فقدت ثقتي وإيماني بالسياسة. وفي أي حال، لقد خسرنا كل شيء... لقد سرقوا منا كل شيء، حتى أحلامنا".

تحالف سياسي جديد لحل عقدة تشكيل الحكومة في العراق

*تحليل لصحيفة «العرب» اللندنية

– يبعث الحديث عن تشكيل ائتلاف جديد في العراق من المتوقع أن يربك حسابات التيار الصدري وزعيمه مقتدى الصدر، آمالا بتجاوز الانسداد السياسي الحاصل في البلاد منذ سنة وتشكيل حكومة جديدة.

وتداولت وسائل إعلام محلية منذ الخامس والعشرين من سبتمبر، أنباء تفيد بتوقيع قوى سياسية وثيقة اتفاق للإعلان عن تحالف جديد يضمّ أبرز القوى الشيعية باستثناء التيار الصدري، والقوى السنية ممثلة بتحالفي "السيادة" و"العزم"، والقوى الكردية الممثلة بالحزبين الرئيسيين، الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، إضافة إلى حركة «بابليّون» وقوى أخرى لم تحسم موقفها بعد.

وأشارت قوى الإطار التنسيقي لأول مرة رسميا إلى اسم "ائتلاف إدارة الدولة»، في بيان أصدرته في الثامن والعشرين من سبتمبر بمناسبة استئناف مجلس النواب جلساته الاعتيادية، حيث قال البيان «إن الائتلاف يتولى المفاوضات مع من قالت عنهم باقي الكتل الراغبة في تشكيل حكومة جديدة كاملة الصلاحيات».

لكن تحالف «ائتلاف إدارة الدولة» قد يكون كيانا حقيقيا غير معلن عنه رسميا، أو على الأقل فإن قوى الإطار التنسيقي قد تتخلى عن هذا الإطار وتعلن عن نفسها لاحقا باسم "ائتلاف إدارة الدولة"، الذي ورد اسمه لأول مرة في بيان الإطار التنسيقي، الذي صدر بعد انتهاء جلسة مجلس النواب لتجديد الثقة برئيس المجلس وانتخاب نائب أول له بدلا من النائب عن الكتلة الصدرية

حاكم الزاملي، الذي استقال مع زملائه نواب الكتلة في الثاني عشر من يونيو.

ويرى مراقبون أن المسار السياسي يمضي نحو تشكيل حكومة توافقية تضمّ جميع القوى السياسية الفائزة بالانتخابات الأخيرة من جميع المكونات وفق المحاصصة السياسية، أي إنها ستكون حكومة «ائتلاف إدارة الدولة»، بدلا من حكومة الإطار التنسيقي.

يأتي ذلك مدعوما بإصرار من الإطار التنسيقي، وقبول ضمني من "تحالف السيادة" والحزب "الديمقراطي الكردستاني" شريكي التيار الصدري في تحالف "إنقاذ وطن"، ورغبة منهما بالخروج من حالة الانسداد السياسي وتشكيل حكومة تتولى إقرار القوانين الخاصة بالموازنة العامّة وتسيير شؤون الدولة ومؤسساتها.

لذلك، فإن «ائتلاف إدارة الدولة» سيُنظر إليه على أنه التحالف السياسي الأوسع في تاريخ العملية السياسية، وأن محمد شياع السوداني هو مرشح «ائتلاف إدارة الدولة»، وأن حكومته هي حكومة هذا الائتلاف وليست حكومة الإطار التنسيقي.

وعلى ما يبدو، فإن الإطار التنسيقي بتبنّيه إنشاء «ائتلاف إدارة الدولة»، إنما يسعى لخلق حالة تجعل التيار الصدري في موقف شائك في حال سعى لإسقاط حكومة تضمّ شركاء الأمس، تحالف السيادة والحزب الديمقراطي الكردستاني، وتضمّ كتلا سياسية من جميع مكوّنات الشعب العراقي.

ومر عام كامل على انتهاء الانتخابات التشريعية في العراق في أكتوبر ٢٠٢١، ولا تزال الأطراف السياسية بعيدة عن التوافق على تشكيل حكومة جديدة.

إلى جانب ذلك، تأتي التفاصيل المتعلقة بتبعات الخلافات الشخصية بين رئيس التيار الصدري مقتدى الصدر، ورئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، القيادي الأبرز والأكثر نفوذا في الإطار التنسيقي الذي يضمّ أكبر القوى السياسية الشيعية الفاعلة.

وبعد ٨ أشهر من الفشل في مفاوضات تشكيل حكومة غالبية وطنية، ومناورات سياسية وإعلامية على أكثر من صعيد، دعا رئيس التيار الصدري نواب الكتلة الصدرية الـ٧٣ إلى تقديم استقالاتهم في يونيو الماضي.

واعتبارا من الثلاثين من يوليو، دعا الصدر أتباعه إلى اقتحام المنطقة الخضراء والاعتصام داخل مبنى مجلس النواب، لمنع عقد أي جلسات ستفضي حتما إلى تشكيل حكومة تقودها قوى الإطار التنسيقي، التي أصبحت مؤهّلة دستوريا بتسمية مرشحها لرئاسة الوزراء وتكليفه من قبل رئيس الجمهورية المنتخب بتشكيل الحكومة الجديدة.

> **بدأت ملامح الحل تظهر مع الإعلان عن تشكيل هذا التحالف السياسي الجديد**

وفي محاولة أخيرة للاستيلاء على السلطة وإقصاء الإطار التنسيقي، اقتحمت مجاميع مسلّحة من الأجنحة العسكرية للتيار الصدري الممثلة بسرايا السلام ولواء «اليوم الموعود» وجيش المهدي، المنطقة الخضراء لأكثر من ١٨ ساعة يومي التاسع والعشرين والثلاثين من أغسطس الماضي.

المسار السياسي يمضي نحو تشكيل حكومة توافقية

لكن هذه الاقتحامات لم تحقق أي نجاحات ميدانية في الوصول إلى أهدافها بالاستيلاء على القصرين الرئاسي والحكومي، أو مبنى التلفزيون الرسمي وغيره من المؤسسات السيادية، في عملية مسلحة صنّفها

مراقبون بأنها «محاولة انقلابية مكتملة الأركان تهدف إلى الاستيلاء على السلطة كاملة وتقويض النظام السياسي القائم منذ عشرين عاما».

والواقع أن جميع القوى السياسية تتفق على خيارات التيار الصدري في حلّ مجلس النواب والدعوة إلى انتخابات مبكرة، لكن ثمة خلافات حول آليات حلّ المجلس.

فغالبية الأطراف السياسية ترى أن أيّ حل للمجلس يجب أن يكون وفق الآليات الدستورية التي تفرض وجود حكومة جديدة كاملة الصلاحيات، بديلة عن حكومة مصطفى الكاظمي التي تعدّ بحكم المستقيلة، أو بتوصيف أدقّ هي حكومة تصريف أعمال يومية لا تمتلك صلاحيات كاملة.

ولدى جميع الأطراف السياسية، بما فيها معظم قوى الإطار التنسيقي، رغبة حقيقية بمشاركة التيار الصدري في الحكومة المنتظر تشكيلها برئاسة محمد شياع السوداني مرشح الإطار التنسيقي، والذي يعارض التيار الصدري ترشيحه أو القبول بأي مرشح من قوى الإطار.

لكن التنافس السياسي على السلطة والموارد بين الإطار التنسيقي والتيار الصدري، أدى إلى منع تشكيل الحكومة الجديدة بعد عام كامل على إجراء الانتخابات.

ومع كثرة التصريحات عن قرب الإعلان عن تحالف جديد يحمل اسم «ائتلاف إدارة الدولة»، إلا أنه لم يُعلن عنه رسميا بعد، فيما يرجح أن حراكا حقيقيا شهدته الأيام الأخيرة لوضع أسس تفاهم جديد بين القوى السياسية لإدارة الدولة في المرحلة القادمة، عبر تحالف واسع في حال نجح مجلس النواب بانتخاب رئيس جمهورية وتشكيل حكومة جديدة.

وكما كان متوقعا، أعاد مجلس النواب في الثامن والعشرين من سبتمبر تجديد الثقة لرئيسه محمد الحلبوسي، الذي اتخذ قرارا في السادس والعشرين من سبتمبر بدعوة أعضاء المجلس إلى التصويت على استقالته، أي بعد يوم واحد على تصريحات لقيادات في الإطار التنسيقي في الخامس والعشرين من سبتمبر عن تشكيل تحالف «ائتلاف إدارة الدولة».

وطيلة ٨ أشهر، فشل التيار الصدري في تشكيل حكومة غالبية وطنية عابرة للطائفية والعرقية ضمن تحالف "إنقاذ وطن»، الذي يضمّ ممثلين عن العرب السنّة والكرد، لأسباب تتعلق بموقف الإطار التنسيقي الذي لعب دورا في تعطيل عقد مجلس النواب جلسات انتخاب رئيس جديد للجمهورية مخوّل دستوريا بتكليف مرشح الكتلة الصدرية لتشكيل الحكومة الجديدة.

> **المسار السياسي يمضي نحو تشكيل حكومة توافقية تضم جميع القوى**

لكن الإطار التنسيقي هو الآخر فشل في تشكيل حكومة جديدة، بعد ٤ أشهر من استقالة أعضاء الكتلة الصدرية، وتسمية مرشح الإطار محمد شياع السوداني لرئاسة الوزراء. ويعود فشل قوى الإطار التنسيقي إلى أسباب تتعلق بلجوء التيار الصدري إلى خيار الشارع وتعطيل جلسات مجلس النواب، والتهديد بمنع أي جلسة للتصويت على انتخاب رئيس جديد للجمهورية أو تكليف السوداني.

ومع حقيقة إعلان رئيس التيار الصدري اعتزاله العمل السياسي «نهائيا» في التاسع والعشرين من أغسطس الماضي، إلا أن التيار لا يزال اللاعب السياسي الأهم في معادلة تشكيل الحكومة الجديدة.

زيدون الكناني :

هكذا تحولت الأزمة السياسية في العراق إلى معضلة مستعصية

*منتدى الخليج الدولي

يتسم المأزق السياسي الحالي في العراق بتعدد المنافسات المركبة داخل المجموعات السياسية نفسها، حيث يختلف السياسيون الشيعة على منصب رئيس الوزراء، بينما يختلف السياسيون الكرد على منصب رئيس البلاد.

وتمثل أحداث الأشهر العشرة الماضية، لا سيما أحداث الشهر الماضي الذي شهد اشتباكات متكررة في الشوارع واقتحامات لـ«المنطقة الخضراء»، تطورًا جديدًا في هذا المأزق، ما يحول الأزمة من سياسية إلى دستورية ويخلق معضلة وجودية للنظام السياسي في العراق الذي ترسخ بعد عام ٢٠٠٣.

كيف وصل العراق إلى هذا الوضع؟

بعد فوزه في الانتخابات البرلمانية في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١، حاول رجل الدين الشيعي «مقتدى الصدر» مرارًا تشكيل حكومة «أغلبية وطنية» على رأسها التيار الصدري، لكنه فشل بسبب الجهود التي بذلها «الإطار التنسيقي» المقرب من إيران.

وعلى أثر الإحباط المتكرر، سحب «الصدر» فجأة نوابه الـ٧٣ من البرلمان في يونيو/حزيران، لتصبح هذه المقاعد من نصيب منافسه الرئيسي «الإطار التنسيقي».

ويرجع السبب الرئيسي لفشل «الصدر» في تشكيل الحكومة إلى دستور العراق، الذي يشترط حضور ثلثي

أعضاء البرلمان في جلسة التصويت على رئيس جديد. وفي الماضي، أدى هذا التقييد إلى قيام البرلمانات العراقية المتعاقبة بمحاولة تشكيل حكومات قائمة على التوافق مع تمثيل من جميع الفصائل، ما يضمن لجميع الفصائل الرئيسية مقعدًا على الطاولة بغض النظر عن نتائجها الانتخابية.

لكن بعد انتخابات أكتوبر/تشرين الأول، اتخذ «الصدر» قرارا طموحا بتشكيل حكومة «أغلبية وطنية» تستبعد «الإطـار التنسيقي» من السلطة من خلال التحالف مع الجماعات السنية والكردية. وعرقل «الإطار التنسيقي» بدوره جهود «الصدر» من خلال منع تعيين رئيس، ما يجعل من المستحيل المضي قدمًا في تشكيل الحكومة.

إخـــفـــاق «الصدر»

بعد فشل «الصدر» في تشكيل الحكومة، حـاول اتـبـاع تكتيك مختلف، حيث دعا نوابه إلى الاستقالة من البرلمان، وألقى الكرة في ملعب «الإطار التنسيقي» مع العلم أن التحالف الموالي لإيران يفتقر أيضًا إلى القوة لتشكيل الحكومة. ومع ذلك، كان تصرف «الصدر» أحادي الجانب ولم يلق دعمًا من حلفائه الكرد والسنة من «الحزب الديمقراطي الكردستاني» الكردي و «كتلة السيادة» السنية.

لم تتبع أي من المجموعتين الصدريين في استقالتهم، الأمر الذي كان من الممكن أن يؤدي إلى انتخابات جديدة. وأشار مراقبون إلى أن «الصدر» لم يكن يتوقع أن العملية السياسية قد تمضي قدما دون مشاركته.

ودفع الفشل في مناورة الاستقالة إلى تفكير «الصدر» في استغلال الغضب العام المتصاعد من خلال الدعوة إلى اعتصامات واحتجاجات حول المنطقة الخضراء ومبنى البرلمان، ما أدى إلى اضطراب شعبي كبير أثر على النظام السياسي العراقي.

وبالرغم أن «الصدر» نفسه ادعى في أواخر أغسطس/آب أنه سيعتزل السياسة بشكل دائم، لكن الجناح العسكري للتيار الصدري «سرايا السلام»، والمجموعات المسلحة التابعة لمكونات «الإطار التنسيقي»، وجدوا أنفسهم في مواجهة مسلحة مباشرة في بغداد وعدة محافظات جنوبية.

> **يرجع السبب الرئيسي لفشل الصدر في تشكيل الحكومة إلى دستور العراق**

ويؤكد العنف على غياب سيادة القانون وضـعـف الـدولـة في مـواجـهـة الجماعات المسلحة، كما يشير إلى احتمالات تجدد الصدام المسلح بين المكونات الشيعية بما يحمله ذلك من تداعيات كارثية رغم أن الفصيلين لا يمثلان الغالبية العظمى من المواطنين العراقيين العاديين، حتى أولئك الذين ينتمون للمناطق ذات الأغلبية الشيعية.

ويُحسب لـ«الصدر» أنه دعا أنصاره إلى نزع سلاحهم، رغم أنه لا يزال من غير الواضح تأثير هذه الكلمات في الواقع.

أزمة دستورية

هناك طبقة جديدة من الأزمة تتعدى الجدل حول «حكومة توافق مقابل حكومة أغلبية وطنية». ويتعلق

ذلك بدور المحكمة الاتحادية العليا التي أجلت حل البرلمان العراقي ٤ مـرات من قبل. وقد اجتمعت المحكمة هذا الشهر لمناقشة القضية التي أثارها التيار الصدري بشأن حل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة، لكنها ردت القضية باعتبار أنها ليست من اختصاصها.

ويجادل أنصار «الصدر» أن مجلس النواب فقد شرعيته الدستورية منذ إخفاقه في انتخاب رئيس ورئيس للوزراء وتشكيل حكومة ضمن الفترة الدستورية.

ولا يوجد قانون محدد بشأن سلطة المحكمة في حل البرلمان من جانب واحد، لكن الدستور العراقي ينص في المادة ٦٤ على آليتين في حل البرلمان، الأولى: يُحل بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه، بناء على طلب من ثلث أعضائه (وهـو مـا فشل فيه الصدريون) أما الآلية الثانية: بناء على طلب مـن رئـيـس مجلس الـــوزراء وبموافقة رئـيـس الجمهورية، لكن صلاحيات كل من «الكاظمي» و«صالح» أصبحت مقيدة لكونهما قائمين بالأعمال، ما يعني أنهما لا يملكان الحق في القيام بذلك.

وباختصار، تتمثل المعضلة في أن حل البرلمان وعقد الانتخابات المبكرة (والـذي ربما يكون الحل الوحيد قصير المدى للأزمة السياسية الحالية والمطلب المحوري للاعب الأقوى في العراق) لا يمكن ترتيبه قانونًيا بواسطة المحكمة أو الرئيس أو رئيس الوزراء وفقًا للدستور، ولا يمكن الموافقة عليه في البرلمان بسبب انقساماته الحزبية الحادة.

لقد دخلت حكومة العراق في أزمـة لا يستطيع دستور البلاد حلها، وحتى لو كان لدى أي من اللاعبين المذكورين القدرة على ذلك، فسيبدو كأنه تعرض لضغط مؤيدي «الصدر» للموافقة علي هذا القرار، مما يشكك في قدرتهم على المواصلة في مناصبهم بصفة محايدة.

من جانبه، عقد رئيس الـوزراء العراقي المؤقت «مصطفى الكاظمي» جولة ثانية من المحادثات مع القادة العراقيين بهدف حل الأزمة السياسية المستمرة بين الكتل الشيعية المتنافسة وبعض شركائهم السنة والكرد، لكن ممثلي الشخصية الأكثر نفوذاً (زعيم التيار الصدري) لم يحضروا مبادرات الحوار.

ومن المرجح أن يعيق غياب «الصدر» عن المحادثات جـهـود «الـكـاظـمـي» للتوسط في حل الأزمة المستمرة منذ ١١ شهرًا.

> **قد تنتهي الأزمة الحالية عبر القرارات التي سيتم اتخاذها في الأسابيع المقبلة**

وفي نهاية المطاف، لم تحدث احتجاجات أو أعمال عنف بعد قرار المحكمة العليا. ويعد القضاء آخر مؤسسة ترغب أي من القوى السياسية في تحديها بما في ذلك التيار الصدري.

وربما يُعزى الهدوء الحالي قبل العاصفة التالية إما إلى المفاوضات الجارية لإيجاد تسوية لحل الأزمة الحالية، أو حاجة كل طـرف لفترة من التخطيط والاستعداد لإيجاد طرق بديلة للتغلب على القيود الدستورية.

بطريقة أو بأخرى، لن تنتهي الأزمة الحالية ببساطة من تلقاء نفسها، ولكن يمكن أن تنتهي عبر القرارات التي سيتم اتخاذها في الأسابيع المقبلة.

*ترجمة وتحرير الخليج الجديد

مجلس أوروبا يحث المحكمة التركية العليا على الإفراج عن دميرتاش

دعت لجنة نواب مجلس الـوزراء بمجلس أوروبـا، الثلاثاء، المحكمة العليا في تركيا إلى الإسراع في تقديم طلب من السياسي الكردي صلاح الدين دميرتاش بشأن استمرار احتجازه، بينما جددت الدعوة للإفراج عنه.

وحثت لجنة مجلس أوروبا المحكمة الدستورية التركية على معالجة الطلب المقدم من الرئيس المشارك السابق لحزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للكرد بما يتماشى مع الأحكام السابقة الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي تطالب بالإفراج عن دميرتاش.

وأعربت اللجنة عن قلقها البالغ إزاء طلب دميرتاش الطعن في احتجازه الحالي، والـذي ظل معلقًا أمام المحكمة الدستورية منذ نوفمبر ٢٠١٩، بينما حثت السلطات التركية بشدة على «ضمان الإفراج الفوري عن مقدم الطلب».

كما دعت لجنة مجلس أوروبـا تركيا إلى «اعتماد تدابير تشريعية ملموسة وغيرها من التدابير القادرة على تعزيز حرية النقاش السياسي والتعددية وحرية التعبير للممثلين المنتخبين، وخاصة أعضاء المعارضة».

تظل تركيا «غير حرة» بدرجة ٣٢ من أصل ١٠٠، مما يضعها في نفس فئة روسيا والصين وإيران، وفقًا لتقرير «الحرية في العالم ٢٠٢١» الصادر عن منظمة فريدوم هاوس.

يأتي البيان الصادر عن لجنة مجلس أوروبا في أعقاب اجتماعها رقم ١٤٤٣ لحقوق الإنسان بين ٢٠ و٢٢ سبتمبر، والذي لا تزال فيه العديد من أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان معلقة، بما في ذلك قضية دميرتاش.

اردوغان يعترف: لم تتحقق وضع دستور مدني جديد مبني بشكل ديمقراطي

*موقع الرئيس التركي

قال رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان، في كلمة له خلال مشاركته في افتتاح السنة التشريعية السادسة للدورة السابعة والعشرين في مجلس الأمة التركي الكبير، « عازمون على ضمان مضي تركيا قدمًا نحو أهدافها المنشودة كجزيرة استقرار في خضم صراعات القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية العالمية من خلال إزالة كافة العقبات أمامها واحدة تلو الأخرى».

شارك الرئيس أردوغان، في مراسم افتتاح السنة التشريعية السادسة للدورة السابعة والعشرين في مجلس الأمة التركي الكبير (البرلمان)، وألقى كلمة تطرق فيها إلى آخر المستجدات على الساحة المحلية والإقليمية والدولية، قائلا:»

«أسأل الله سبحانه وتعالى أن تعود السنة التشريعية السادسة للدورة السابعة والعشرين بالخير للبلد والشعب. وأود أن أعرب عن امتناني لكافة أعضاء المجلس الذين خدموا بلادنا تحت سقف هذه المؤسسة العظيمة منذ إنشائها. واستذكر بالرحمة والمغفرة جميع أعضاء المجلس المتوفين الذين خدموا في هذا المجلس منذ إنشائه في عام ١٩٢٠.

«مسألة استقلال تركيا ومستقبلها هي مسألة كفاح مقدس يتجاوز العصور»

استذكر بكل احترام ذكرى أول رئيس لمجلس الأمة التركي الكبير، مؤسس جمهوريتنا غازي مصطفى كمال، وكذلك كافة الذين عملوا بجد من أجل تطوير تركيا ونموها وتعزيزها.

إن مسألة استقلال تركيا ومستقبلها هي مسألة كفاح مقدس يتجاوز العصور. اليوم نحن نواصل خوض نفس النضال داخل حدودنا وخارجها. وأتمنى التوفيق لجنودنا ورجال الشرطة والدرك وخفر السواحل وضباط المخابرات وحراس الأمن الذين يقفون بوجه أعدائنا ولاسيما المنظمات الإرهابية.

اضطلع مجلس الأمة التركي الكبير بدور قيادي منذ بداية كفاحنا الوطني لمعالجة القضايا التي تواجه بلدنا وتلبية تطلعات شعبنا. واليوم ايضًا يواصل مجلسنا أداء دوره التاريخي من خلال القوانين التي سُنت خلال الدورة السابعة والعشرين، ومشاريع القوانين المعلقة أمام اللجان والمجلس بالإضافة إلى الأعمال الأخرى المخطط لها في المستقبل.

كما هو معروف لديكم نبدأ اليوم السنة التشريعية الأخيرة من الدورة السابعة والعشرين لمجلس النواب. أعتقد أن مجلسنا سيحرز تقدما ممتازا خلال هذه السنة التشريعية من خلال سن العديد من القوانين الحاسمة قبل تعليق عمله وفقًا لجدول الانتخابات.

«نهدف إلى تحقيق أهداف بلدنا من خلال ضمان عمل السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والقضاء معًا والمضي قدمًا في المسار الذي اخترناه»

إن الشعب التركي سينتخب في غضون ثمانية أشهر تقريبًا أعضاء مجلس الأمة التركي الكبير الذيم يمثلون السلطة التشريعية ورئيس الجمهورية الذي يمثل السلطة التنفيذية. إن هذه الانتخابات ستجرى في وقت يشهد تغيرًا تاريخيًا في العالم برمته وفي منطقتنا، حيث تتزعزع موازين القوى التي تعود إلى قرون حتى النخاع، وتعاد فيه تشكيل مراكز القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية. أعتقد أن نجاحكم في تحقيق مهمتكم، بصفتكم أعضاء في المجلس للدورة السابعة والعشرين، يحظى بتقدير عميق من أمتنا. إن هذا الشرف العظيم سيكون أعظم إرث تتركونه لأطفالكم.

يحظى مجلس الأمة التركي الكبير بمكانة فريدة من نوعها بين البرلمانات الأخرى في العالم باعتباره حصد مكانة «غازي» في حقبة كفاحنا الوطني وحصدها مؤخرًا خلال المحاولة الانقلابية في ١٥ يوليو / تموز. إن بلدنا واجه في الماضي اتهامات بأنه لم يستوعب الديمقراطية لأنه حصل عليها دون دفع ثمن. لكن يظهر أمانا مجلس الأمة التركي الكبير اليوم كمنارة لبرامج ديمقراطية وتنموية طموحة للغاية خلال ربع القرن الماضي، حيث قاوم الانقلابين وأكد بشكل لا لبس فيه سيادة الإرادة الوطنية، ودافع ببسالة عن حقوق ومصالح الأمة التي يمثلها في مواجهة كافة التهديدات. كما أن مجلس الأمة التركي الكبير على عكس الاتجاهات العالمية حفاظ على روابط عميقة مع الأمة. هذه هي بعض الأسباب التي تجعل مجلسنا وأعضائه يتعرضون لأكاذيب افترائية من وقت لآخر.

إن أولئك الذين يريدون بإصرار معاملة تركيا كمستعمرة يحكونها سياسيا واقتصاديا ليسوا سعداء من هذا الموقف الموقر لمجلسنا.

لكننا نهدف إلى تحقيق أهداف بلدنا من خلال ضمان عمل السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والقضاء معًا والمضي قدمًا في المسار الذي اخترناه.

«نظام الحكومة الرئاسية عزز جميع السلطات الديمقراطية وجعلها أكثر فعالية وكفاءة»

إن أحد أهم الإصلاحات فيما يتعلق باستقلالنا ومستقبلنا هو بلا شك التغيير الذي أدخلناه في نظام الحكم. أعتقد أن نظام الحكومة الرئاسية عزز جميع السلطات الديمقراطية وجعلها أكثر فعالية وكفاءة.

حيث أن السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية التي بدت في الماضي منخرطة في منافسة مدمرة بدلاً من العمل في وئام ديمقراطي، تعمل الآن من أجل نفس الهدف وتدعم بعضها البعض. نهدف في المستقبل إلى تطوير نظام الحكم هذا بشكل أكبر من خلال تقييم خبرتنا في السنوات الأربع الماضية من أجل معالجة أوجه القصور وتعزيز

نقاط القوة. ينبغي أن يكون بلدنا جزءًا من عملية التغيير الكبير التي تحدث في العالم وفي منطقتنا. لذا سنواصل تطوير أنفسنا بما يتماشى مع احتياجات وتوقعات وإمكانيات وخبرات بلدنا وأمتنا.

هناك قضية أخرى لم تتحقق بعد ألا وهي وضع دستور مدني جديد مبني بشكل ديمقراطي وشامل وبسيط. للأسف الشديد لم تكن دعواتنا الصادقة للعمل في عامي ٢٠١٣ و٢٠٢١ من أجل دستور جديد كافية لتحقيق النتيجة المرجوة.

حيث تم عرقلة الجهود الأولية في اللجنة المشتركة التابعة للمجلس. كما لم يتم تلقي أي رد ملموس على مطالبنا لعقد محادثات ثنائية.

أعتقد أن المجلس في الفترة الجديدة سيعد دستورًا جديدًا تستحقه تركيا وسيمحو تمامًا بقايا الانقلابات الأخيرة.

كما أننا نعتبر هذا دينًا ندين به للأجيال القادمة، وأعظم إنجاز سنقدمه لشبابنا في المستقبل.

بإذن الله سنكمل عملنا على الدستور الجديد كما حققنا ثورات صامتة لتعزيز الحقوق والحريات الأساسية لشعبنا.

لقد أنقذنا معا تركيا من عار الهيمنة والانقلابات والقمع والاضطهاد.

وأنقذنا مواطنينا من التعرض للتمييز بسبب أصلهم ومعتقدهم وطائفتهم وتقاليدهم ولباسهم وثقافتهم. والآن نرغب بإنشاء أساس قانوني لهذه المكاسب عبر الدستور الجديد.

«نحن دائما مع قواتنا الأمنية ومؤسساتنا العسكرية والمخابراتية في مكافحة الإرهابيين»

إذا نظرنا إلى السنوات العشرين الأخيرة في تركيا، سنرى أننا قمنا بحل المشاكل التي شغلت شعبنا لفترة طويلة واحدة تلو الأخرى.

على سبيل المثال، كان أحدها خشية الأمن والسلام جراء الهجمات الدموية للمنظمات الإرهابية. لقد كانت المشكلة الأولى على جدول أعمال شعبنا لسنوات عديدة، هي دائما مسألة الإرهاب.

ولكن من خلال العمليات التي قمنا بها، والتدابير التي اتخذناها، والدبلوماسية المتعددة الأوجه التي اتبعناها، أوجدنا مناخا جديدا من الأمن والسلام، مع إنهاء المنظمات الإرهابية داخل حدودنا، وشلها تقريبا خارج حدودنا.

ليس هناك أي أحد له ضمير حي أن ينكر هذه الحقيقة. آمل أن تكون المحاولات المتفرقة من قبل الإرهابيين هي آخر نفس لهؤلاء الخونة. نحن دائما مع قواتنا الأمنية ومؤسساتنا العسكرية والمخابراتية في مكافحة الإرهابيين.

لقد وفرنا لقواتنا الأمنية جميع الوسائل والإمكانيات التي تمكّنها من القيام بمهمة مكافحة الإرهاب وحماية بلدنا على أعلى مستوى من التهديدات الإقليمية والعالمية. كما أننا نواصل تنفيذ استراتيجيتنا في البدء بأمن بلدنا وسلام أمتنا خارج حدودنا بالقضاء على التهديدات من مصدرها، مع قولنا المستمر «قد نأتي فجأة ذات ليلة».

«اخترنا دائما طريقا يوفر لبلدنا مكاسب لا مثيل لها»

في الحقيقة، منذ يونيو/حزيران ٢٠١٨ عندما أجريت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، واجه عالمنا أعنف التحديات بعد الحرب العالمية الثانية. أما نحن في تركيا في هذه الفترة، فبالإضافة إلى التحديات العالمية، تعاملنا أيضا مع الفخاخ والألاعيب التي استهدفت اقتصادنا. إن كل موضوع يتعلق ببقائنا كدولة وأمة مهم، لكن مسألة الاقتصاد التي تمس بشكل مباشر الحياة اليومية لشعبنا مهمة أيضا.

ولهذا السبب، أود أن أطلعكم على النقاط الأساسية والخطوط العريضة لبرنامجنا الاقتصادي الذي نطبقه منذ عام ٢٠١٨ والذي عززناه لحماية أنفسنا من الآثار المدمرة للأزمات العالمية مثل الأوبئة والحروب. لقد أتيحت لي أمس الفرصة لإجراء تقييم شامل لمقارباتنا لنموذج الاقتصاد التركي مع مجموعة من الاقتصاديين الأجانب في اسطنبول.

وكما ذكرت هناك، فإن السياسة الاقتصادية التي ننفذها لا تستند بالتأكيد إلى الهدف غير العقلاني المتمثل في «التجديف ضد التيار». حيث طوّرنا نموذجنا الخاص من أجل أن يصمد بلدنا من خلال الوسائل الاقتصادية لتعطيل الألعاب الخبيثة التي تعرضنا لها، على عكس السياسات الاقتصادية التي لطالما غُرست على أنها جيدة وصحيحة وحيوية. والأهم من ذلك، أن هذا النموذج له مكانة في الاقتصاد وله أمثلة في العالم، ويتوافق مع واقع بلدنا والإمكانيات التي لدينا على أعلى مستوى. لذلك اخترنا دائما طريقا يوفر لبلدنا مكاسب لا مثيل لها.

«نحن نؤسس نموذجنا الاقتصادي الفريد الخاص بنا»

أقولها بكل صراحة، نحن لم نختر العمل على تغيير تفضيلاتنا في نموذج الاقتصاد من العدم. وإذا لم يحاولوا تغيير قواعد اللعبة ضدنا خلال استمرارها، فربما لم نكن نحتاج إلى ذلك لبعض الوقت. لكن عندما واجه بلدنا هجوما اقتصاديا مفتوحا، أظهرنا نفس الموقف تجاه ما فعلناه لحماية حدودنا، مثلما واجهنا الانقلابات.

لقد قيّمنا الفرص التي توفرها التطورات العالمية، وقمنا بتحويل اتجاهنا إلى المستقبل من خلال فهم «هناك خير فيما يحدث». لقد بنينا نموذجنا الاقتصادي الفريد الخاص بنا من خلال الاستفادة القصوى من تجربة العالم وبلدنا. في البداية اتخذنا الإجراءات لمنع الهجمات التي تعرضنا لها، وأنشأنا الآليات ووجدنا الموارد. وبالإضافة إلى ذلك، قمنا بتحديث برامجنا قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل بسرعة بما يتماشى مع نهجنا الاقتصادي الجديد، ما أدى إلى هيكل متزن.

وفي كل مرحلة أطلعنا ونستمر في إطلاع شعبنا على الإطار النظري لهذا النموذج، ونتائج تطبيقاته، وأهدافنا. وفي الوقت الذي كنّا نرسم فيه طريقنا الخاص لم نهمل العالم والتطورات العالمية. لقد تابعنا عن كثب المآسي التي تسببت فيها الجائحة والأزمات التي أثارتها الحرب الروسية الأوكرانية التي أعقبت ذلك.

«لن نسمح بتدهور وضع أي من مواطنينا تحت وطأة التضخم»

بالطبع، عندما نقول هذا، فلا يعني أبدا أننا نتجاهل المشاكل والصعوبات والتقلبات التي نمر بها. نحن ندرك جيدا خسائر الرفاهية والمخاوف والتوقعات لبلدنا ومواطنينا بسبب الارتفاع غير المتكافئ في سعر الصرف والزيادة الباهظة في التضخم. لقد بدأنا في اتخاذ التدابير لمنع ذلك منذ اليوم الأول.

كما تعلمون عندما بدأ سعر الصرف في الارتفاع بشكل غير متساو في ديسمبر/كانون الأول الماضي أوقفنا المخاوف من خلال سلسلة من الإجراءات التي قمنا بها، بما في ذلك الودائع المحمية بالعملة. ومن أجل منع الخسارة في رفاهية شعبنا بسبب الزيادة في التضخم، قمنا بزيادة الحد الأدنى للأجور ورواتب الموظفين ورواتب المعاشات التقاعدية والمساعدة الاجتماعية بشكل كبير في بداية العام. ومع التعديلات الإضافية في يوليو/تموز، أخذنا هذه الزيادات إلى أبعد من ذلك.

علاقاتنا مع الإمارات والسعودية وإسرائيل تتطور

إن البشرية تشهد حقبة مؤلمة تعصف بها الأوبئة والحروب والأزمات وعدم الاستقرار. وينجرف عالمنا أيضًا إلى دوامة كبيرة تهدد السلام الاجتماعي وإرادة الشعوب بشأن التعايش المشترك والمكاسب الديمقراطية. إن تركيا تقع على مفترق طرق ثلاث قارات، وتتأثر بشكل كبير بهذه التطورات. لذا فهي لا تتمتع برفاهية الانغلاق والانطواء وعزل نفسها عن العالم الخارجي والوقوف موقف المتفرج حيال الأحداث في منطقتها.

لدينا ٧٨ مقبرة شهداء منتشرة في ٣٤ دولة مما يشير إلى اتساع سياستنا الخارجية.

لا أحد يستطيع حصر أفق تركيا في ٧٨٠ ألف كيلومتر مربع. في ضوء هذه الحقائق، تسعى تركيا جاهدة لتحمل مسؤولياتها تجاه أصدقائها وإخوانها وأخواتها ومواطنيها، وتتبع سياسة بناءة وفعالة تأخذ زمام المبادرة في حل المشاكل العالمية والإقليمي، ولا تسعى للتصعيد ولا تستسلم للضغوط بغض النظر عن مصدرها.

نحن لن نتسبب في إلحاق أي ضرر لكرامة أمتنا. كما أننا ندافع بقوة عن حقوق تركيا في جميع المجالات بموقف مشرف وصبور وحازم وحكيم.

لقد أصبحت تركيا قوة دبلوماسية تأخذ أفكارها ونصائحها بعين الاعتبار والاهتمام على المستوى الدولي؛ ودولة تقدم حلولاً للمشاكل كوسيط وميسر.

إن تركيا تمتلك واحدة من أفضل ٥ شبكات دبلوماسية في العالم من خلال ٢٥٥ سفارة وقنصلية منتشرة في خارج البلد. لذا أود أن أعرب بكل فخر أن «الدبلوماسية التركية» تشهد أنجح فترة لها في القرون الأخيرة. فنهجنا حيال أزمة أوكرانيا هو أحدث مثال على سياستنا الخارجية التي تتمحور حول السلام والاستقرار والحياة البشرية. كما تعلمون، عندما بدأت هذه الأزمة لأول مرة، تعرضنا لضغوط شديدة من دوائر معينة، واتهمتنا بعض القوى الأجنبية وأبواقها بالتأخر والانطوائية وارتكاب الأخطاء. وقاموا بكل ما في وسعهم للضغط علينا لاتخاذ قرارات طائشة من شأنها أن تجعل تركيا والاقتصاد التركي يدفعان ثمنا باهظا للغاية. لكننا حددنا سياساتنا ليس وفق أقوالهم، بل بالتركيز على مصالح بلادنا.

إن تركيا اختارت السلام والحوار والحكم العادل في هذه الحرب التي شبت بين جارتيها.

ونظرا لعلاقاتنا الوثيقة مع البلدين فضلنا السعي لإنهاء الحرب بدلاً من تأجيج النار وإثارة الفتنة. انطلاقا من هذا النهج لعبنا دورًا تيسيريًا في العملية، وجمعنا وزيري خارجية روسيا وأوكرانيا في أنطاليا، واستضفنا الوفود المفاوضة في اسطنبول.

وبالتعاون مع الأمم المتحدة، أبرمنا اتفاقية «ممر الحبوب» لشحن الحبوب الأوكرانية إلى الأسواق العالمية. وشهدت الأمم المتحدة، التي تزعزعت هيبتها بسبب عدم كفايتها في مواجهة الأزمات العالمية، أحد أكبر إنجازاتها في السنوات الأخيرة من خلال هذا الاتفاق الناتج عن الجهود المكثفة التي بذلتها بلادنا.

إن اتفاقية «تبادل الأسرى» بين روسيا وأوكرانيا نقلت الدبلوماسية التركية إلى مرتبة أعلى بكثير. وخلال مباحثاتنا على هامش الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، سررنا برؤية المستوى الذي حققته السياسة الخارجية التركية. لقد شهدنا شخصيًا أن الخطوات التي اتخذتها بلادنا في الأزمة الروسية الأوكرانية، وقضية الهجرة، والمساعدات الإنسانية، ومكافحة الإرهاب وحفظ السلام قد حازت على تقدير العالم بأسره. كما إن مقولة «العالم أكبر من خمسة»، الذي ظللنا نردده منذ سنوات من منبر الأمم المتحدة، يتردد الآن حتى داخل مجلس الأمن. إن كل من يعيش في الخارج يدرك تمامًا حقيقة أن تركيا أصبحت قوة عالمية على الرغم من أولئك الذين يغضون الطرف عن إنجازات البلد الذي يعيشون فيه ويكسبون فيه قوتهم.

من جهة أخرى بدأ مناخ التطبيع يكتسب أرضية في محيطنا المباشر في الشرق الأوسط، حيث إن علاقاتنا مع الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وإسرائيل تتطور وتتعزز على أساس المصالح المشتركة، والأمر نفسه ينطبق على مصر. أود أن أشدد مجددًا على الأهمية التي نوليها للقضية الفلسطينية وأننا نقف دائما إلى جانب الأشقاء الفلسطينيين».

*صحيفة (الاخبار اللبنانية)

د.محمد نورالدين:

إردوغان في «لُعبة التوازن»: «مكاسب» غير مضمونة

يتنقّل الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، بسرعة من اتّجاه إلى آخر، مُحاوِلاً موازَنة موقف بلاده ما بين الشرق والغرب، وساعياً في الوقت نفسه إلى قشْع الغموض الذي لا يزال يلفّ علاقات تركيا مع الولايات المتحدة، في إطار توسيع «دائرة الأمان» حول حظوظه في الانتخابات الرئاسية المقبلة. لكن هذه المحاولات، وإذ تُثير انقساماً داخل تركيا وخارجها حول المدى الذي يمكن أن تصل إليه سواءً في هذا الاتّجاه أو ذاك، فهي لا تحظى بإجماع أيضاً بشأن فُرص نجاحها، بل ثمّة اختلاف إزاءها بين مَن يعدّها «سياسية حيادية ناجعة» تستحقّ أن تكافأ تركيا من أجلها، ومَن يَنظر إليها بوصْفها «دوّامة إرباك» لن تعود على أصحابها إلاّ بالخسائر

تتنقّل الديبلوماسية التركية، هذه الأيّام، من اتّجاه إلى آخر، متمظهِرةً في الحركة النشطة للرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، بين أقصى الشرق في سمرقند حيث انعقدت قمّة «منظّمة شنغهاي للتعاون»، وأقصى الغرب في نيويورك حيث الْتأمت اجتماعات الجمعية العامّة للأمم المتحدة. وأُتيحت لإردوغان، في المدينة الأوزبكية، الفرصة لعقد لقاءات مهمّة مع الرؤساء، الروسي فلاديمير بوتين، والصيني شي جين بينغ، والإيراني إبراهيم رئيسي. وعلى رغم أن تركيا ليست

> يبدو بايدن بنظر البعض مصمما على السعي لإطاحة إردوغان ديموقراطيا

عضواً في «شنغهاي للتعاون»، إلاّ أن مشاركة رئيسها في قمّة سمرقند شكّلت مناسبةً لتظهير حماسةَ أعضاء المنظّمة لتحويل «المَيْل» التركي العام إلى الانضمام إليها، إلى ورقة ضدّ الغرب يمكن أن يُستفاد منها في ما لو ظلّت الرياح تُعاكس العلاقات التركية – الغربية، الأمر الذي من شأنه في المقابل تسريع خُطى إردوغان نحو التوجّه شرقاً. وفي نيويورك، التي وصلها متأبّطاً إنجاز «ممرّ الحبوب» من أوكرانيا إلى العالم، وتبادُل الأسرى بين موسكو وكييف بالتعاون مع الرياض، كانت للرئيس التركي اجتماعات مع العديد من الشخصيات، وفي مقدّمهم رئيس الحكومة الإسرائيلية يائير لابيد، وأعضاء «اللوبيات» اليهودية في الولايات المتحدة. لكن «إنجازات» الرجُل لم تكن كافية ليحظى بلقاءٍ ولو «سريعاً وعلى الواقف» مع نظيره الامريكي، جو بايدن.

وعن هذا، يقول عثمان سرت، الكاتب في صحيفة «قرار» المؤيّدة لأحمد داود أوغلو وعلي باباجان، إن فشل إردوغان في عقْد لقاء مع بايدن، يُعدّ «نقيصة» في نشاطه، مُذكّراً بأن الرئيس لم ينجح العام الماضي، وفي المناسبة نفسها، في الاجتماع إلى نظيره الامريكي، فعاد من نيويورك مباشرة إلى سوتشي، ليلتقي الرئيس الروسي. ويرجّح فشل إردوغان الثاني في الاجتماع إلى بايدن، احتمال استمرار العلاقات التركية – الامريكية على برودتها الحالية، والقائمة منذ وصول الرئيس الامريكي الحالي إلى السلطة. وفي ظلّ وجود ملفّات كثيرة عالقة بين أنقرة وواشنطن، مِن مِثل مسألة صواريخ «إس – ٤٠٠» الروسية، ومقاتلات «إف – ٣٥» و«إف – ١٦» الامريكية، وعلاقة الولايات المتحدة بقوات «حماية الشعب الكردية»، يبدو بايدن، بنظر البعض، مصمّماً على السعْي لإطاحة إردوغان «ديموقراطيّاً» في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

مِن جهته، يرى فايسي صاري أوزين، في صحيفة «يني أوزغـور بوليتيكا» الموالية لـ«حزب العمّال الكردستاني»، أن إردوغـان يعيش في دوامة إرباك تؤثّر على السياسة الخارجية لتركيا؛ ولئن كان الغرب لا يتقبّله، فلا يمكن الرئيسَ، مع هذا، المجاهرة بالقطيعة معه، لأن أيّ إشارة في هذا الاتّجاه ستعني خسارته الانتخابات، بحسب أوزين. وأمّا كلامه عن أنه يسعى وراء العضوية في «منظّمة شنغهاي»، فلم يقابَل هو الآخر بـ«ردٍ حارّ» من جانب روسيا أو الصين أو الهند، لأن هذه الدول على دراية بأن الرجُل «غير جادّ في مسألة العداء للغرب»؛ ولأن المعارضة التركية، وفي مقدّمها «حزب الشعب الجمهوري»، لا تريد الانفتاح على الشرق بل الاستمرار في التوجّه غرباً. ووفق الكاتبة، فإن مشكلة إردوغان هي أن التوجّه غرباً ليس ممكناً، خصوصاً أن الاتحاد الأوروبي «لن يقبل في صفوفه دولة تخوض حرباً ضدّ مواطنيها الكرد، وتنخرط في حربٍ مفتوحة في كلٍ

> إردوغان يعيش في دوامة إرباك تؤثّر على السياسة الخارجية لتركيا

من سوريا والعراق». وبينما تتّجه الولايات المتحدة إلى تعزيز علاقتها مع اليونان (بدلاً من تركيا)، بوّابتها إلى الشرق، أضحت عضوية تركيا في «الناتو» نفسه، موضع نقاش.

في الإطار عيْنه، يقدّم الكاتب مراد يتكين مثالاً آخر على المواقف المتقلّبة لتركيا، ومنها معارضتها الاستفتاء الروسي الذي يُنظَّم في أربع مناطق أوكرانية تمكّنت روسيا من الاستيلاء عليها أخيراً.

ويتساءل يتكين في أعقاب التهديد الروسي باستخدام السلاح النووي والإعلان عن رفع مستوى التعبئة، عمّا «سيكون عليه موقف تركيا إذا ما طَرح حلف شمال الأطلسي مسألة ردع روسيا عسكريّاً؟

لو قالت أنقرة إنها تعارض أيّ عمل ضدّ موسكو طالما أن الأخيرة لم تعتدِ على دولة أطلسية، فما الذي سيكون عليه مصير علاقاتها بالغرب؟

وهل تُقدِم امريكا على التصويت لطرد تركيا من الحلف؟». لكن برهان الدين دوران، المقرّب من إردوغان، يَعتبر أن على تركيا أن تُواصل سياستها الحيادية وجهودها من أجل إقناع روسيا وأوكرانيا بأنه «لا مناص من إنهاء الحرب والجلوس إلى طاولة المفاوضات».

وفي مقالته في صحيفة «صباح»، يرى الكاتب أن رهان موسكو وكييف على حسْم الحرب ليس واقعياً، مِثله مِثل الرهان الغربي على إسقاط بوتين بانقلاب أو بفِعل ضغط العقوبات الاقتصادية. ويلفت دوران إلى أنه ليست ثمّة دولة تحاول التوسّط بين روسيا وأوكرانيا سوى تركيا التي تبحث عن مخرج «مشرّف» لكلا البلدَين.

وانطلاقاً من جهود أنقرة واضطلاعها بدور «عالمي»، يقول دوران إن إردوغان يذكّر دائماً بحديث لجو بايدن قبل سنوات، حول ضرورة رفْع عدد الأعضاء الدائمين والمؤقّتين في مجلس الأمـن؛ «فـإذا كانت اليابان وألمانيا تريدان أن تصبحا عضوَين دائمَين في المجلس، فإن تركيا يجب أن تكون ضمن الأعضاء الدائمين فيه أيضاً».

من جهته، يدعو أوزاي شيندير، في صحيفة «ميلليييت»، إلى منْح تركيا وإردوغان جائزة «نوبل» للسلام لدورهما «التوفيقي» في الحرب الأوكرانية – الروسية، مستنداً في ذلك إلى إشارتَين: الأولى مقالة في صحيفة «نيويورك تايمز» في هذا الخصوص، وهي المرّة الأولى – منذ سنوات طويلة – التي تشيد الصحيفة فيها بتركيا؛ والثانية هي الارتياح الكبير الذي خلّفه دور أنقرة في فتح ممرّ الحبوب وملفّ تبادل الأسرى، لدى الرأي العام العالمي.

ووفق شيندير، فإن الجهود التي تَبذلها بلاده من أجل إنهاء الحرب أكْسبتها انطباعاً جيّداً في الإعلام الغربي.

«حِجابٌ سيء» أم سياساتٌ سيئة؟

إلزاميّة الحجاب في إيران بوصفها تحدّياً سياسياً وأمنيّاً

*مركز الإمارات للسياسات

تُعدُّ إيران اليوم، إلى جانب أفغانستان في عهد طالبان، الدولتين الوحيدتين في العالم اللتين يوجد فيهما قانون يُلزِم النساء بارتداء الحجاب. وأظهرت حكومة إبراهيم رئيسي اهتماماً مُتزايداً بتطبيق إلزاميّة الحجاب، واتخذت في سبيل ذلك إجراءات ميدانيّة مُشدّدة. ودافعت عن حملات شرطة الآداب (دوريّات الإرشاد)، باعتبارها جزءاً من استراتيجية الحكومة للتصدّي لما يعتبره النظام الإيراني «فتنةً كُبرى» وراء حملة «مناهضة الحجاب».

في المقابل، وأكثر من أيّ وقتٍ مضى مُنذُ عام ١٩٧٩، باتَ هناك جيلٌ إيراني شابّ، معظمُه من النساء، يبدو

أكثر رفضاً لقانون إلزاميّة الحجاب، وكذلك للطبيعة الدينية-الاجتماعية القسريّة للنظام الإيراني، وتدخُّلاته في حياة الناس، وفرضِه القيم على المجتمع؛ ما يُنذر بتفاقُم هذا الخلاف حول إلزامية الحجاب في إيران، ليتحوّل إلى قضيّة ذات أبعاد سياسية وأمنية.

لمحة عامة عن سياسة إلزامية الحجاب في إيران والتبعات المترتبة عليها

تعهّدت حكومة إبراهيم رئيسي، عند توليها زمام السلطة، بأن يَنْصَبَّ تركيزُها على إيجاد فرص عمل، وبناء مساكن جديدة، وغيرها من الخدمات الأساسيّة في البلاد. لكنْ بعد مرور عام على تولّي الحكومة سُلطاتها الدستورية، لم يُحقِّق رئيسي نجاحاً كبيراً في تنفيذ هذه التعهُّدات. بل لوحظ في المقابل، أنّ هناك زيادة كبيرة في الإنفاق على قوات الأمن، والتشدُّد في إنفاذ سياسة الحجاب الإلزامي في البلاد. ولم يقتصر الأمر على تبنّي الحكومة الإيرانية لإجراءات جديدة هدفها الأساس مزيد من التشدُّد في إنفاذ إلزامية الحجاب. بل يبدو أنّ النظام مُصمِّم أيضاً على استخدام العُنف، وأحكام السجن المشدّدة في سعيه لحماية القوانين ذات الصِّلة بإلزامية الحجاب. وقد عمَد النظام أيضاً إلى تحريض الأفراد الموالين له في المجتمع على التصرُّف بحرية لمواجهة أولئك الذين يرى أنهم يتحدَّون علناً قواعد إلزاميّة الحجاب. وأدى ذلك في نهاية المطاف إلى نشوء انقسامات جديدة، وخطيرة في المجتمع، بين أقليّة تؤيد إلزامية الحجاب، وأغلبية تعارضها، وتعتبرها انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان الأساسية.

ويبدو أن السلطات الإيرانية في حالة تخبُّط من ناحية تعاملها مع الأصوات الرافضة لإلزامية الحجاب؛ إذْ تلجأ في كثير من الأحيان إلى حملات اعتقال عنيفة، يتمُّ تصويرُها ونشرُها على شبكات التواصل الاجتماعي. كما يحاول النظام الإيراني الترويج بأنّ حملة مناهضة الحجاب ترتبط بجهات استخبارية أجنبية. وزعمت وزارة الاستخبارات الإيرانية أنها ألقت القبض على ٣٠٠ ممّن أسمتهم بـ «قادة العصابة» في الحركة المناهضة للحجاب، وادّعت أن هؤلاء الأفراد يعملون لصالح «العدوّ».

وتكرّرت هذه الاعتقالات والمزاعم في الشهرين الماضيين. ومع ذلك، لم يُقدّم النظام في طهران حتى الآن أيّ دليل ملموس على الدور المزعوم «للأعداء الأجانب»، أو ادّعائه بأنّهم هم من يقف وراء حملة مناهضة الحجاب التي يقول أيضاً إنها جزء من مسعى غربي لإضعاف الجمهورية الإسلامية. والدّليل الوحيد الذي يسوقه النظام الإيراني، هو الدّعم الذي يتلقّاه النشطاء المناهضون للحجاب الذين يعيشون خارج إيران، مثل الناشطة مسيح علي نجاد، من مؤسسات غربية.

وتأتي حملة الاعتقالات هذه، في وقت يترقّب فيه الشارع الإيراني بدءَ إنفاذِ قواعدَ أكثرَ تشدداً لقانون إلزامية الحجاب. ومن المتوقع أن تشرع حكومة رئيسي، التي أمرت في يوليو بالصرّامة في إنفاذ هذا القانون، بتطبيق ما وصفه الرئيس الإيراني بالإجراءات المضادّة اللازمة لوقف ظاهرة غزو ثقافي غريب (غير إيرانية وغير إسلامية)؛ ففي كلمة له أمام مؤتمر أهل البيت المنعقد أخيراً، كان الرئيس الإيراني واضحاً في هجومه ضدّ الغرب الذي يتّهمه بالسعي إلى «تطبيع» المثليّة الجنسيّة.

وينبغي التنويه إلى أن هذا الموقف في الدفاع عن «القيم التقليدية» ضدّ الأعراف الغريبة، لا يقتصر على إيران، أو حتى على العالم الإسلامي فقط؛ إذ يمكن رؤية ردود فعل مشابهة ترفض ما تراه أنماطاً ثقافيةً غربيةً «فاسدة»،

مثل قبول المثلية الجنسيّة، أو النسوية، في كلّ من: الصين وروسيا وحتى من قبل بعض الجماعات السياسية الغربية اليمينية. ويمكن القول إن الهجوم الذي شنّه الرئيس الإيراني مؤخراً على المثلية الجنسية، هو محاولة لبناء أرضية مشتركة مع المجتمعات التي تشترك فيما يسمى بالقيم التقليديّة للنظام الإيراني.

ولم يكن من قبيل المصادفة أن الحضور في مؤتمر أهل البيت المنعقد أخيراً في طهران قد ضم العديد من رجال الدين المسلمين الأفارقة الذين من المرجّح أنهم يتبنّون قيماً تقليدية مُماثِلة. وفي كل هذا الجدل، تجدُر الإشارة إلى أنّ رجال الدّين الإيرانيين أنفسهم غير متفقين على هذه المسألة، بما في ذلك إلزامية الحجاب، وما إذا كان يجب معاقبة المخالفات لها. وذلك على الرغم من ترويج رئيسي لما يسميه «القيم التقليدية» المشتركة للشعب الإيراني، في محاولة منه لبناء جبهة دولية متّحدة ضدّ الغرب.

جدل رجال الدين بشأن إلزامية الحجاب

دفع تزايُد اعتقالات النساء بتهمة «الحجاب السيء» في الأسابيع الأخيرة، بما في ذلك في مدن قُم ومشهد وشيراز، السياسيين ورجال الدين على حدٍّ سواء، إلى اتخاذ موقف بشأن قضيّة مثيرة للجدل، ذات حدّين ينبغي عليهم معها: إما دعم الرفض الشعبي لإلزامية الحجاب، أو البقاء في صفّ النظام، ومجابهة الحملات المناهضة للحجاب. وأصبح التمسُّك بإلزاميّة الحجاب اختباراً غير قابل للنقاش، يُقاس معه ولاء أيّ شخص للنظام، من القائد الأعلى، علي خامنئي، إلى رئيس الجمهورية، إبراهيم رئيسي، إلى رئيس البرلمان.

ولطالما سعى النظام الإيراني في خطابه الأيديولوجي إلى تصوير الحجاب على أنه ركيزة أساسية من ركائز الجمهورية الإسلامية، والتي من دونها سيكون النظام السياسي برمته في خطر. ولا يخلو هذا الخطاب من المبالغة، لكنّه صحيح إلى حدّ ما في الوقت نفسه؛ فمن ناحية، لم يكن إلزام النساء بالحجاب جزءاً من التعهّدات التي تبناها أتباع الخميني عندما تولوا مقاليد الحكم عام ١٩٧٩. إذْ لم يتمّ التطرق إلى هذا الموضوع في التوافق السياسي الذي نشأ عن الثورة في إيران، بين أولئك الذين دعموا الثورة، وأتباع الخميني. ولم تُشَرَّع إلزامية الحجاب في قانون، إلاّ في عام ١٩٨٣ عندما أدرك الخمينيوُّن أنّ هذا القانون سيُمكِّنهم من السيطرة اجتماعياً وسياسياً على المجتمع الإيراني.

وتسعى الأنظمة الاستبدادية والشمولية في المجتمعات التي تُسيطر عليها، كما هو الحال سابقاً في ألمانيا النازيّة، أو الاتحاد السوفيتي، أو حتى في الصين اليوم، إلى تنظيم شؤون المجتمع من خلال مجموعة من القواعد الأساسية الإلزامية التي تعود بتكاليف باهظة في نهاية المطاف. والهدف الأساس، هو ضمان السيطرة على المجتمعات سياسياً، عبر مجموعة متنوّعة من الوسائل، والأدوات. وهذا ما يُفسِّر القول بأنّ الحجاب ركيزة أساسية من ركائز الجمهورية الإسلامية؛ إذْ يبدو مثل هذا الادّعاء صحيحاً إلى حدّ كبير.

لذلك، يتخوّف النظام الإيراني من أن يقود تحدّي قانون إلزامية الحجاب، أو إلغائه، إلى تحفيز مُعارضي النظام لتوجيه أنظارهم إلى سياسات وقوانين أخرى؛ مثل سياسة مُعاداة الولايات المتحدة، أو إسرائيل، أو حتى استهداف منصب القائد الأعلى في هيكليّة الدولة الإيرانية.

وكان لقضية إلزامية الحجاب دائماً أنصارٌ ومعارضون بين رجال الدين. وعلى سبيل المثال، لا يرى رجال الدين

المعارضون لإلزامية الحجاب، أن هناك أيّ نصّ في القرآن يؤكد هذه الإلزامية. ويقولون إن مفهوم الحجاب ورد ذكره سبع مرات في القرآن، لكن ليس في سياق النصّ على إلزامية الحجاب، بل في سياق فصل النساء، والدعوة إلى ضمان عفّتهن. وقد ظهرت مثل هذه التفسيرات المختلفة منذ الأيام الأولى للنظام الإسلامي في إيران؛ حيث رفضت شخصيات بارزة، مثل: محمد بهشتي، ومحمود طالقاني، مبدأ إلزامية الحجاب.

وفي الوقت الحاضر، لا يوجد سوى قلّة قليلة من رجال الدين الإيرانيين الذين يرفضون مبدأ إلزامية الحجاب علانية. لكن في الوقت نفسه، هناك عدد أكبر من رجال الدين الذين يضعون خطاً تحت «إلزامية» الحجاب، مقارنة بأولئك الذين يرونه تقليداً يجب التمسُّك به. وبعبارة أخرى، هناك رجال دين يدعمون النظام، لكنهم يرون أنّ التحلّي بالمرونة فيما يتّصل بإلزامية ارتداء الحجاب، تصبُّ في مصلحة البلاد. وعلى سبيل المثال، تصدّر محسن غرويان، رجل الدّين المُتشدّد، عناوين الأخبار قبل بضع سنوات عندما اقترح أنه لا ينبغي إجبار السيّاح القادمين إلى إيران على ارتداء الحجاب. وهذا النوع من النقد غير المباشر والمشروط للحجاب الإلزامي، هو أكثر ما يمكن أن يصدر عن الدوائر المتشدّدة في النظام الإيراني. وعلى أي حال، لن تعمد هذه المجموعة من رجال الدين إلى تحدّي خامنئي علناً بشأن هذه القضية، ولا يزال التزامها بإلزامية الحجاب ثابتاً إلى يومنا هذا. وحدّد خامنئي مستوى الخطاب في التعبير عن ردّ طهران على الحملات المناهضة للحجاب بالقول: إنّ النساء اللواتي يُنظِّمن احتجاجات ضدّ الحجاب، قد تمّت «خديعتهن» من قبل حكومات أجنبية. وهو يُعبّر عن ثقته التّامة من أنّ إيران ستنتصر في هذا الصراع للحفاظ على الحجاب الإلزامي ضدّ الضغط الشعبي، ومؤيديه الأجانب.

وتُمثل رغبات خامنئي أوامرَ لرئيس الجمهورية. وبالفعل، أمر رئيسي منذ يوليو بتطبيق إجراءات إنفاذ أكثر صرامة. واتّهم أيضاً أعداء إيران باستخدام «قنوات فضائية واسعة الانتشار وشبكات التواصل الاجتماعي لاستهداف العمود الفقري الثقافي للمجتمع، وأسس قيمه الدينية». ولا يبدو أنّ خامنئي، ولا رئيسي، مكترثين للإقرار بأن المجتمع الإيراني ربما يكون هو المحرّك وراء الحركة المناهضة لإلزامية الحجاب، وأن هذا التحرك ليس مدفوعاً في جوهره بأيّ شكل من أشكال المؤامرة الأجنبية.

وفي هذا السياق، يُلاحَظ أن قيادة النظام تتبنّى استراتيجية ثلاثيّة الأبعاد للتصدي لمطالب الحركة المناهضة للحجاب:

*عدم الاعتراف بأن هناك مطلباً شعبياً في أوساط المجتمع الإيراني، وخاصّة بين الشّباب، لتحويل الحجاب إلى شأنٍ شخصي.

*البحث عن سُبل لردع الجماهير، والناشطين المناهضين للحجاب.

*عدم إعطاء مساحة كبيرة لأي نقاش حول هذه القضية بين الطبقة السياسية، ورجال الدين، وذلك من أجل ضمان أن تظلّ ردة فعل النظام مُتّسقة، وواضحة.

وكان استخدام تقنيات المراقبة لاصطياد النساء اللواتي لا يلتزمن بقواعد الحجاب الإلزامي في الأماكن العامة، واحداً من أحدث محاولات النظام الإيراني لإنفاذ إلزاميّة الحجاب، والتي أثارت ردود فعل شعبيّة مُنتقِدة. وتمّ بالفعل تفعيل هذا الأسلوب، ومعاقبة المخالِفات، كما هو الحال مع قصّة «سبيده راشنو»؛ حيث جرى اعتقال راشنو في

يوليو الماضي، ثمّ ظهرت على شاشة التلفزيون الرّسمي للاعتراف «بجريمتها»، بعد أن قاومت شرطة الآداب أثناء إلقاء القبض عليها بتهمة «الحجاب السيء». واعتبرت لجنة الولايات المتحدة للحريّة الدينيّة الدوليّة هذه القضية مثالاً صارخاً على انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها نظام الجمهورية الإسلامية.

ولا شك في أن موضوع إلزامية الحجاب هو مسألة يمكن للمنظمات الدولية استخدامها للضغط على النظام الإيراني. مع ذلك، وكما هو مُشار أعلاه، يكتفي النظام الإيراني بإنكار أنّ هناك مشكلة من أساسه. ويصورها على أنها مسألة إنفاذ «قانون»، وتطبيق للنظام. ويُجادِل مسؤولو النظام كذلك، بأن قانون الحجاب لا يختلف عن قانون استخدام حزام الأمان عند قيادة المركبات. وعلى الرغم من أن هذه المُقارنة غير مُقنِعة أساساً، لا للدّاخل الإيراني، ولا للمجتمع الدولي، فإنّ هناك سبباً آخر يدعو لردّها؛ وهو أنّ مساواة قوانين الحجاب مع قوانين السّير، أو غيرها من اللوائح غير الدينيّة، يُمثّل إهانةً للدين الإسلامي، وخروجاً على الدور التاريخي والمذهبي لرجال الدين الشيعة، وكبار مراجع التقليد، بوصفهم مُفسّرين للقرآن الكريم. وهذا هو الجانب الوحيد الذي يُمكن أنْ يُشكّل مصدر قلقٍ للنظام الإيراني؛ فالنظام يسعى أن يكون خطابه وسياسته تجاه موضوع الحجاب موحداً، ولا يريد تقويض دور رجال الدين. ولكن في الوقت نفسه، لا يريد نقاشاً حول هذه القضيّة حتى بين رجال الدّين أنفسهم.

ولعلّ حقيقة ما تهدف إليه أوامر خامنئي، هو حرمان رجال الدين من تأدية دورهم الأساسي المتمثّل بإعطاء الرأي، والحكم على المسائل ذات الصلة بالشريعة الإسلامية. ويُمكن أنْ يكون لهذا الأمر تداعيات كبيرة إذا اختار العلماء التدخُّل في الجدل الدائر حول الحجاب، ثمّ قام النظام بمنعهم من القيام بذلك عبر إجراءات قاسية.

وفي الوقت الحالي، فضّلَ كبار رجال الدين عدم الدخول في هذا النقاش علناً. ومن الواضح أن رجال الدين الموالين للنظام، مثل آية الله مكارم الشيرازي، لا يمتلكون القدر الكافي من التيقُّن الشّرعي للجزمِ بأن «إلزامية الحجاب» جزءٌ من الشريعة الإسلامية. ولذلك، يسعى رجال الدين هؤلاء إلى الالتفاف حول هذه القضية، وعدم اتّخاذ موقف شرعيّ صريحٍ منها، لأنهم أنفسهم غير مقتنعين بما يروِّج له النظام. ويبدو أنّ هذا النهج هو الأسلم للكثير منهم، بمن فيهم آية الله الشيرازي. لكنّ الوقوف على الهامش سيكون صعباً إذا أصبحت قضية الحجاب شرارة لصراعٍ عنيف في المجتمع الإيراني.

تزايُد فرص اندلاع صراع أهلي بسبب الحجاب

على مدار تاريخ الجمهورية الإسلامية، غالباً ما لجأ النظام الإيراني إلى تحريض مؤيديه على استهداف معارضيه. ولكنْ نادراً ما أدى هذا التحريض إلى إشعال أيّ نوع من العُنف واسع النّطاق بين الطّرفين في الشارع. ومع ذلك، باتت إيران اليوم تشهد أكثر من أيّ وقتٍ مضَى حوادث اشتباكات جسدية بين أتباع النظام والنشطاء المناهضين للحجاب في الشوارع. ولم تقتصر هذه المناوشات على العاصمة طهران، بل لوحظت في مناطق مُتفرّقة من البلاد.

وتعود جذور المشكلة إلى النقطة التي قال عندها خامنئي لأنصار النظام لأول مرة «أطلقوا النار كما تشاؤون» ضدّ أيّ شخصٍ يقاوم النظام وسياساته. وبعبارةٍ أخرى، مثّلت هذه الدعوة تفويضاً لأتباع النظام للتدخُّل، واستخدام العنف للتصدّي لما يمكن أنْ يعتبرونه «حجاباً سيئاً»، وهو في حدّ ذاته وصفٌ مبهمٌ للغاية (ما هو

«الحجاب السيء»؟ وكيف يمكن اتخاذ القرار بأنه «سيء»؟).

مرّة أخرى، باتت الحسابات السياسية لخامنئي حول أفضل السُبل للسيطرة على المجتمع، تُقوّض دور رجال الدين، وتُوفِّر ذرائع للعناصر الأكثر تطرُّفاً في المجتمع الإيراني. وهناك أيضاً خطرٌ آخر، وهو أنّ التشدُّد في إنفاذ قوانين الحجاب، سيؤدي بدوره إلى ردّة فعل عنيفة في نهاية المطاف. وتُظهر مقاطع مُصوَّرة منشورة على وسائل التواصُل الاجتماعي الإيرانيّة مشاحنات لفظيّة وجسديّة بين أفراد عاديين، وشرطة الأخلاق (وحتى مع رجال دين) حول مسألة الحجاب الإلزامي.

ولا يُمكن بأيّ حال التقليل من احتمالية نشوب صراع مجتمعيّ أعمَق حول قضية الحجاب في إيران؛ فقد كشفت دراسة مستقلة أجريت عام ٢٠٢٠ أن ٧٢٪ من الإيرانيين يعارضون إلزامية الحجاب في حين يؤيدها ١٥٪ فقط. ويمكن للمرء هنا أن يتخيل حجم التوترات والعنف المحتمل الذي يمكن أن يندلع حول هذه المسألة في الشارع بمجرّد أن تكشف حكومة رئيسي بالكامل عن حملتها لفرض القانون على الحجاب، كما تعهَّدت سابقاً.

لا يُمكن بأيّ حال التقليل من احتمالية نشوب صراع مجتمعيّ أعمَق حول قضية الحجاب في إيران؛ فقد كشفت دراسة مستقلة أجريت عام ٢٠٢٠ أن ٧٢٪ من الإيرانيين يعارضون إلزامية الحجاب في حين يؤيدها ١٥٪ فقط

الاستنتاجات والتداعيات المحتملة على السياسات

تعكسُ قضية الحجاب الإلزامي حقيقتين أساسيتين: أنّ علي خامنئي يخشى أنْ يؤدي أيّ تخفيف للقوانين الاجتماعية والدينية الصّارمة إلى المطالبة بمزيد من التغييرات. وهو ما يراه خطاً أحمر. وتتسم شخصية خامنئي بعدم الرضوخ للضغط، وخصوصاً من العامّة الذين يعتبرهم مجرّد سُذّج وقعوا ضحية للدعاية والمكائد الغربية. ولذلك، تتمحور مسألة فرض ارتداء الحجاب بشكل رئيس حول الحفاظ على أكبر قدر من السيطرة السياسية، وتحييد الخصوم.

ومع تَعالي الأصوات المعارضة لإلزاميّة الحجاب، وتُشكِّل المزيد من الحملات العامّة ضدّه، هناك خطر حقيقي بأن ينشُبَ صراع عنيف بين المؤيدين والمعارضين له. وهذا من شأنه أنْ يجعل من الصعب على خامنئي مواصلة اتّباع سياسة مُوحَّدة بشأن هذه القضية التي نجح في الحفاظ عليها لغاية الآن خصوصاً بين دوائر النظام. وسيجد كبار رجال الدين أنفسهم تحت ضغط أكبر لاتّخاذ موقف أوضح، وعدم إخفاء مواقفهم الحقيقيّة القائمة بالأساس على تفسيرهم للنصوص الدينية. وبعبارة أخرى، قد يؤدي الجدل حول الحجاب إلى اتّساع الشّرخ بين العلماء في إيران، وخاصّة بين رجال الدين المؤيدين للنظام ونُظرائهم المُعارضين له.

وسوف تتواصل الضغوط الاجتماعية، وحتى الدولية، على النظام لتغيير سياسته، وإن كان ذلك غير مرجح إلى حدّ كبير، على الأقلّ طالما بقي خامنئي على قيد الحياة. وسوف يكون لهذا القانون تكلفة باهظة على مختلف قطاعات الاقتصاد الإيراني، وخصوصاً قطاع السياحة. وعلاوة على ذلك، سينجم عن قانون إلزامية الحجاب في إيران سلسلة لا نهاية لها من القضايا التي يمكن أن تستخدمها منظمات حقوق الإنسان الدولية، لمعاقبة النظام الإيراني، بدعوى انتهاكه الحقوق الإنسانية والدينية الأساسية لمواطنيه.

مهدي خلجي:

احتجاجات إيران بين الحاضر والماضي

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

منذ اندلاع الموجة الأخيرة من الاحتجاجات التي شهدتها شوارع إيران في ١٦ أيلول/سبتمبر بدأت هذه الاحتجاجات تطرح تحديات أمنية وسياسية خطيرة على الجمهورية الإسلامية، ووضعت بالتالي قادة النظام في موقف محيّر بشكل فريد. ومن المثير للاهتمام أن المرشد الأعلى علي خامنئي لم يعلق على الاضطرابات التي اندلعت إثر وفاة الشابة مهسا أميني تحت التعذيب على يد شرطة الأخلاق («كشت إرشاد»، أي «دوريات الإرشاد») التابعة للنظام، بسبب مخالفتها قواعد ارتداء الحجاب وفقاً للتقارير. ومع ذلك، من المؤكد أن القلق يساور المرشد الأعلى والدائرة المقربة منه حيال الجوانب الجديدة التي تسلكها الحركة الاحتجاجية.إن الاحتجاجات المناهضة للنظام ليست جديدة في الجمهورية الإسلامية. فقد اندلعت أكبر موجة منها على خلفية تزوير هائل في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٩، مما أدى إلى خروج الملايين إلى الشوارع قبل أن تقمع السلطات قادة الحركة مير حسين موسوي ومهدي كروبي (لا يزال موسوي قيد الإقامة الجبرية حتى يومنا هذا). ووقعت الجولة الأخيرة من الاحتجاجات الواسعة النطاق في عام ٢٠١٩ بعد قرار الحكومة المفاجئ برفع أسعار البنزين. وفي ذلك الوقت، قتل «الحرس الثوري الإسلامي» الإيراني وقوات الشرطة أكثر من ١٥٠٠ شخص، وهو رقم قياسي صادم حتى وفقاً للمعايير الوحشية للنظام.

وتتسم الانتفاضة الحالية بعدة ميزات جديرة بالملاحظة:

**بخلاف الاحتجاجات السابقة، فإن المصدر الرئيسي لاستياء الحركة الاحتجاجية ليس قراراً اقتصادياً أو سياسياً منفصلاً.

إن الشعار الأساسي للمحتجين حتى الآن هو «امرأة، حياة، حرية»، في إشارة إلى معارضة أكثر عمومية وعميقة للنظام القمعي الشمولي للجمهورية الإسلامية. فمساعي النظام الشاملة «لأسلمة» المجتمع الإيراني والتحكم بجميع جوانب حياة المواطنين قد أدت إلى حرمان الشعب من الحريات في المجالين الخاص والعام. وقد تعرضت النساء لأسوأ أنواع انتهاكات حقوق الإنسان، حيث أصبحت أجسادهن أكثر ساحات المعارك السياسية أهمية في إيران. لذلك، احتلت كرامة الإنسان وحريته رأس قائمة المطالب الحالية للحركة الاحتجاجية التي تتمحور حول الإقرار بأن النساء هن ضحايا رئيسيين للتقاليد الأبوية للنظام والأيديولوجيا الإسلامية الاستبدادية التي يطبقها النظام. وقد يجعل هذا الأساس من الحركة الاحتجاجية قوة إنسانية وليبرالية وعلمانية هائلة بشكل خاص، وقائمة على المساواة في إيران، وتتمتع بإمكانات هائلة لتحفيز تغيير جوهري.

**الحركة الاحتجاجية غير مرتبطة برجال الدين على الإطلاق.

هذا لا يعني أنها حركة مناهضة للدين – في الواقع، تجنّبَ المحتجون عمداً استخدام أي رموز أو خطابات دينية. ومع ذلك، فمن الواضح أن الحركة لا تضم رجال دين. وفي الماضي، شملت جميع الحركات السياسية النافذة في إيران، من الثورة الدستورية في بداية القرن العشرين إلى الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، مشاركة رفيعة المستوى من قبل رجال الدين. وحتى أن «الثورة الخضراء» («الحركة الخضراء») لعام ٢٠٠٩ ضمت في صفوفها رجل دين، هو مهدي كروبي، كأحد قائديها االرئيسيَيْن.

غير أن غياب رجال الدين عن الحركة الاحتجاجية التي تشهدها البلاد اليوم ليس عرضياً. فالكثير من المحتجين يعتبرون رجال الدين الشيعة كافة – ليس فقط من أبرز أنصار النظام، بل أيضاً نقاده الصامتين والسلطات الحيادية – أساس شرعية النظام لأنهم سهلوا صعوده في المقام الأول ولم يكفّوا عن تبرير مبادئه وسياساته وقراراته منذ ذلك الحين. فرجال الدين يمثلون الشريعة، وهي نظام قانوني تمييزي بحد ذاته يدّعي السلطة الإلهية في انتهاك حقوق الإنسان، وإخضاع النساء بشكل خاص. وبالتالي، لا يمكن لهذه الطبقة أن تتشارك أهداف الحركة الرئيسية أو نظرتها إلى العالم. ففي نظر رجال الدين، إن المطالبة بحقوق متساوية للنساء هو التهديد الوجودي الأقصى للشريعة ولمكانتهم كأوصياء عليها. وحتى رجال الدين الذين قد يعارضون النظام لأسباب أخرى لا يستطيعون أن يرددوا علناً شعار «امرأة، حياة، حرية». وبالتالي، قد تمثل الحركة لحظة مفصلية في الانفصال التدريجي لرجال الدين الشيعة عن القوى القيادية في المجتمع الإيراني.

**التركيز على الحجاب ليس محض صدفة.

تصرّف النظام الشمولي الذي يحكم الجمهورية الإسلامية بعدائية تجاه النساء منذ قيامه، ويُعتبر إلزامه بارتداء الحجاب جزءاً واضحاً من جهوده للسيطرة عليهن وتهميشهن. وقد تشددت حكومة الرئيس ابراهيم رئيسي في تطبيق هذه القاعدة بشكل أكثر صرامة. ومع ذلك، فقبل المظاهرات الحالية، تردد أبرز نقاد النظام في منح الأولوية لرفض «الحجاب الإلزامي» كمطلب سياسي، متجاهلين غالباً الضغوط المبررة للناشطات لإدراج أشكال القمع الفردية التي

يعاني منها نصف المجتمع. وقد أظهرت الكاتبة البارزة نوشين احمدى خراسانى في كتابها الصادر عام ٢٠١١ بعنوان «الحجاب والمثقفون» كيف أن حتى النقاد والمنشقين السياسيين الأكثر علمانية وليبرالية تجنبوا باستمرار الاعتراف بالقمع المنهجي الذي يمارسه النظام على حرية النساء وكرامتهن، مُركزين على إلزامية ارتداء الحجاب كمشكلة جوهرية وليست ثانوية. وتكشف الحركة الاحتجاجية الحالية عن تغيير جذري في وجهة نظر الكثير من الإيرانيين إزاء هذه المحنة التي تواجههم وحلولها المحتملة، حيث ازداد عدد المواطنين على ما يبدو الذين أصبحوا يعتبرون حقوق النساء أفضل نقطة انطلاق لنضالهم من أجل الديمقراطية في وجه الظلامية الإسلامية.

**الاحتجاجات تشير إلى أن جماعات وشخصيات المعارضة السياسية الحالية، سواء أكانت من الإصلاحيين داخل البلاد أو من المنشقين خارجها، لا صلة لها بالموضوع.

من أبرز الجوانب المثيرة للدهشة في الحركة الاحتجاجية الحالية هي أنها تتألف بمعظمها من شباب إيرانيين دون سن الخامسة والعشرين الذين يعتبرون أنفسهم أكثر من مجرد معارضين للأيديولوجيا الإسلامية، فهم يعارضون أيضاً صراحةً ذهنية الجيل الأكبر سناً، بمن فيهم السياسيون المعارضون للنظام. ويظهر ذلك أن قوى التغيير الفعلية يمكن أن تبرز وتُنظم نفسها بنفسها دون تدخل الجماعات أو الشخصيات المنشقة التقليدية. كما أنه يثير التساؤل حول من الذي يوجه الحركة، وما إذا كان بإمكانها تأسيس قيادة داخلية قبل أن ينهكها القمع العنيف أو يؤدي إلى انهيارها.

باختصار، يبدو أن طبيعة الحركة الاحتجاجية وأسلوب تنظيمها وقيادتها ومثلها العليا تختلف تماماً عن جميع الاحتجاجات السياسية السابقة التي شهدتها الجمهورية الإسلامية. ويمكن لهذه التجربة الشُجاعة أن تؤدي إلى تطورات أكثر أهمية في إيران خلال الأيام والأسابيع المقبلة، على الرغم من أنه لا يُعرف سوى القليل عن قدرتها على مواجهة التحديات الخطيرة على المدى الطويل.

توصيات في مجال السياسة العامة

عموماً، تُعد تصريحات الحكومات الأجنبية الداعمة والمتعاطفة مع المحتجين المعارضين للنظام الإيراني أقل فائدة من خطوات مماثلة تصدر عن جهات غير حكومية، بما فيها شركات الاتصالات والمجال الرقمي (مثل «غوغل و «أمازون» و آبل») ومؤسسات حقوق الإنسان وشخصيات بارزة من المقاومة المدنية، والحركات الديمقراطية الأجنبية، والأكاديميات الفردية، والشخصيات الأدبية، والفنانين. ومع ذلك، لا يزال بإمكان المسؤولين الأمريكيين والأوروبيين الاضطلاع بدور استثنائي في مساعدة الحركة، أو على الأقل تجنب الأفعال المؤذية.

على سبيل المثال، ليس الوقت مناسباً حالياً لتنفيذ الترتيبات المالية التي تقلل الضغط على النظام، والتي تشمل تخفيف العقوبات الناتج من المحادثات النووية الجارية. يجب على الغرب الحرص على عدم القيام بأي عمل قد يُعتبر لا مبالاة من جهته تجاه الشعب الإيراني الذي يعاني منذ فترة طويلة. فربما تكون تطلعاته الديمقراطية والعلمانية والليبرالية هي أفضل قوة لدفع عجلة السلام والأمن في الشرق الأوسط، بما أنه سيبني حكومة ملتزمة بهذه المبادئ في حال سقوط النظام الحالي.

*مهدي خلجي هو «زميل ليبيتسكي فاميلي» في معهد واشنطن.

هلال خاشان:

النظام الإيراني مأزوم بسبب الاحتجاجات لكن لن يسقط

*جيوبوليتيكال فيوتشرز

اندلعت احتجاجات واسعة في إيران بعد وفاة الشابة «مهسا أميني»، ٢٢ عامًا، بعد اعتقالها وضربها من قبل شرطة الآداب لارتدائها الحجاب بشكل غير صحيح. وتعد هذه الاحتجاجات هي الأكبر منذ مظاهرات ٢٠١٩ ضد ارتفاع أسعار الوقود، والتي أدت إلى وفاة أكثر من ١٥٠٠ شخص.

وبدأت الاحتجاجات في منطقة شمال غربي إيران حيث الأغلبية الكردية لكنها امتدت إلى حوالي ٥٠ مدينة وبلدة في جميع أنحاء إيران، بما في ذلك طهران ومشهد وقزوين. وتأتي وفاة «أميني» بعد أقل من شهرين من إدخال قانون جديد يعزز قواعد ارتداء الحجاب، وقد أثار القانون غضبا حتى قبل أن يدخل حيز التنفيذ.

وتعد الأحداث الأخيرة مؤشرًا آخر على تراجع شرعية الثورة الإسلامية التي يستند إليها النظام الإيراني. لكن من غير المرجح أن تهدد هذه الانتفاضة النظام بشكل مباشر وفوري، حيث تشهد السنوات الماضية علي قدرة قوات الأمن على قمع مثل هذه الاحتجاجات.

وبالنظر إلى قدراته القمعية وتفتت المعارضة، فإن النظام ليس على وشك الانهيار، لكن الحكومة هشة وتزداد ضعفًا، وهناك شكوك في استمرارها على وضعها الحالي بعد وفاة المرشد الأعلى «علي خامنئي».

تاريخ من قمع المعارضة

خلال ربع القرن الماضي، أعرب الجمهور الإيراني في مناسبات كثيرة عن معارضته للنظام الذي يحكم البلاد، لكن الحكومة تفاجأت من آخر جولة من الاضطرابات، حيث

شملت حرق متظاهرين لصور «خامنئي»، وإشعال النار في مقرات ومركبات أجهزة الأمن الداخلي خاصة «قوات الباسيج» ومهاجمتهم بالأسلحة النارية والبيضاء.

وتوعد الجيش الإيراني بمواجهة ما وصفه بمؤامرات العدو وتعهد بتأمين السلام في جميع أنحاء البلاد، واعتبر أن «الاحتجاجات جزء من استراتيجية العدو لإضعاف النظام الإسلامي»، فيما دعا فيلق «الحرس الثوري» القضاء إلى فضح أولئك الذين ينشرون الشائعات والأكاذيب ويهددون المجتمع.

وحدثت أخطر احتجاجات منذ ثورة عام ١٩٧٩ في عام ٢٠٠٩، بعد فترة وجيزة من خروج نتائج الانتخابات الرئاسية بخسارة مرشح المعارضة «مير حسين موسوي» و فوز «محمود أحمدي نجاد»، حيث حشدت المعارضة ما يقرب من ٥ ملايين متظاهر في شوارع طهران، وهتفوا «من سرق صوتي أيها الديكتاتور؟» واتهموا السلطات بتزوير الانتخابات.

وردت قوات الأمن على الاحتجاجات بالقمع الشديد، مما أدى إلى اعتقال مئات الناشطين، وقتل العشرات، ووضع قادة المعارضة البارزين تحت الإقامة الجبرية.

وسلطت هذه الأحداث الضوء على سيطرة الأجهزة الأمنية تحت القيادة المباشرة للمرشد الأعلى. وفي ذلك الوقت، قال مساعد قائد «الحرس الثوري» للشؤون السياسية إن قواته لن تسمح لأي مجموعة بتقويض مبادئ الثورة، كما هدد قائد شرطة طهران مؤيدي «موسوي» بالعقاب إذا شاركوا في تجمعات غير مصرح بها.

وفي عام ٢٠٢٠، بعد أن أسقط الحرس الثوري بطريق الخطأ طائرة أوكرانية، نظم كثير من الطلاب احتجاجات يومية، وهتفوا «ابتعدوا عن وجوهنا يا رجال الدين»، كما دعوا إلى الإطاحة بـ«خامنئي» الذي يشغل منصبه منذ عام ١٩٨٩، ولم يظهر المتظاهرون أي خوف وهم يهتفون بشعارات تتحدى قدسية «خامنئي» والمؤسسة الدينية الحاكمة.

لكن في إيران، تعد الاحتجاجات أمرا موسميا، حيث تنتظر المعارضة حدثًا يمكن من خلاله إعادة تأكيد نفسها، لأنه بمرور الوقت فقدت المعارضة زخمها وقدرتها على تحدي الحكومة.

ولم تمنع سياسة «صفر تسامح» تجاه المعارضة، الإيرانيين من التعبير عن غضبهم في الشوارع، وقد تحدى الشباب المحبط سلطة «خامنئي» حيث أحرقوا صوره وصور المرشد الزول «الخميني» في جميع أنحاء البلاد.

الكفاح من أجل الحرية

إن فشل الثورة الدستورية الفارسية (١٩٠٥-١٩١١) لم يثنِ الإيرانيين عن الضغط على الحكومة من أجل الإصلاح الديمقراطي والتوزيع العادل للثروة. وركزت سلالة «بهلوي» التي حكمت إيران من عام ١٩٢٥ إلى عام ١٩٧٩ على التنمية الاقتصادية، إلا أنها أحرزت تقدمًا ضئيلاً نحو الانتقال الديمقراطي، وشملت مشاريع التحديث الواسعة لـ«رضا شاه بهلوي» بناء جامعة طهران وتطوير نظام السكك الحديدية وبناء الطرق وإطلاق المشاريع الصناعية وتحرير النساء.

> **أعرب الجمهور الإيراني في مناسبات كثيرة عن معارضته للنظام**

بعد عودة نجل «رضا شاه» إلى إيران بعد انقلاب عام ١٩٥٣ والإطاحة برئيس الوزراء «محمد مصدق»، واصل «محمد رضا شاه» سياسة التنمية التي اتبعها والده. وفي الستينيات من القرن الماضي ، أطلق ما يسمى بـ«الثورة البيضاء» وهي سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي شملت تصنيع بدائل للواردات ومشاريع تنموية.

وأثارت سياسات «بهلوي» هجرة هائلة من الريف إلى المدن، وتزامنت سياسة التحديث مع قرار الشاه بمزيد من تركيز السلطات من خلال إنشاء نظام قائم على الحزب

الواحد في عام ١٩٧٥، وقمع الحريات الشخصية، اعتمادًا على شرطة السافاك السرية لقمع المعارضة.

وعندما جاء «الخميني»، قضى على الأحزاب القومية والعلمانية وفكك أجهزتهم الاجتماعية والتنظيمية بشكل يضمن عدم عودتهم أبدًا إلى الساحة السياسية.

وكانت الانتخابات البرلمانية في عام ١٩٩٦ مؤشراً على قوة الحركة الإصلاحية. وفي العام التالي، تم انتخاب الإصلاحي «محمد خاتمي» رئيسا للبلاد. وشجعت التحولات في الرأي العام الأصوات التي تدعو إلى فصل الدين عن السياسة. ولكن بعد انتهاء فترة «خاتمي» دفعت السلطات بـ«أحمدي نجاد» المحافظ إلى الرئاسة، ولم تعترف الحكومة الجديدة بالتحولات التي حدثت في المجتمع الإيراني وقمعت أصوات المعارضة بوحشية، بما في ذلك خلال احتجاجات عام ٢٠٠٩.

وبالرغم فشل سلالة «بهلوي» في تعزيز القيم الديمقراطية، فقد قاموا بتحسين مستوى المعيشة في إيران ونفذوا مشاريع تنموية كبرى، أما نظام الملالي فقد دمر الاقتصاد وأفقر الناس وقمع الحريات الاجتماعية.

وانخفض إجمالي الناتج المحلي الإيراني من ٥٩٩ مليار دولار في عام ٢٠١٢ إلى ٢٣١ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، ووصلت مستويات المعيشة إلى أدنى نقطة لها منذ أكثر من قرن، وارتفعت الأسعار بشكل جعل معظم الإيرانيين غير قادرين على شراء السلع الأساسية.

الشلل السياسي

من عيوب الهيكل الهرمي للنظام الإيراني أنه يجعله غير قادر على التكيف مع تطور الظروف المحلية والدولية، مما يؤدي إلى فشل سياسي مزمن. وبسبب شلل مؤسسات الدولة، أصبح من الصعب اتخاذ كثير من القرارات المؤثرة في الوقت المناسب.

لكن ذلك لم يمنع الحكومة من تنفيذ تدابير قسرية شديدة عندما تدعو الحاجة إلى ذلك. وخلال الأحداث الأخيرة، قامت الحكومة بحشد مؤيديها للتظاهر ضد «أعمال الشغب» الأخيرة، حيث نظم «المجلس الإسلامي لتنسيق التنمية» الاحتجاجات الرسمية ودعا إلى تجمعات عامة تدعم الحجاب. وحذر خطبة الجمعة في طهران المتظاهرين المناهضين للحكومة من مواصلة الاحتجاجات، واتهمتهم بتنفيذ أجندة أجنبية.

وقال الرئيس «إبراهيم رئيسي» إن المظاهرات الموالية للحكومة أظهرت قوة الجمهورية الإسلامية. لكن مع انتشار الاضطرابات، فشلت الحكومة في تبني أي تدابير لمعالجة مطالب المتظاهرين، وبدلاً من ذلك، اعتمدت على قواتها الأمنية لسحق الاحتجاجات حتى أنها وظفت قوات أمن نسائية قاسية لتفريق المتظاهرات للمرة الأولى.

> **إيران تتحول تدريجيا من دولة ثيوقراطية إلى دولة يهيمن عليها الحرس الثوري**

ويبدو أن إيران تتحول تدريجياً من دولة ثيوقراطية إلى دولة يهيمن عليها الحرس الثوري، والذي يعتبر نفسه حارسًا لمبادئ الثورة الإسلامية، ويمكن أن تمهد وفاة «خامنئي» الطريق للانتقال إلى نظام حكم مزدوج قائم على زعيم ديني يتمتع بسلطات محدودة ورئيس من صفوف الحرس الثوري.

وبالنظر إلى التآكل المستمر لمكانة رجال الدين، فمن غير المرجح أن يحتاج «الحرس الثوري» على المدى الطويل إلى مرشد أعلى لاكتساب شرعية سياسية، ويمكن أن تتطور مثل هذه الحكومة لتصبح أوتوقراطية بقيادة زعيم عسكري.

وقد شهدت إيران عملية مماثلة في العشرينات من القرن العشرين عندما أطاح العقيد «رضا خان»، الذي أصبح رئيسًا للوزراء في عام ١٩٢١، بـ«أحمد شاه» في عام ١٩٢٥ وأنشأ حكم سلالة «بهلوي». صحيح أن التاريخ لا يعيد نفسه، لكن غالبًا ما تحدث أحداث مشابهة.

الاتجاهات العالمية المحتملة في الربع الرابع من 2022

توقعات مركز ستراتفور للبحوث الاستخباراتية

نشر موقع "ستراتفور" تقريراً حول أبرز الاتجاهات المتوقعة خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٢، سواء ما يتعلق بالاتجاهات العالمية المحتمل حدوثها، أو التوقعات المتعلقة بأقاليم العالم المختلفة، وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي:

اتجاهات عالمية

خلص التقرير إلى عدد من الاتجاهات العالمية ذات التأثيرات الممتدة خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٢، وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي:

١- تفاقم أزمة الطاقة في القارة الأوروبية:

بحسب التقرير، من المُتوقَّع أن تتعمق أزمة الطاقة في أوروبا خلال الربع الرابع من العام الجاري مع استمرار ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي والكهرباء، هو ما من شأنه أن يتسبب في اضطرابات مالية كبيرة للأسر والشركات بحلول نهاية فصل الشتاء. ومن غير المُرجَّح أن تقطع روسيا الغاز الطبيعي بالكامل عن أوروبا لعدة أشهر ما لم يتبنَّ الاتحاد الأوروبي حداً أقصى لسعر الغاز الطبيعي الروسي، وهو أمر غير مُتوقَّع حدوثه.

٢- تأرجح الدول الغربية على حافة الركود:

وفق التقرير، فإن ارتفاع أسعار الطاقة والتضخم سيُؤدِّيان إلى تشديد السياسات النقدية لخفض التضخم وخلق النمو، وهو ما قد يؤدي إلى الركود الاقتصادي في معظم دول الغرب في وقتٍ ما. وقد يصبح الركود أكثر احتمالاً إذا أوقفت روسيا تدفق الغاز إلى شمال أوروبا؛ لأنه سيجبر معظم الحكومات الأوروبية على تقليل استهلاك الطاقة؛ ما سيؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي. ومن المرجح أن يظل النمو الاقتصادي في الربع الرابع منخفضاً في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومنطقة اليورو، ومن غير المرجح أن يردع هذا البنوك المركزية عن زيادة أسعار الفائدة.

٣- استمرار الحرب الأوكرانية مع تزايد العقوبات:

من المتوقع، وفق التقرير، استمرار الحرب الروسية الأوكرانية حتى نهاية عام ٢٠٢٢ دون تحرك ذي مغزى نحو وقف إطلاق النار، ولن يتمكن أيٌّ من الطرفين من تحقيق مكاسب حاسمة على الرغم من جهود التعبئة الروسية التي سوف تستغرق شهوراً حتى تتحقق بالكامل. وسيستمر الغرب في دعم أوكرانيا، ومن المرجح أن يكون هناك عقوبات إضافية ضد روسيا رداً على استفتاءات ضم أجزاء محتلة من أوكرانيا إلى روسيا. وبمجرد حلول فصل الشتاء، وفي ظل صعوبة استمرار حركة النقل مع تجمُّد الطرق والأرض الموحلة، فإن قدرة موسكو على تعبئة مزيد من الموارد لإرسالها إلى أوكرانيا سوف تتراجع، وكذلك من غير المرجح أن تمتلك أوكرانيا القوة البشرية والموارد اللازمة لاستعادة أجزاء كبيرة من الأراضي التي تسيطر عليها روسيا.

٤- اضطرابات في مناطق مختلفة من العالم:

من شأن زيادة الطلب الأوروبي القوي على الغاز الطبيعي المسال، أن يُبقِي الأسعار العالمية مرتفعةً على دول أخرى، وهو ما سوف يقوض النمو الاقتصادي لدول مثل الهند واليابان، كما يمكن أن يعزز الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية في دول مثل باكستان وبنجلادش وغانا واليابان وكوريا الجنوبية، ومن جانب آخر سيعزز ذلك توجه الصين نحو استخدام الفحم خلال فصل الشتاء. وفي الأمريكيتين سيؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى مزيد من الضغط على الحكومات وتأثر برامج الإنفاق الاجتماعي تأثراً سلبياً.

توقعات الهندوباسيفيك

كشف التقرير عن التوقعات المحتملة لمنطقة الهندوباسيفك؛ وذلك على النحو التالي:

١- كشف مؤتمر الحزب الشيوعي آفاق سياسة بكين الخمسية:

وفقاً للتقرير، من المُحتمَل أن يكشف مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني المقرر عقده في ١٦ أكتوبر ٢٠٢٢ عن ملامح السياسة الصينية المحلية والخارجية خلال السنوات الخمس المقبلة، الذي سيشهد على الأرجح التجديد للرئيس الصيني شي جين بينج لفترة ثالثة غير مسبوقة، إضافةً إلى تعيين المسؤولين في المناصب العليا من الحزب الشيوعي وفي المكاتب البيروقراطية. وأوضح أنه إذا شُغلت هذه المناصب بكوادر ذات انتماءات مهنية أو سياسية تابعة للرئيس الصيني – وهو ما رجحه التقرير – فمن المحتمل أن تستمر الاتجاهات الاقتصادية والسياسية الحالية للصين على مدار السنوات الخمس المقبلة بما في ذلك استراتيجية صفر كوفيد التي من المحتمل أن تستمر حتى منتصف عام ٢٠٢٣، بالإضافة إلى سياسة تقليص مديونية العقارات، والمديونية الخاصة بميزانية الحكومات المحلية.

٢- استبعاد حدوث تصعيد كبير من جانب الصين بشأن تايوان:

رغم أن التقرير توقَّع استمرار التوترات في تايوان، فإنه استبعد حدوث تصعيد كبير من قِبل الصين، ورجَّح أن يكون انتقامها معتدلاً لعدة أسباب، من بينها وجود توقعات بأن تستمر الوفود التشريعية الغربية والمسؤولون الغربيون في زيارة تايوان، وهي زيارات ستشمل، على الأرجح، شخصيات منخفضة المستوى؛ لذلك لن تخاطر الصين بشن حرب تجارية أو الهجوم على تايوان، علاوةً على رغبتها في عدم المخاطرة بالمزيد من الاضطرابات في قطاع الشحن البحري عبر فرض حصار على موانئ تايوان.

ومن المُتوقَّع كذلك أن يُكثِّف المُرشَّحون من الحزبَيْن الجمهوري والديمقراطي في الكونجرس زياراتهم إلى تايوان قبيل انتخابات التجديد النصفي في شهر نوفمبر ٢٠٢٢؛ لإظهار عدائهم للصين، بينما لن تلجأ بكين إلى تنفيذ تدريبات عسكرية بالذخيرة الحية على نطاق واسع على غرار ما فعلت عقب زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكي إلى تايوان. وعلى الرغم من أن الانتخابات المحلية المقررة في تايوان في نوفمبر ٢٠٢٢ قد تثير غضب الحكومة الصينية إذا فاز بها الحزب الديمقراطي التقدمي، فإن رد فعلها سيظل محدوداً.

٣- تباطؤ للانتعاش الاقتصادي بمنطقة جنوب شرق آسيا:

توقَّع التقرير أن يتباطأ النمو الاقتصادي في الدول الواقعة بمنطقة جنوب شرق آسيا بما يزيد الضغط على الميزانيات الوطنية بفعل عوامل عدة، وعلى رأسها انكماش التصنيع في المنطقة بسبب سياسات الإغلاق التي تفرضها الصين والتي تتسبب في تخفيض إنتاج المصانع الصينية، وما لذلك من انعكاسات على المصانع في جنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى انخفاض عدد السياح الصينيين الوافدين إلى المنطقة، والتأثيرات السلبية لضعف الطلب الاستهلاكي من الغرب بسبب تشديد السياسات النقدية، إضافةً إلى الركود الذي يلوح في الولايات المتحدة، وما لذلك من تداعيات على صادرات منطقة جنوب شرق آسيا.

وفي محاولة من حكومات منطقة جنوب شرق آسيا لمواجهة التحديات المالية التي تواجهها، فإن من المُحتمَل أن ترفع أسعار الغذاء والوقود، وهو ما سيفتح الباب أمام الاضطرابات الاجتماعية، خاصةً في دول مثل إندونيسيا. وستقترب العديد من دول المنطقة بقدر خطير من التخلُّف عن سداد ديونها من القروض المرتبطة بمشاريع البنية التحتية إلى الدائن الرئيسي لدول المنطقة، وهي الصين، بما في ذلك لاوس التي من المحتمل أن تشهد زيادة في معدلات الهجرة إلى الدول المجاورة للبحث عن فرص عمل، لافتاً إلى إمكانية الإطاحة برئيس الوزراء الماليزي إسماعيل صبري في انتخابات مبكرة، بما يؤخر تنفيذ سياسات التعافي الاقتصادي في ماليزيا.

٤- اندلاع اضطرابات اجتماعية في تايلاند من جراء عدم اليقين السياسي:

بحسب التقرير، من المُرجَّح أن تشهد تايلاند احتجاجات واسعة النطاق على خلفية الدفع المستمر لإقالة رئيس الوزراء برايوت تشان أوتشا، الذي ينتظر حالياً حكماً أولياً في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ بشأن دستورية الحد الأقصى لفترة ولايته، بعد اتخاذ قرار بتعليق أدائه لمهامه، ولفت إلى أن هذه القضية من المحتمل أن تتسبب في غضب شعبي؛ نظراً إلى أن بديله المحتمل سيكون من حزبه الحاكم: بالانج براتشارات. ولفت التقرير إلى إمكانية دعوة التحالف الحاكم إلى إجراء انتخابات مبكرة. ونوه التقرير بأن جميع هذه الأمور تؤدي إلى توترات سياسية تغذيها الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمرُّ بها البلاد على خلفية ارتفاع الأسعار واستمرار التراجع في قطاع السياحة. وأشار التقرير إلى سيناريو غير مُرجَّح، ولكن في حال تحقُّقه سيكون له تأثير كبير – على حد قول التقرير – ويدور حول انضمام عمال المصانع إلى الاحتجاجات، وهو ما يُحتمَل أن يعرقل عملية تصدير الآلات والسلع المُصنَّعة إلى الصين والولايات المتحدة وفيتنام واليابان.

اتجاهات أوروبية

يمكن تناول أبرز الاتجاهات المحتملة في القارة الأوروبية خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٢؛ وذلك على النحو التالي:

١- تزايد الاضطرابات الاجتماعية والسياسية من جراء تباطؤ الاقتصاد:

من المرجح أن تزداد الاضطرابات الاجتماعية والسياسية وما يرتبط بها من احتجاجات وزيادة في النشاط العمالي في أوروبا، بما في ذلك بريطانيا وفرنسا وإسبانيا، بفعل مزيج من العوامل، يتمثل أبرزها في استمرار ارتفاع معدلات التضخم من جراء تواصل ارتفاع أسعار الطاقة، علاوةً على استمرار توجه البنك المركزي الأوروبي وبريطانيا نحو تشديد سياستهما النقدية، بالإضافة إلى تفاقم الأزمات المرتبطة بتكاليف المعيشة، وتزايد حالة عدم اليقين الجيوسياسية. ونوه التقرير إلى أن من المحتمل أن تحدث حالة من التداخل بين مطالب بعض السكان الأوروبيين برفع العقوبات على روسيا بهدف التخفيف من حدة أزمة الطاقة مع الاضطرابات الناجمة عن زيادة تكاليف المعيشة، ولكن ليس إلى الحد الذي يدفع الكتلة الأوروبية إلى تغيير موقفها من الحرب الأوكرانية، في حين أن من المُحتمَل أن تفرض الدول الأوروبية ضرائب غير مُتوقَّعة على الشركات الكبيرة لتوفير مصادر إضافية لإيراداتها، بالإضافة إلى اللجوء إلى الإعانات وتوفير المساعدات المالية للسكان.

٢- تواصل المسعى الأوروبي نحو البحث عن أنواع وقود بديلة للغاز الطبيعي:

من المتوقع أن تستمر المساعي الأوروبية لمواجهة إمكانية تعرضها للتداعيات السياسية والاقتصادية المحتملة من جراء ارتفاع أسعار الطاقة، بينما تواصل روسيا تخفيض إمداداتها من الغاز إلى الدول الأوروبية، وهو ما يدفع الأوروبيين نحو تعزيز مخزوناتهم من الغاز الطبيعي قبل فصل الشتاء واتخاذ قرارات لتخفيض استهلاك الغاز وربما لتقنينه، وهو ما سيتسبب في إلحاق العديد من الأضرار بمختلف الأنشطة الاقتصادية. وعلاوةً على ما سبق، من المرجَّح أن تتحوَّل أوروبا نحو الاعتماد على أنواع الوقود البديلة للغاز الطبيعي؛ للحد من اعتمادها على روسيا؛ حيث إن التدفقات المتزايدة للنفط الخام والمنتجات النفطية من آسيا والشرق الأوسط تدعم اتجاهات تحول أوروبا من الغاز إلى النفط قبل فرض حظر على النقل البحري الروسي.

٣- تعثر جهود تنفيذ الخطط الاقتصادية في إيطاليا وفرنسا وألمانيا:

توقع التقرير أن تفرز الأحداث السياسية في إيطاليا وفرنسا وألمانيا تأخيرات في قدرة حكومات الدول الثلاث على تنفيذ السياسات الاقتصادية الضرورية للتعامل مع ارتفاع تكاليف المعيشة. ورغم ذلك رجَّح التقرير ألا تتسبَّب التداعيات المترتبة على ذلك في انهيار هذه الحكومات. ورجَّح التقرير أن تصطدم الحكومة الإيطالية الجديدة بالاتحاد الأوروبي حول عدد من القضايا، ولكن ليس لدرجة المخاطرة بخروج إيطاليا من الاتحاد الأوروبي. وذكر التقرير أن من المحتمل أن تتسبب الحكومة الشعبوية في إيطاليا في اضطرابات بأسواق الديون. بينما توقع التقرير أن تشهد ألمانيا خلافات بين أعضاء الحكومة الائتلافية حول الإجراءات التي يجب أن تُتَّخذ للتخفيف من ارتفاع تكاليف المعيشة، وحول مقدار الدعم الذي يجب أن تقدمه البلاد لأوكرانيا في خضم حربها مع كييف. وفيما يتعلق بفرنسا، فمن المحتمل أن يلجأ الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى المعارضة في البرلمان لتنفيذ بعض السياسات، وما يعنيه ذلك من تقديم حكومته تنازلات من شأنها تعطيل السياسات الإصلاحية.

٤- ارتفاع احتمالية نشوب حرب تجارية بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا:

رجح التقرير استمرار ارتفاع مخاطر إمكانية اندلاع حرب تجارية بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٢ بسبب القضايا المرتبطة بخروج لندن من الاتحاد الأوروبي؛ حيث ستستمر الحكومة البريطانية الجديدة برئاسة ليز تراس في التهديد بإلغاء أجزاء من بروتوكول أيرلندا الشمالية أو التحايل عليه بحجة أنه يهدد السلام في أيرلندا الشمالية، وربما تعلق البروتوكول من خلال المادة الـ١٦، في ظل إصرار الاتحاد الأوروبي على الحفاظ على بعض الضوابط الجمركية. ولفت التقرير إلى أن هناك إمكانية للتفاوض بين الجانبين لحل الخلافات بينهما، نظراً إلى الاهتمام الذي يوليه كلٌّ منهما للحفاظ على محادثتهما التجارية من الانهيار، ورجَّح أن اتفاقية التجارة الحرة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي لن تنهار على خلفية ارتفاع احتمالات نشوب حرب تجارية بينهما.

توقعات الشرق الأوسط

كشف التقرير عن توقعات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي:

١- استبعاد التوصل إلى اتفاق مع إيران بشأن برنامجها النووي:

أكد التقرير أن من غير المحتمل أن تتمكن القوى الغربية من التوصل إلى اتفاق مع إيران بشأن برنامجها النووي قبل نهاية العام الحالي على الأقل، وهو ما يُهدِّد بنشوب صراع إقليمي في منطقة الشرق الأوسط، خاصةً بين إسرائيل وإيران؛ حيث إن القيادة الإسرائيلية من المتوقع أن تتطلع إلى زيادة وتيرة هجماتها ضد البرنامج النووي الإيراني. ويرى التقرير أنه إذا انهارت المفاوضات النووية في فيينا بالكامل، فإنه بسبب انعدام الثقة بين المفاوضين، سيكون من غير المرجح التوصل إلى اتفاق نووي خلال الأشهر أو السنوات المقبلة؛ لذلك ستتجه طهران إلى تعميق علاقتها بروسيا والصين والدول غير المتحالفة مع واشنطن.

٢- تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول الواقعة بمنطقة شمال أفريقيا:

قدم التقرير رؤيته فيما يتعلق بكل من مصر والمغرب باعتبارهما دولتين واقعتين في منطقة الشمال الأفريقي؛ فبالنسبة إلى مصر، توقع التقرير لجوء الحكومة المصرية المُحتمَل إلى إجراء إصلاحات مالية بهدف تأهيلها للحصول على قرض إضافي من صندوق النقد الدولي؛ لما تعانيه من ارتفاع معدلات التضخم وتقلبات العملة، وهو ما سيتمخض عنه زيادة المشاعر المناهضة للحكومة، وهو ما قد يدفع الأخيرة إلى تخفيف بعض هذه الإصلاحات. وفيما يتعلق بالمغرب، أكد التقرير أن اقتصاديات شمال أفريقيا التي تتأثر بعدة عوامل مدفوعة في أحد جوانبها باعتمادها على السلع المستوردة من روسيا وأوكرانيا وخاصةً المغرب، ستستمر في التباطؤ؛ حيث إن الحكومة المغربية من المحتمل أن تنخفض شعبيتها بينما تكافح لتعزيز الاستقرار الاقتصادي، نظراً إلى ما تواجهه من تضخم وجفاف ألحق أضراراً اقتصادية هائلةً، وخاصةً في القطاع الزراعي.

٣- استمرار فشل العراق في تشكيل حكومة نتيجة التوترات الشيعية:

رجَّح التقرير استمرار التوترات بين الجماعات الشيعية في العراق خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٢، بما يعوق تشكيل الحكومة، وهو ما قد يستدعي تدخُّل إيران ويتسبب في تفاقم المخاطر الأمنية، بما في ذلك اندلاع أعمال عنف وتشجيع الميليشيات على حمل السلاح بما يقوض سلطة الدولة ويهدد عمليات تصدير النفط العراقي.

ورجَّح التقرير أن تلعب طهران دوراً لتهدئة الأوضاع والدفع باتجاه تسوية سياسية في العراق، نظراً إلى ارتباط مصالحها في بغداد بوجود درجة من درجات الاستقرار في الأخيرة.

ومع ذلك لن تتمكن من التوصل إلى حل يُرضي جميع أطراف الصراع في العراق، بما يعوق قدرة الحكومة على معالجة الأزمات الاقتصادية.

٤- تردي الوضع الاقتصادي والأمني بلبنان نتيجة الخلافات السياسية:

شدد التقرير على أنه بالرغم من الأزمة الاقتصادية الحادة التي تواجه لبنان، فإنه لن يتمكن من الوفاء بالمتطلبات اللازمة لتأمين الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي؛ لذلك ستستمر المساعدات الدولية الموجهة لأغراض إنسانية فقط؛ حيث من المتوقع أن يفشل لبنان في الوفاء بالمواعيد السياسية والتشريعية النهائية للحصول على القرض الدولي، وهو ما سيترتَّب عليه تفاقم الأزمة الاقتصادية وزيادة المخاطر المرتبطة بالانهيار الأمني. وحذر التقرير

من أن الاضطرابات الاجتماعية المرتبطة بالأزمات الاقتصادية من المحتمل أن تتفاقم في لبنان، وهو ما قد يزيد المشاعر المعادية لحزب الله اللبناني، بما قد يدفع المحتجين إلى تنفيذ أعمال عنف ضد الجماعة؛ ما سيدفعها إلى الرد أو محاولة صرف الانتباه عن المشاكل الداخلية بتعمُّد التصعيد المحسوب مع إسرائيل.

٥- إجراء السعودية إصلاحات جديدة لتحقيق رؤية التنمية لعام ٢٠٣٠:

يرى التقرير أن من المتوقع أن تلجأ السعودية إلى إجراء المزيد من الإصلاحات على المستويين التنظيمي والاجتماعي لجذب المستثمرين في ضوء تراجع معنويات المستثمرين على خلفية الحالة العامة للاقتصاد العالمي؛ حيث إن مبادرة الاستثمار المستقبلي في المملكة ستكون -وفقاً للتقرير - بمنزلة بداية دعامة جديدة لرؤية ٢٠٣٠. وأكد التقرير أن مخاوف المستثمرين من الملف الحقوقي للسعودية ومخاطر دخولها في حرب ضد إيران تراجعت في عام ٢٠٢٢، وهو ما سيُتيح للرياض فرصة لجذب استثمارات جديدة عبر مؤتمر مبادرة الاستثمار المستقبلي في المملكة المقرر عقده في أكتوبر المقبل.

توقعات أوراسيا

يمكن تناول أبرز الاتجاهات المحتملة في أوراسيا خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٢؛ وذلك على النحو التالي:

١- استمرار التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا:

من غير المرجح أن تثمر جهود وقف إطلاق النار أو عقد اتفاق سلام لاحق لإنهاء حرب روسيا في أوكرانيا خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٢؛ وذلك في ظل عدم تمكن روسيا من السيطرة على الأراضي المتبقية من إقليم دونباس، في حين أن موسكو لن تنسحب من نهر دنيبر على الرغم من استمرار الهجمات الأوكرانية على القوات الروسية الموجودة في الضفة الغربية للنهر.

٢- انخفاض الدعم المحلي الروسي للحرب الأوكرانية:

وفقاً للتقرير، فإن حظر الاتحاد الأوروبي للنفط الروسي يدخل حيز التنفيذ في ٥ ديسمبر المقبل، بجانب احتمال تحديد سقف سعر للنفط من قبل مجموعة السبع الكبرى، فضلاً عن أن صعوبة إمداد موسكو المشترين البديلين عن الدول الأوروبية، بسبب نقص الناقلات، سيؤدي إلى حدوث تسريح في العمالة بقطاع النفط الروسي، وسيزيد الضغط على ميزانية روسيا؛ الأمر الذي يقود إلى انخفاض في الدعم المحلي للحرب، خصوصاً مع إعلان التعبئة الجزئية.

٣- إحراز تقدُّم في المفاوضات بين أرمينيا وأذربيجان:

توقَّع التقرير إحراز تقدُّم في المفاوضات بين أرمينيا وأذربيجان، على اعتبار أن بقية شروط الاتفاقية الثنائية لوقف إطلاق النار لعام ٢٠٢٠ ستكتمل خلال الربع الأخير لعام ٢٠٢٢. وأضاف التقرير أن من غير المُرجَّح التوصل إلى اتفاق سلام خلال هذا الربع بسبب استمرار أزمة الأرمن في ناجورنو كاراباخ.

٤- اتجاه كازاخستان إلى تعزيز علاقاتها بروسيا:

أكد التقرير أن الرئيس الكازاخستاني "قاسم جومارت" سيولي أهمية كبيرة لتعزيز علاقات بلاده بروسيا، ويشمل ذلك أشكال التعاون التقليدي عبر منظمة معاهدة الأمن الجماعي؛ وذلك على الرغم من استياء موسكو من تعهد كازاخستان بتطبيق انتقائي للعقوبات على روسيا؛ لتجنب الوقوع تحت طائلة عقوبات ثانوية من قبل الغرب.

اتجاهات أمريكا اللاتينية

يمكن توضيح أبرز الاتجاهات المتوقعة في قارة أمريكا اللاتينية؛ وذلك على النحو التالي:

١- تباطؤ النمو الاقتصادي إثر زيادة الإنفاق العام بالبرازيل:

إذا فاز المرشح اليساري "لولا دا سيلفا" في الانتخابات الرئاسية في أكتوبر المقبل حسبما تشير استطلاعات الرأي، فإن الحكومة البرازيلية الجديدة – بحسب التقرير – ستزيد الإنفاق الاجتماعي، وستدعم الفئات العامة من الشعب، لافتاً إلى أن ذلك من شأنه أن يضغط على ميزانية الدولة ويساهم في تباطؤ النمو الاقتصادي؛ بسبب اتباع البنك المركزي سياسات تقشفية؛ ما يُؤثِّر بدوره على قطاع الأعمال.

٢- حالة عدم يقين في تشيلي بسبب صياغة دستور جديد:

أكد التقرير أن رفض حكومة تشيلي لإعادة كتابة دستور ٢٠٢٢، واتجاهها نحو صياغة دستور جديد، سيؤدي إلى شيوع حالة من عدة اليقين تدفع الأسر والشركات إلى تأخير قرارات استثماراتها؛ بسبب انتظارهم معرفة القوانين بالدستور الجديد؛ ما يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي، خاصةً أن الدستور الحالي يُشكِّل تحولاً كبيراً عن دستور البلاد السابق المؤيد للأعمال التجارية.

٣- تحسُّن المناخ الأمني بكولومبيا من جراء اتفاقيات السلام:

طبقاً للتقرير، فإن حدوث تقدُّم بمفاوضات السلام المحلية، بجانب بوادر حسن النية في وقف إطلاق النار التي أعلنها الرئيس "جوستافو بيترو" من جهة، والجماعات المسلحة المختلفة في البلاد من جهة أخرى، من المقرر أن تؤدي إلى تحسين المناخ الأمني في كولومبيا الذي سيُساعد في تأمين سلاسل توريد قطاعَي الزراعة والطاقة، اللذَيْن كانا يتعرَّضان للهجمات من قبل الجماعات المسلحة.

٤- اضطرابات في المكسيك إثر تراجع قطاع التصنيع:

وفقاً للتقرير، سيتم تقليل استيراد واشنطن والدول الأوروبية للسلع المُصنَّعة في المكسيك بسبب ظروف تلك الدول الاقتصادية، بالإضافة إلى أن الجفاف في شمال المكسيك سيرفع أسعار الحبوب. وتوقَّع التقرير أن يؤدي هذا الأمر إلى تفاقم مستوى البطالة في البلاد، على نحو قد يؤدي إلى اضطرابات تهدف إلى إضعاف اتحاد العمال المكسيكيين لصالح النقابات المستقلة التي تضغط من أجل زيادة الأجور وتوسيع المزايا التي تقدمها الحكومة لمن يعانون من البطالة.

توقُّعات جنوب آسيا

يمكن تناول أبرز توقعات جنوب آسيا؛ وذلك على النحو التالي:

١- تعميق الفيضانات أزمةَ باكستان الاقتصادية:

أشار التقرير إلى أن التأثير الطويل الأمد للفيضانات التي ضربت باكستان في الأشهر الأخيرة، ستساهم في تدهور الاقتصاد الباكستاني، وخصوصاً على قطاع الزراعة؛ ما سيؤدي إلى مفاقمة انعدام الأمن الغذائي، على الرغم من استمرار باكستان في تلقي الدعم من صندوق النقد الدولي. وفي الوقت نفسه، توقَّع التقرير أن كلاً من الاستقطاب السياسي والأزمة الاقتصادية، بجانب مواجهة رئيس الوزراء السابق "عمران خان" مع القضاء والجيش؛ تُهدِّد جميعها بعودة الاضطرابات الاجتماعية الواسعة النطاق.

٢- تفاقم الوضع الأمني المتدهور داخل أفغانستان:

طبقاً للتقرير، فإن علاقة طالبان بالجماعات المتطرفة ستُعِيق وصول نسبة كبيرة من المساعدات الإنسانية الخارجية إلى البلاد، وخصوصاً عقب اغتيال زعيم تنظيم القاعدة "أيمن الظواهري" في كابول، وهو الأمر الذي سيؤدي في الوقت ذاته إلى المزيد من التدهور في الوضع الأمني في ظل استمرار هجمات تنظيم "داعش".

٣- استمرار مسعى الحكومة الهندية إلى مكافحة التضخم:

أكد التقرير أن الاستهلاك المحلي ووجود احتياطي نقدي أجنبي مرتفع يبلغ ٥٦٤ مليون دولار، سيسمح للبنك المركزي الهندي بالتدخل لدعم الروبية ضد الانخفاضات مقابل الدولار، مع استمراره في رفع أسعار الفائدة لمواجهة التضخم بدرجة محدودة، لافتاً إلى أن من المُرجَّح أن تفرض الهند قيوداً على الصادرات بسبب انخفاض محصول الأرز نتيجةَ عن عدم انتظام الأمطار.

٤- استكمال سريلانكا جهود إصلاح اقتصاد البلاد:

توقع التقرير أن تضغط الحكومة في سريلانكا للتفاوض مع كبار الدائنين، مثل الصين والهند، لإعادة هيكلة ديون البلاد. ولفت التقرير إلى أن من المقرر أن تنفذ الحكومة إجراءات تشمل إجراء إصلاح ضريبي، وزيادة استقلالية البنك المركزي، وخفض قيمة العملة لتعزيز الصادرات خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٢.

اتجاهات أفريقيا جنوب الصحراء

كشف التقرير عن اتجاهات محتملة في أفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي:

١- استمرار الحرب الأهلية الدائرة في شمال إثيوبيا:

توقَّع التقرير استمرار الحرب الأهلية في شمال إثيوبيا، مستبعداً توصل الحكومة الفيدرالية وجبهة تحرير شعب

تيجراي إلى تسوية تفاوضية خلال الربع الأخير من العام الجاري؛ بسبب عدم اهتمام أديس أبابا بعرض جبهة تيجراي لوقف إطلاق النار، والقدرات العسكرية المتطابقة نسبياً بين قوات الجيش الإثيوبي وجبهة تحرير تيجراي؛ ما سيؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في البلاد، واستمرار تعثُّر مفاوضات إعادة جدولة الديون، ونفور الاستثمارات من البلاد، واستنزاف احتياطيات العملة، وضعف القدرة على تحمُّل الديون، وارتفاع معدلات الفقر، بحسب توقعات التقرير.

٢- إعاقة الانقسامات إدارة الأزمات في جنوب أفريقيا:

توقَّع التقرير أن تؤدي الانقسامات الداخلية داخل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي الحاكم في جنوب أفريقيا، إلى إضعاف سلطات الرئيس سيريل رامافوزا، وأن تعيق أيضاً قدرة الحكومة على تمرير الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي تشتد الحاجة إليها لمعالجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتدهور. ورجَّح التقرير إعادة انتخاب رامافوزا رئيساً للحزب الحاكم في شهر ديسمبر المقبل، رغم انخفاض معدلات تأييده، متوقعاً أيضاً تنظيم المعارضة وجماعات المصالح ونقابات العمال تظاهرات من المحتمل أن تكون عنيفة.

٣- حدوث اضطرابات اجتماعية في بعض دول المنطقة:

توقَّع التقرير تأثُّر اقتصادات أفريقيا جنوب الصحراء سلباً بتشديد الولايات المتحدة وأوروبا السياسات النقدية لخفض التضخم؛ إذ ستتفاقم معدلات التضخم في الدول التي تحتفظ بالديون المُقوَّمة بالدولار واليورو، مثل غانا وكينيا وجنوب أفريقيا، وستشهد – بحسب التقرير – انخفاضاً بقيمة العملات المحلية، كما ستزيد مخاطر تخلُّف دول مثل إثيوبيا وغانا وكينيا وموزمبيق عن سداد الديون. وسيؤدي ارتفاع الطلب على الطاقة خلال الشتاء بأوروبا إلى زيادة الأسعار على مستوردي الوقود المكرر، خاصةً نيجيريا التي تستورد أكثر من ٩٠٪ من منتجات الوقود المكرر. وتوقَّع التقرير حالة من عدم الاستقرار السياسي بدول المنطقة نتيجة اضطرابات اجتماعية متوقعة.

٤- انشغال الرئيس الكيني بمواجهة الأزمة الاقتصادية:

رجَّح التقرير سعي الرئيس الكيني الجديد ويليام روتو إلى تشكيل أغلبية برلمانية وتعيين حلفائه في المناصب التشريعية العليا؛ ما يعني تمرير خطة روتو للإصلاحات الاقتصادية، التي تتضمَّن زيادة تحصيل الضرائب، وزيادة الإنفاق الاجتماعي على الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتوقَّع التقرير اقتراب كينيا من أزمة مالية خلال الربع الأخير من العام الجاري ما لم تحاول إعادة التفاوض بشأن اتفاقيات القروض، في حين استبعد التقرير تخلُّف كينيا عن سداد ديونها في هذه الفترة؛ لأن الموعد النهائي لاستحقاق الديون الرئيسي القادم للبلاد عام ٢٠٢٤. ورجَّح التقرير أن تزيد سياسات روتو احتماليةَ تخلُّف نيروبي عن سداد ديونها على المدى المتوسط.

*عرض: إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية

تقرير فريق الرصد والمتابعى

الاستفتاءات الروسية..الغرب يرفض ومجلس الأمن يخفق في تمرير قرار الادانة

بسبب استخدام روسيا لحق النقض(الفيتو)، فشل مجلس الأمن الدولي في تمرير مشروع قدمته الولايات المتحدة وألبانيا لإدانة الاستفتاءات الروسية التي أجريت في الأراضي التي تحتلها روسيا في أوكرانيا في الفترة من ٢٣-٢٧ أيلول/سبتمبر.

حصل مشروع القرار الذي حمل اسم «ما تسمى بالاستفتاءات غير القانونية في أوكرانيا»، على تأييد ١٠ دول أعضاء ورفض دولة واحدة (روسيا) وامتناع ٤ دول أعضاء عن التصويت هي الصين، البرازيل، الهند، والغابون.

المندوبة الأمريكية: «الاستفتاء الزائف كان مجهزا في موسكو»

متحدثة مباشرة قبل التصويت على مشروع القرار، اقتبست السفيرة الامريكية، ليندا توماس-غرينفيلد ما قاله الأمين العام للأمم المتحدة يوم أمس الخميس: «الميثاق واضح وأي ضمّ لأراضي دولة من قبل دولة أخرى نتيجة التهديد باستعمال القوة أو استخدامها هو انتهاك لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي».

وقالت إن القرار يطالب كل الدول بعدم الإقرار بأي وضع مختلف في أوكرانيا ويطالب روسيا بسحب قواتها من روسيا بشكل فوري. وأضافت قائلة:

«نحن نتحدث عن دولة عضو في الأمم المتحدة وعضو في مجلس الأمن تسعى لضم أجزاء من دولة أخرى باستخدام القوة. ومخرجات هذا الاستفتاء الزائف كانت مجهزة في موسكو والكل يعرف ذلك»، على حد تعبيرها.

وأوضحت أن بلادها تقدمت بهذا القرار جنبا إلى جنب مع ألبانيا «دفاعا عن كل البلدان لكي تحظى بحق الأمان من أي غزو أو ضم... دفاعا عن السلام والأمن الدوليين».

روسيا تقول إن الاستفتاء «يتسق» مع مبادئ الميثاق الدولي

ومتحدثا قبل التصويت، اتهم فاسيلي نيبينزيا، مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة الدول الغربية بالتعمد لدفع بلاده لاستخدام حق النقض(الفيتو).

وقال إن «الغالبية العظمى من المقترعين فضلوا التصويت لصالح الانضمام»، واصفا ذلك بأنه كان «قرارا حرا واعيا» من قبل أولئك الناس.

وأوضح أن الاستفتاء «يتسق تماما مع مبادئ الميثاق الدولي على الرغم من مساعي الغرب وحتى الأمين العام إثبات عكس ذلك».

وأشار إلى أن أكثر من ١٠٠ مراقب دولي من ألمانيا وإيطاليا وفنزويلا ولاتفيا قاموا بالرقابة على هذا الاستفتاء وأقروا بأن النتائج كانت مشروعة».

«أكبر عملية ضم منذ الحرب العالمية الثانية»

أما مندوبة بريطانيا الدائمة، باربرا وودوارد فقالت إن الخطوة الروسية «تهدد آفاق السلام بشكل أكبر وتقوض مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة وأضافت:

«المناطق التي تدعي روسيا أنها ضمتها تمثل أكثر من ٩٠ ألف كيلو متر مربع وهي أكبر عملية ضم لأراض أجنبية منذ الحرب العالمية الثانية. ما من حل وسط في هذا المضمار».

وتابعت: «بصفتنا أعضاء في مجلس الأمن نتحمل مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين وإعلاء ميثاق الأمم المتحدة، ويجب علينا إدانة أفعال روسيا».

الإمارات تصف الخطوة الروسية بأنها «تصعيد خطير»

صوتت الإمارات العربية المتحدة لصالح مشروع القرار الأمريكي-الألباني.

ووصفت مندوبتها لدى الأمم المتحدة، السفيرة لانا زكي نسيبة، ضم روسيا «لأربع مناطق» إلى الاتحاد الروسي بأنه «تطور خطير» في هذا النزاع.

وقالت إن هذه الخطوة ستجعل عملية إيجاد حل سلمي أكثر صعوبة، «وتؤثر على سلامة أقاليم وسيادة واستقلال دولة عضو في الأمم المتحدة».

تقف النساء الهاربات من مناطق القتال في إقليمي دونيتسك ولوهانسك في طابور لتلقي المساعدات الإنسانية.

وأكدت أن المسارات نحو التسوية السلمية لهذا النزاع تكمن في إيجاد حلول يشارك فيها الطرفان. وحثت روسيا وأوكرانيا على العودة إلى طاولة المفاوضات «سريعا ودون شروط مسبقة».

وأشارت إلى أن هذه الحرب طالت أكثر مما ينبغي وزهقت أرواحا أكثر مما ينبغي، مشددة على ضرورة المساعدة على خلق الظروف الملائمة للسلام.

وأعربت السفيرة الإماراتية عن استعداد بلادها للعمل مع كافة أعضاء مجلس الأمن «لإيجاد وسائل للتعامل الفعال مع الأسباب الجذرية لهذا النزاع ودعم المسار الدبلوماسي».

أوكرانيا: روسيا تحوّلت إلى ورم سرطاني في جسم مجلس الأمن

حيّا مندوب أوكرانيا الدائم لدى الأمم المتحدة، سيرغي كيسليتسا، أعضاء مجلس الأمن، مضيفا أنه يقرّ أيضا بوجود «ممثل روسيا الجالس في المقعد الدائم للاتحاد السوفيتي.»

وقال: «لقد علت يده الوحيدة لتعترض على مشروع القرار، وهو ما يشهد مجددا على عزل روسيا ومحاولتها اليائسة في إنكار الواقع.»

ووصف ما حدث اليوم في موسكو، في إشارة إلى التوقيع على ضمّ المناطق الأوكرانية، بأنه مسرحية تهدف لإنكار ما هو واضح، وتابع يقول: «النظام الروسي المعتدي والمغامِر يسير باتجاه هزيمته الوشيكة.»

وأشار إلى أنه لن يعلّق على «أكاذيب» ليس لها علاقة بالواقع وأوضح بالقول: «في الواقع حاول بوتين أن يستولي على مناطق لا يسيطر عليها عسكريا حتى على الأرض. وفي الواقع تواصل القوات الأوكرانية عملياتها لتحرير أراضينا.»

وكشف عن مقتل ما لا يقل عن ٣٠ مدنيا وإصابة ٨٨ بجراح في أعقاب القصف الروسي على زابوروجيا في وقت سابق اليوم (الجمعة)، واصفا ممارسات روسيا بالتطهيرية التي تتعمد قتل وتعذيب الأوكرانيين والضغط عليهم في الأراضي المحتلة.

وتابع يقول: «تمتلك أوكرانيا كل الحق لتحرير أراضيها وأبناء جلدتها وستواصل فعل ذلك بصرف النظر عن كلمات روسيا أو أفعالها.»

وفيما يتعلق «بالاستفتاءات الصورية» قال إنها أوجه من الاعتداءات على دولة ذات سيادة وستتم محاسبة أي شخص انخرط في تنظيمها أو إجرائها.

وأكد أن الإخفاق في تمرير مشروع القرار بسبب الفيتو الروسي «يقوّض صورة وسلطة الأمم المتحدة ككل – وهو أمر غير عادل ومؤسف، لأن مجلس الأمن ليس سوى ركيزة واحدة من هذه المنظمة، لكنه مكسور.»

لكنه استطرد قائلا: «لحسن الحظ، هذه المنظمة لا يزال بإمكانها الاعتماد على ركائز أخرى تُظهر بشكل متزايد العزم على النهوض واستخدام إمكانياتها لأعلى درجة في خضم الوضع الذي آل إليه مجلس الأمن.»

ووصف وجود روسيا في مجلس الأمن بالسرطان: «إن غياب العلاج الضروري حوّل روسيا إلى ورم سرطاني، في جسم مجلس الأمن، يجب إزالته قبل أن ينتشر في منظومة الأمم المتحدة بأسرها.»

وفي ختام كلمته أعرب عن تقدير بلاده للدول التي صوتت لصالح مشروع القرار.

فرنسا ستستمر في الوقوف إلى جانب أوكرانيا

من جانبه، قال السفير الفرنسي، نيكولا دوريفيير، الذي تترأس بلاده مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر، إن المناطق التي ضمتها روسيا- تماما مثل القرم- تمثل جزءا لا يتجزأ من أوكرانيا وحدودها المعترف بها دوليا، مؤكدا أن «فرنسا لن تعترف أبدا بهذا الضم غير القانوني، ولا نتائج الاستفتاءات التي أجريت».

وقال إن هذه الخطوة تمثل «انتهاكا فادحا لسيادة واستقلال أقاليم أوكرانيا وكذلك لميثاق الأمم المتحدة.»

وأدان استخدام روسيا لحق النقض(الفيتو)، متهما روسيا بإساءة استخدام المسؤوليات التي أعطيت له كعضو دائم في مجلس الأمن.

وأعرب عن أسفه لعدم تمكن المجلس «من الحديث بصوت واحد للدفاع عن سيادة وسلامة أقاليم دولة عضو» في الأمم المتحدة.

وقال إن فرنسا ستستمر في الوقوف إلى جانب أوكرانيا من أجل «مواجهة العدوان الروسي والسماح لها باستعادة كامل سيادتها على كل أقاليمها».

بيان وزراء خارجية دول مجموعة السبع بشأن الضم غير المشروع

وصدر نص البيان التالي عن وزراء خارجية دول مجموعة الدول الصناعية السبع، أي كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي :

نحن وزراء خارجية دول مجموعة السبع، أي كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي موحدون في إدانتنا بشديد العبارة لحرب روسيا العدوانية ضد أوكرانيا وانتهاكاتها المتواصلة لسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها واستقلالها.

تشكل جهود الرئيس بوتين الرامية إلى ضم مناطق دونيتسك ولوغانسك وخيرسون وزابوريجيا إلى أراضي الاتحاد الروسي مستوى متدنيا جديدا لانتهاك روسيا الصارخ للقانون الدولي ومثالا آخر على انتهاكات روسيا غير المقبولة لسيادة أوكرانيا وميثاق الأمم المتحدة والمبادئ والالتزامات المتفق عليها في اتفاقية هلسنكي النهائية وميثاق باريس.

لن نعترف يوما بعمليات الضم المزعومة هذه ولا "بالاستفتاءات" المزيفة التي أجريت تحت تهديد السلاح.

نجدد دعوتنا لكافة الدول لتقوم بإدانة الحرب العدوانية الروسية ومحاولتها الاستيلاء على الأراضي بالقوة بشكل جازم، كما ندعو المجتمع الدولي الأوسع إلى رفض السياسة التوسعية الوحشية التي تنتهجها روسيا وجهودها الساعية إلى إنكار وجود أوكرانيا كدولة مستقلة وانتهاكها الصارخ للمعايير الدولية التي تضمن السلم والأمن الدوليين سيادة كافة الدول وسلامة أراضيها.

سنفرض تكاليف اقتصادية إضافية على روسيا وعلى الأفراد والكيانات التي توفر الدعم السياسي أو الاقتصادي لانتهاكات القانون الدولي هذه، سواء كانت داخل روسيا أو خارجها. دعمنا لحق أوكرانيا في الدفاع عن نفسها ضد حرب العدوان الروسية وحقها المطلق في استعادة أراضيها من روسيا ثابت لا يتزحزح.

ونعيد التأكيد على إدانتنا للخطاب الروسي النووي غير المسؤول، وهو لن يلهينا أو يثنينا عن دعم أوكرانيا طالما دعت الحاجة إلى ذلك.

ينبغي أن تضع روسيا حدا فوريا لحربها العدوانية وتسحب كافة قواتها ومعداتها العسكرية من أوكرانيا وتحترم استقلال هذه الأخيرة وسيادتها وسلامة أراضيها ضمن حدودها المعترف بها دوليا. ونعيد التأكيد على أن مناطق دونيتسك ولوغانسك وخيرسون وزابوريجيا وشبه جزيرة القرم جزء لا يتجزأ من أوكرانيا.

بيان الرئيس الامريكي بشأن محاولات روسيا ضم أراض أوكرانية إليها

تدين الولايات المتحدة المحاولات المخادعة التي تقوم بها روسيا اليوم لضم أراض أوكرانية ذات سيادة إليها، فهي تخالف القانون الدولي وتدوس على ميثاق الأمم المتحدة وتزدري الدول المسالمة في كل مكان.

لا يخطئن أحد بالظن إن لهذه الإجراءات أي شرعية، إذ ستحترم الولايات المتحدة دائما وأبدا الحدود الأوكرانية بحسب ما هو معترف بها دوليا، وسنواصل دعم الجهود التي تبذلها أوكرانيا لاستعادة السيطرة على أراضيها من خلال تعزيز قواها العسكرية والدبلوماسية، بما في ذلك من خلال المساعدات الأمنية الإضافية بقيمة ١,١ مليار دولار والتي

أعلنت عنها الولايات المتحدة هذا الأسبوع.

وتعلن الولايات المتحدة والحلفاء والشركاء اليوم عن فرض عقوبات جديدة ردا على مزاعم روسيا الزائفة بضم الأراضي الأوكرانية، وستفرض هذه العقوبات تكاليف على أفراد وكيانات تقدم الدعم السياسي أو الاقتصادي سواء كانت في روسيا أو خارجها لمحاولات روسيا غير القانونية لتغيير وضع الأراضي الأوكرانية. وسنحشد المجتمع الدولي للتنديد بهذه التحركات ومحاسبة روسيا، كما سنواصل تزويد أوكرانيا بالمعدات التي تحتاج إليها للدفاع عن نفسها بدون أن تردعنا جهود روسيا الوقحة الرامية إلى إعادة ترسيم حدود جارتها. وأتطلع إلى التوقيع على قانون من الكونغرس يوفر ١٢ مليار دولار إضافية لدعم أوكرانيا.

أحث كافة أعضاء المجتمع الدولي على رفض محاولات روسيا غير القانونية لضم أراضي أوكرانيا والوقوف إلى جانب الشعب الأوكراني طالما دعت الحاجة إلى ذلك.

بوتين :هذا المناطق باتت روسية

أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن مناطق لوغانسك ودونيتسك وزاباروجيا وخيرسون الأوكرانية باتت روسية، كما ندّد في خطاب مطوّل بما سماه سيطرة الغرب على النظام العالمي، بينما أكد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي اتخاذ بلاده «خطوة حاسمة» ردا على الإجراء الروسي.

وفي حفل استضافه الكرملين لمراسم الضمّ، ألقى بوتين خطابا مطولا أكد فيه أن ضم المناطق الأربع الجديدة للاتحاد الروسي يعبّر عن الإرادة الشعبية للملايين، وأنّ سكان تلك المناطق باتوا مواطنين روسيين إلى الأبد.

وحضّ الرئيس الروسي كييف على وقف جميع عملياتها العسكرية في أوكرانيا، وقال «ندعو نظام كييف إلى التوقف فورا عن القتال، ووقف جميع الأعمال العدائية.. والعودة إلى طاولة المفاوضات».

وأضاف بوتين أن روسيا ستقوم بكل شيء للدفاع عن أراضيها، وعلى نظام كييف احترام ما وصفه بالإرادة الشعبية، مشددا على أن «القوة هي التي ستحدد المستقبل السياسي في العالم».

وأشار في هذا السياق إلى أن الغرب يحاول تغيير أسس النمو في العالم، ويمنع المجتمعات من التطور بوسائلها ومن الدفاع عن سيادتها.

ورأى أن الغرب «تخلى عن قيم الأسرة»، وأوضح أن «المجتمع الروسي لن يتقبل التوجهات الغربية والأنماط السلوكية الشاذة».

واتهم بوتين الولايات المتحدة بفرض سلطة الدولار على العالم بعد الحرب العالمية الثانية، ورأى أن «الغرب يريد تصنيفنا عدوا وأوروبا لا تريد حلا عمليا لأزمة الطاقة، الغرب لا يتراجع عن نشر الدعاية الكاذبة ضدنا، لكن هذه الأكاذيب لن تدفئ الأوروبيين في الشتاء».

كما هاجم السياسات الأوروبية قائلا إن أوروبا «تقبل بالخطط الاستعمارية الامريكية الجديدة، والغرب يستهدف شركاءنا والدول المجاورة لنا»، مضيفا أن «القيام بعمليات تخريبية وتفجيرات في خطوط الغاز في البلطيق هو ضمن وسائل مواجهة روسيا، والغرب هو المستفيد».

واتهم الرئيس الروسي الغرب بإنتاج أسلحة بيولوجية، واستخدام البشر في أوكرانيا حقول تجارب، كما أكد أن الولايات المتحدة وبريطانيا «حوّلتا دولا ومدنا إلى أطلال، وواشنطن خلّفت وراءها جثثا في بلدان عديدة».

وشدد في خطابه أيضا على أن روسيا بلد عظيم ولن يقبل أن يعيش على أساس «قواعد دولية مزورة»، وأنه ليس لدى الغرب أي حق أخلاقي في إملاء إرادته في حين يقسم العالم إلى دول متحضرة وأخرى متوحشة.

زيلينسكي : نطلب الانضمام السريع إلى حلف شمال الأطلسي

في غضون ذلك، أكّد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي أن بلاده اتخذت ما وصفها بالخطوة الحاسمة، بالتوقيع على طلب الانضمام السريع إلى حلف شمال الأطلسي (ناتو).

وأكد زيلينسكي أن أوكرانيا لن تتفاوض مع روسيا ما دام بوتين رئيسا، مضيفا في فيديو بُث على الإنترنت أن «أوكرانيا لن تتفاوض مع روسيا ما دام بوتين رئيسا لروسيا الاتحادية.. سنتفاوض مع الرئيس الجديد».

وفي وقت سابق، أعلنت الرئاسة الأوكرانية أن مجلس الأمن القومي والدفاع بحث تدابير ضمان الأمن الجماعي على المستويين الأوكراني والأوروبي.

كما أكدت أن الاجتماع الذي تمّ برئاسة زيلينسكي بحث التصدي لمحاولات روسيا ضمّ أراض أوكرانية، وذلك قبل الإعلان رسميا عن ضمها بالفعل من قبل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

مزيد من ردود فعل دولية

*وفي أول ردود الفعل الدولية على خطاب بوتين وإعلانه ضم المناطق الأوكرانية، قالت وزارة الخارجية الصينية «موقفنا تجاه أوكرانيا ثابت، ويتمثل باحترام سيادتها مع مراعاة الهواجس الأمنية لأي دولة أخرى»، وأضافت «مستعدون للعمل مع المجتمع الدولي لخفض التصعيد في أوكرانيا».

*من جهته، قال رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال إن «الاتحاد الأوروبي ومواطنيه يقفون مع سيادة أوكرانيا وحقها في الدفاع عن أراضيها حتى تحريرها»، وأكد أن «روسيا تضع الأمن العالمي في خطر عبر ضم مناطق أوكرانية، ولن نعترف بهذه الخطوة».

*بدورها، قالت المفوضية الأوروبية إن شبه جزيرة القرم وخيرسون وزاباروجيا ودونيتسك ولوغانسك أراض أوكرانية، ولن نعترف أبدا بضمها إلى روسيا، مشددة على أن وحدة أراضي أوكرانيا غير قابلة للتفاوض وكذلك سيادتها.

*وأفادت وزارة خارجية بريطانيا بأنها أبلغت سفير روسيا «باحتجاجنا بأشد العبارات على الضم غير القانوني لأراض أوكرانية ذات سيادة».

*من جانبها، أكدت الخارجية الرومانية أنه يجب أن يرفض المجتمع الدولي الضم غير القانوني لأراض أوكرانية من قبل روسيا، كما قالت الخارجية النمساوية إن دونيتسك وخيرسون ولوغانسك وزاباروجيا ستبقى مناطق أوكرانية تماما مثل القرم.

*وأكدت الخارجية البولندية، من جانبها، أنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى مكتوف الأيدي في مواجهة الانتهاك الروسي للنظام الدولي، كما قالت الرئاسة المولدوفية «ندين بشدة خطوة روسيا ضم مناطق محتلة بشكل غير قانوني بعد تصويت وهمي أجري بتهديد السلاح».

*وفي واشنطن، قال رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الامريكي إن بلاده لن تعترف أبدا بإعلان بوتين ضم أراض أوكرانية، مضيفا «لن نعطي أي أهمية لمحاولات بوتين تغيير خريطة أوروبا».

*وفي الشأن ذاته، قال الأمين العام للناتو ينس ستولتنبرغ إن «الناتو لن يدخل في نزاع عسكري مباشر مع روسيا، ونحن لسنا طرفا في الصراع، ودورنا يتمثل في حماية سيادة أوكرانيا»، مضيفا «نواجه في أوكرانيا حربا ذات خطورة طويلة الأمد، ودعمنا كييف لكي لا تكون للحرب كلفة باهظة علينا».

ورأى أن تهديد موسكو باستخدام أسلحة نووية ابتزاز للمجتمع الدولي وأن على روسيا إدراك أن لا فائز في أي

تصعيد نووي، مؤكدا أنه «بعد لغة خطاب روسية طائشة وغير حكيمة، نرى الآن عملية ضم لأراض أوكرانية وهي خطوة تصعيدية خطيرة».

وتابع ستولتنبرغ «إذا أوقفت روسيا القتال فإن أوكرانيا ستقوم بالمثل»، داعيا بوتين إلى إنهاء الحرب على أوكرانيا، كما شدد على دعم حق كييف في اختيار مسارها وتقرير نوع التحالفات الأمنية التي ترغب فيها.

ما أهمية الأقاليم الأوكرانية الخمسة التي ضمتها روسيا إليها منذ عام ٢٠١٤؟

هذه بعض المعلومات عن هذه المناطق التي تصفها كييف والغرب بالمحتلة والتي تشكل ١٩٫٤٪ من الأراضي الأوكرانية واستحوذ الروس على ١١٫٩٪ منها منذ بداية الحرب في ٢٤ فبراير/شباط، وفق تقديرات «معهد دراسات الحرب» (Institute for the Study of War).

لوغانسك ودونيتسك

تشكل هاتان المنطقتان -اللتان ينطق معظم سكانهما باللغة الروسية- حوض دونباس الصناعي في أوكرانيا. ومنذ ٢٠١٤ حتى ٢٠٢٢، تواصل فيهما نزاع بين الانفصاليين الموالين لموسكو والقوات الأوكرانية.

وفي شباط/فبراير ٢٠٢٢، اعترف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين باستقلال مناطق الانفصاليين وبرر الحرب التي شنّها في ٢٤ فبراير/شباط على أوكرانيا بأنها ضرورة لإنقاذ الشعوب الناطقة بالروسية من الإبادة، حسب قوله.

وكان عدد سكان منطقة لوغانسك قبل الحرب يبلغ نحو ٢٫١ مليون نسمة، وتتشارك حدودا من ٣ جهات مع روسيا. وحسب معهد دراسات الحرب، يخضع نحو ٩٩٪ من أراضيها لسيطرة موسكو منذ الهجوم الروسي في الربيع ومطلع الصيف.

ومن بين المناطق الأربع التي أُجريت فيها استفتاءات أخيرا لوغانسك؛ وهي المنطقة الأكثر خضوعا للسيطرة الروسية، لكن ذلك حدث بعد تكبد خسائر عسكرية كبيرة، حسب ما يورده «معهد دراسات الحرب».

ومنذ الهجوم الأوكراني المضاد مطلع سبتمبر/أيلول، الذي أدى إلى استعادة جزء كبير من منطقة خاركيف المجاورة، تستعيد القوات الأوكرانية أيضا أراضي خسرتها في لوغانسك.

وكان عدد سكان منطقة دونيتسك المجاورة، حيث يُنظم استفتاء أيضا، يبلغ قبل اندلاع الحرب ٤٫١ ملايين نسمة، وعاصمتها التي تحمل الاسم نفسه هي ثالث أكبر مدينة في البلاد.

وقبل الحرب الروسية على أوكرانيا، كان نحو نصف أراضي المنطقة تحت سيطرة الانفصاليين. أما اليوم، فنحو ٥٨٪ من الأراضي يخضع لسيطرة موسكو وحلفائها، خصوصا مدينة ماريوبول الساحلية التي تتواصل فيها المعارك، ولم تحرز القوات الأوكرانية هناك سوى تقدم بسيط في سبتمبر/أيلول.

زاباروجيا

تضم زاباريجيا التي يحدّها البحر الأسود أكبر محطة للطاقة النووية في البلاد، وتطل على نهر دنيبرو، وكان عدد سكانها قبل الحرب ١٫٦٣ مليون نسمة.

وحسب معهد دراسات الحرب، فإن ٧٢٪ من مساحة زاباروجيا تحت سلطة موسكو وإدارتها العسكرية.

وتحمل كبرى مدن هذه المنطقة الاسم نفسه، وتسيطر عليها القوات الأوكرانية، إلا أن أكبر موانئها بيرديانسك هو بأيدي الروس.

وسقطت المحطة النووية الضخمة في قبضة الجيش الروسي في مارس/آذار، ومنذ ذلك الوقت يتبادل طرفا النزاع الاتهامات بقصف محيطها، مما أثار خشية من التسبب بحادثة نووية؛ وتكثفت الدعوات لجعل المنطقة منزوعة السلاح، لكن من دون جدوى حتى الآن.

خيرسون

سقط نحو ٨٨٪ من أراضي خيرسون الواقعة في أقصى غرب المنطقة التي تسيطر عليها موسكو، وعاصمتها التي تحمل الاسم نفسه، بأيدي الروس في أول أيام الحرب.

وتُعد المنطقة التي تمتاز بأهمية كبرى للقطاع الزراعي الأوكراني إستراتيجية لموسكو لأنها تقع على حدود شبه جزيرة القرم التي ضمتها عام ٢٠١٤.

ومن شأن السيطرة الكاملة على خيرسون، وهو أمر مرتبط بالسيطرة على سواحل زاباروجيا ودونيتسك، أن تسمح لروسيا بإحداث شريط موصول بين كل المناطق التي تسيطر عليها في أوكرانيا، بما في ذلك القرم، حتى الأراضي الروسية.

وتشنّ القوات الأوكرانية هجوما مضادا على خيرسون، وقد أعلنت تحقيق بعض التقدم في الأشهر السابقة، وألحقت أضرارا بجسور فوق نهر دنيبرو في محيط المدينة لقطع خطوط إمداد القوات الروسية.

إضافة إلى ذلك، تكثفت الهجمات التي تستهدف مسؤولين روسيين وموالين للروس وقُتل عدد منهم.

القرم

ضمت موسكو شبه جزيرة القرم في ٢٠١٤ بعد استفتاء عدّته كييف والغرب غير قانوني. وكانت شبه الجزيرة السياحية والزراعية قد أدت دورا في تسميم العلاقات بين كييف وموسكو بعد سقوط الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٩١.

ومعظم سكان القرم ناطقون بالروسية، و«منح» الأمين العام للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي السابق نيكيتا خروتشوف ذو الأصول الأوكرانية شبه الجزيرة عام ١٩٥٤ لأوكرانيا السوفياتية.

لكن في ٢٧ فبراير/شباط ٢٠١٤، استولت قوات موالية لروسيا على البرلمان المحلي حيث انتخب النواب المستدعون على عجل حكومة مؤيدة لموسكو.

وفي ١٦ مارس/آذار ٢٠١٤، خلال الاستفتاء المفترض الذي دانه المجتمع الدولي، صوّت ٩٧٪ من السكان «لمصلحة» الانضمام إلى روسيا، وفق موسكو.

وتمت المصادقة على الضم بعد يومين عبر معاهدة وقعها الرئيس فلاديمير بوتين بالأحرف الأولى.

ومن بين سكان القرم البالغ عددهم نحو مليونين، ٥٩٪ هم روس و٢٤٪ هم أوكرانيون و١٢٪ من التتار الذين يعيشون في المنطقة منذ القرن ١٣.

وبالاستيلاء على شبه جزيرة القرم -التي تمثل مساحتها ٤٫٥٪ من الأراضي الأوكرانية- استعادت روسيا أيضا ميناء سيباستوبول الكبير، حيث لديها أسطول عسكري منذ القرن ١٨، يوفر لها باب خروج إلى البحر الأسود، ومنه إلى البحر المتوسط والشرق الأوسط.

ومنذ مايو/أيار ٢٠١٨، تم ربط شبه الجزيرة بالبر الرئيسي لروسيا من خلال جسر كيرتش الذي يبلغ طوله ١٩ كيلومترا.

وتستخدم روسيا القرم كقاعدة خلفية لوجستية، وهي بعيدة من القتال منذ مدة طويلة، لكنها شهدت انفجارات متكررة منذ أغسطس/آب في مطارات عسكرية أو مستودعات ذخيرة.

وتبنّت أوكرانيا في وقت لاحق تنفيذ الهجمات.

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

المرصد
المرصد
المرصد
المرصد

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk